W. Julian Korab-Karpowicz

جوليان كوراب-كاربوفيتش

فلسفة المجتمع السعيد

مكتبة 467

ترجمة: د. جورج سفر يعقوب

ماهمون للنشر والتوزيع

مكتبة | 467

فلسفة المجتمع السعيد

الكتاب: **فلسفة المجتمع السعيد**

المؤلف: **جوليان كوراب-كاربوفيتش**

التصنيف: **تطوير ذات**

الناشر: **دار ملهمون للنشر والتوزيع**

الطبعة الأولى: **ابريل** 2018

الرقم الدولي المتسلسل للكتاب: ISBN: 978-9948-24-334-2

إذن الطباعة: MC-10-01-1281239

الطباعة : مطابع GOLDEN CITY -أ.ع.م - الشارقة، 065322347

التصنيف العمري: E تم تصنيف وتحديد الفئة العمرية التي تلائم محتوى الكتب وفقاً لنظام التصنيف العمري الصادر عن المجلس الوطني للإعلام

BOOK INSTITUTE

تم دعم هذا الكتاب بواسطة برنامج ترجمة ©POLAND

©POLAND

ملهمون للنشر والتوزيع MOLHIMON

مكتبة

جديد الكتب والروايات

٢٠١٩ ٦ ٢٢

مكتبة | 467

جوليان كوراب-كاربوفيتش

فلسفة المجتمع السعيد

t.me/ktabrwaya

مدخل

إذا تخيّلنا عالماً مثاليّاً، كاملاً سيكون عالم التناغم الاجتماعي. والتناغم الاجتماعي لا يعني أن تصنع من الجميع نسخة موحدة، كما أنه ليس مساواة سقيمة بين أفراد مجتمع لا طبقيّ. هو ليس دمجاً أو رداً للفروق في المجتمع، بل هو ثراء اجتماعي وهو -نوعاً ما- تشكيل يضم التباين والتنوّع نجد فيه التكامل المتبادل والفضائل ومكارم الأخلاق.

يهدف هذا العمل إلى تبيان أنّه لا بدّ من التناغم الاجتماعي من أجل السعادة والحياة الكريمة، وأن التنافر الذي نجده في عالمنا في أيامنا هذه، وبخاصة في مجال السياسة والاقتصاد، هو إلى حد كبير نتيجة القبول بالفرضيات الخاطئة المتعلقة بالطبيعة البشرية والتي ترى في الإنسان شخصاً مُنفرداً نفعيّاً تُحرّكه الشهوات وإرادة القوة والعيش في نزاع دائم. هذه الأفكار تشكّل أساساً للفلسفة السياسية الغربية المعاصرة، والتي صارت الثقافة المُعولَمة حضارته. كما أن هناك تأثيرات أخرى على الناس الآن تتمثل في التصور مابعد الحداثي للثقافة والأسرة. وهذه الأخطاء نجد ترجمة لها في صورة العالم الذي نحيا فيه الآن. أريد أن أبرهن أنّ "العمل المُشترَك" هو جزء لا يتجزأ من الطبيعة البشرية وأننا سنصل إلى التناغم الاجتماعي حين نفهم الطبيعة البشرية على الوجه الصحيح وننظم محيطنا وفقاً لقاعدة "العمل المُشترَك".

فالتناغم الاجتماعي المستند إلى قاعدة "العمل المُشترَك" يوصلنا إلى السعادة المشتركة.

يبحث الإنسان المعاصر عن السعادة في الملذّات، لكنّ السعادة ليست لحظة عابرة من الملذّات.

وترتبط النظرة إلى السعادة كقيمة ثابتة بالحرية، أي بإمكانية تحقيق الذات على مستوى الأفراد والفئات والمجتمعات بأكملها. وحين أفكّر بالجماعة السياسية وكيف يجب أن تكون؟ أجيب: يجب أن تكون متناغمة وسعيدة، أي أنْ يتعاون أعضاؤها مع بعضهم على أساس الاحترام المتبادل والتكامل وأن يجددوا قدراتهم، أي يحققوا ذواتهم بالاستناد إلى قواعد المجتمع السعيد وأهم هذه القواعد "العمل المُشترَك، ثم العدالة وحكمة القادة والتربية السليمة والقوانين الجيدة والمعرفة السياسية واستمرارية الأجيال. وكنت قد ذكرت هذه القواعد في كتابي " رسالة سياسية-فلسفية" غير أني هنا أتوسّع فيها وأوضّحها وأعلّق عليها.

يتصّف عملي هذا بالمعياريّة، فهو يقدّم الأفكار والفرضيات التي يجب أن تعتمدها المجتمعات معياراً كي تصل إلى أهدافها، إلى المجتمع السعيد. والنظرية التي أطرحها هنا سميتها "العقلانية السياسية" التي تفترض أن الناس يتحلّون بالعقل، ومن هنا تأتي مقدرتهم على إنتاج الثقافة والحصول على المعارف وخاصة مهارة استخدام المفاهيم في إدراك الواقع، وصياغة التعميمات التي تؤدي إلى استنباط القوانين والنظريات. ويُترجَم هذا في عالم السياسة بمعرفة سلوك البشر اليومي والأهداف

العليا للبشرية، وكذلك في براغماتيّة نشاطه الهادفة إلى الحياة الكريمة. وهذا يعود بأصوله الفلسفية إلى التقليد الكلاسيكي.

التقليد الكلاسيكي تقليد أخلاقي ظهر في الفكر السياسي الأوربي ويشمل المفكرين الذين ارتبطت السياسة دائماً لديهم بالأخلاق، وأكّدوا على أهمية مكارم الأخلاق في الحياة العامة وهم: أفلاطون، أرسطو، شيشرون، وغيرهم من مفكريّ العصور القديمة. وتابع التقليد الكلاسيكي فلاسفة مسيحيّون كالقديس أوغسطين أو توما الأكويني. ويمثل هذا التقليد مفكرون من خارج الثقافة الغربية كالفارابي في العالم العربي وكونفوشيوس في الصين أو مانو الأسطوري في الهند. وكلّهم ربط السياسة بالأخلاق.

إن الحل الخلاق للكثير من مشاكل العالم المعاصر مشروط بإمكانية العودة إلى التقليد الكلاسيكي وما يرتبط به من عقلانية، وإلى العقل الذي لا يكتفي بالحصول على الوسائل التي توصله للهدف بأكثر الطرق فعالية، بل كذلك بالتأمل الأكسيولوجي الشامل في القضايا الأخلاقية والأهداف البشرية العليا. وبالنظر إلى طبيعته التقدمية المعتمدة على الاستدراك والتفكير بذاته فإنّ التقليد الكلاسيكي ليس تقليداً أخلاقياً رافداً لحضارتنا منذ قرون فحسب بل سيبقى يرفدها في المستقبل، فهو ينير الدرب للخروج من عالم اليوم إلى عالم أكثر كمالاً. وأخيراً فإنّي أربط بين المجتمع السعيد والدولة الصالحة والتطور البشري.

ڤووچيمييچ يوليان كوراب كارپوفيتش

المقدمة
التناغم الاجتماعي ونتائجه

التناغم الاجتماعي هو توفيق بين الأشياء، وبشكل أوسع بين كائنات متماثلة أو متشابهة. الفيلسوف فيلاوس الذي عاش في القرن الخامس قبل الميلاد، وكان من أتباع الفيثاغورسية عرّف التناغم بأنّه التوحيد بين المُختلِف والتوفيق بين المُتعارِض، كالتناغم بين الزوجين والتناغم بين الإنسان والطبيعة. وقد يرتبط التناغم بالإيقاع، فالأصوات الموسيقية تخلق التناغم عندما تكون المسافات الزمنية الفاصلة بينها منتظمة ومبنية على التناسب. وكان يوهانس كيبلر (Johannes Kepler) قد توصّل إلى اكتشافاته الفلكية لأنه افترض أن كل ما في الكون يعتمد على مبدأ التناغم وأنه لا يمكننا أن نصف حركة الكواكب بالنسبة لبعضها بالطرق الرياضية فقط ولكن بالطرق الموسيقية كذلك. فموسيقى الأجرام السماوية تعبر عن حركة الكواكب. إنّ افتراض التناغمية في حركة الكون المستندة على مبادىء الرياضيات يمكن أن تُلهم العلوم المعاصرة، ويدعم هذا الرأي أعمال الفيزيائي فرانك ڤيلتشيك (Frank Wilczek) الحائز على جائزة نوبل الذي أقرّ بوجود التناغم والجمال في الكون.

وإذا كان التناغم في الموسيقى يعتمد على الوصل المُتَّسِق لمختلف الأصوات والتي تشكل مجتمعةً لحناً، فإنّ تناغم أفراد مجتمع ما يعتمد على التوافق و"العمل المُشترَك"؛ لأنّ التناغم

الاجتماعي يفترض التوافق والسلام والتفاهم وأحياناً التنازلات بين الأفراد والمجموعات في المجتمع. وهذا يرتبط بالمهارات في إيجاد الحلول البناءة لمختلف أشكال سوء التفاهم والخلافات، لأنه يعتمد على"العمل المُشترَك" أي على التعاون المتسّق. وبفضله وفي أجواء "العمل المُشترَك، والحرية والاحترام المتبادل تتحرر طاقات المجتمع الخلاقة وتتوجه نحو المسارات الإيجابية، نحو الصالح العام.ونجد هذا متجسداً في الاختراعات والإبداعات العلمية والفنية وفي المهارات التنظيمية والمبادرات الاقتصادية. وهو صورة للنظام والكمال، لأنه ينظّم المجتمع ويحمل في طياته السلام الخارجي والداخلي. ومن ثماره الرفاهية العامة والإبداعات والسلوكيّات الرائعة. العيش في ظروف التناغم الاجتماعي إذاً يعني العيش في حالات جمالية ويُترجم هذه عبر ثلاثة جوانب ثقافية: المادي والاجتماعي والروحي.

من بين الأشياء التي تمثّل الجانب المادي للثقافة: النظافة، الانضباط، الهندام الخارجي اللائق، العافية، الجمال الجسدي، الأناقة في اللباس، إتقان صناعة أدوات الاستعمال اليومي، الفنون التشكيلية المتطورة، المعمار الرائع، والمناظر الخلابة، إضافةً إلى المنجزات العلمية التقنية العظيمة. أما الجانب الاجتماعي للثقافة فيتمثّل في: الأدب والمعاملة اللطيفة في الحياة اليومية، والعلاقات الطيبة بين الناس، والعون المتبادل، والإلفة والعِشرة، والعادات الجميلة، والأناشيد البهيجة والرقصات المفرحة، والقوانين الجيدة، والكبرياء القومي، والتنظيم الاجتماعي

والسياسي الكامل، وقوة الدولة. وأخيراً فإن الجانب الروحي يتمثّل في: الإحساس المُرهف تجاه الجمال ومآسي الآخرين، والمواقف النبيلة، والأفكار العميقة، والمُثُل العليا الخلاقة في العلوم والدين والفلسفة، والنطق السليم، والموسيقى الرقيقة، والشِّعر الراقي، والصلوات الحارة، والفن الملهم، ولكنه يتمثّل قبل كل شيء في تطورنا الأخلاقي- العقلي، ومعرفتنا لذاتنا، وفي الانتصار على نقاط ضعفنا، وتحولنا الداخلي الإيجابي، وكذلك في السعي نحو أعلى تجليّات الكمال المتمثلة في الحب والحكمة والصفاء الداخلي وغيرها من مكارم الأخلاق.

وعلى مستوى التصرفات البشرية نجد الجمال في الكياسة، والمعاملة اللطيفة والأمانة، والأعمال الخيرية والعدالة والحكمة والحب. هذه المناقب مزايا شخصية إيجابية، تُشكّل مجمل طبعنا، وقيمنا الثقافية التي تخلقُ علاقاتٍ حسنة بين الناس، تبني السِلم الاجتماعي وتخلق ظروفاً مؤاتية لحياة سعيدة. وفي نهاية الأمر فإن عالم التناغم الاجتماعي هو عالم الجمال والسِلم والسعادة، عالم المجتمعات الفرحة الغنية.

كلمة السعادة باللغة البولندية (szczęście) تعني التوفيق والغبطة في العيش، وفي كلتا الحالتين ترتبط بالتجارب الإيجابية، أو بالوصول إلى الرفاهية والرضى عن مجمل حياتنا. وبهذا المعنى رآها أرسطو في كتابه "علم الأخلاق إلى نيقوماخوس" بحيث حددها بأنها تحقيق ما نصبو إليه في حياتنا، وتجديد كامل للطاقات الكامنة فينا وتنمية لشخصيتنا وتحقيقاً لذواتنا.

ومع وجود آراء مختلفة حول ماهية السعادة وما المقصود من تحقيق ما نصبو إليه، إلا أن السعادة كفعل لتحقيق الذات تشمل الفرد والمجتمع.

مشكلة التنافر في عالم اليوم

إنّ التناغم الاجتماعي المعبّر عن حالة الكمال يرتبط بالسعادة والرفاهية والسلام والجمال المادي والاجتماعي والروحي. أما التنافر فيحمل في طيّاته شيئاً من القبح، بل من النفور والفظاعة، ويؤدي إلى الخلافات. إنه حيّز التنافر والاضطراب وعدم تناسب الأشياء مع بعضها. وعادة ما يوجد هذا عندما يحاول شخص -في محاولة للسيطرة على الآخر- أن يهاجمه بالكلمة أواليد. ومن هنا يمكننا القول إن عالم التنافر في السياسة هو عالم الصراع من أجل السلطة والسيطرة، وهو العالم الذي نعرفه جيداً من الأخبار اليومية. ونرى التنافر في أيامنا هذه على صورة عراكات مع الجيران وفي المدرسة وفي السياسة، والتسلّح الدائم والحروب المتعددة وغيرها من النزاعات التي تفني البشرية وكذلك في التغييرات المتسارعة والثورات المفاجئة، وغيرها من الأحداث التي يصعب توقعها. وهذا كلّه يستنفد الطاقات الاجتماعية ويودي بالبلدان والحضارات إلى الانهيار. ولكن هل يوجد عالم آخر؟

لكي نكون صادقين فإن عالم اليوم لا يقتصر على الصراع على السلطة والسيادة، وما يرتبط بهما من شرور وقبح أخلاقي، بل نجد فيه كذلك الكثير من الصَلاح والجمال بكل الأبعاد الثقافية، وهناك الكثير من الشواهد على ذلك. ولكن إذا أخذنا بعين الاعتبار التقدم العلمي التقني وخاصة في مجال التكنولوجيا العسكرية وإمكانيات استخدام أسلحة الدمار الشامل وبأنّ عالمنا لا يزال مجالاً للتنافر، سنجد تهديداً حقيقياً لاستمرار البشرية. في عصر العولمة

وضعف الدول وارتهان علاقاتها ببعضها، فإنّ ما يحدث في مكان ما في العالم يؤثّر على ما يحدث في أماكن أخرى منه. وقد يؤدي نزاع إقليمي إلى نزاع عالمي. كيف يمكننا أن نخرج من حالة التنافر هذه ونقيم تناغماً اجتماعياً وتناغماً بين كل الشعوب؟ كيف يمكن تنظيم الحياة الاجتماعية، كي نعيش في مجتمعات سعيدة ونتقاسم سعادتنا مع سكّان كوكبنا؟

إذا أردنا أن نحلّ مشكلة ما، علينا أن نتعرّف على مصدرها. هناك الكثير من خبراء العلوم السياسة، الذين يقدمون أنفسهم " كسياسيين واقعيين" ويرون أنّ الحروب والنزاعات في العالم مشكلة غير قابلة للحلّ، وأن حالة التنافر الاجتماعي وبخاصة التنافر في العلاقات الدولية والتي نجدها في الصراع على السيطرة بين الدول، إضافةً إلى التنافر في إطار الدولة الواحدة والتي نجدها في النزاعات السياسية والاقتصادية بين الأفراد والمجموعات، ما هي إلا حالة دائمة وتشكّل جوهر السياسة. وهم يعرّفون أيَّ سياسة بأنها صراع على السلطة وأن المفهوم الأساس فيها هو القوة وهو ما يُعبّر عنه بشكل أدق باللغة الإنكليزية بكلمة (power). ومع ذلك فهم يعترفون بأنّ الحروب من الناحية الأخلاقية قذرة ووحشية، ولكن لا مفرّ منها وستبقى الحروب تدور دائماً، ومن غير الممكن إيقافها بنصّ قانوني أو بطرق أخرى. لأن الحروب كما يعتقد هؤلاء تكمن في الطبيعة البشرية وأن الناس عبارة عن أفراد أنانيين يميلون إلى النزاعات التي تمثّل إرادة القوة. وكذلك الدول ولكن على مستويات أعلى. آراؤهم هذه متجذّرة في الفلسفة السياسية لأنصار المعاصرة التي لا تزال مؤثّرة إلى الآن.

صورة الإنسان الأناني الذي تحرّكه الشهوات بدافع من المصلحة الشخصية المتمثّلة في إرادة القوة نجدها لدى الفلاسفة: توماس هوبز (Thomas Hobbes)، فريدريك نيتشه (Friedrich Nietzsche) وكذلك عند جون لوك (John Locke) وأتباعه ولكن بشكّل مُبطّن. هذه الصورة تعتمد التصوّر الميكانيكي المعاصر للعالم والذي يرفضه علم الفيزياء المعاصر. وقد كان لها الأثر في تطوّر العلوم الاجتماعية السلوكية وكذلك على قيام علم العلاقات الدولية. أما الواقعية في السياسة فقد كان لـ هانز مورغينثاو (Hans Morgenthau) الأثر الأكبر فيها والذي اختزل السياسة بالصراع على السلطة وفي النزعة نحو القوة كأساس للطبيعة البشرية التي تنعكس في محاولة السيطرة على الآخرين. ولذلك فإنّ السؤال عن القوة أو الجبروت وخاصة في توزُّعها وأهميتها في الحفاظ على الأوضاع القائمة، لا يزال في مركز مباحث نظريات ما بعد الحداثة.

النظرية الاجتماعية ترتبط بالتطبيق، فلا تقتصر وظيفة النظريات على الشرح، بل لها وظائف عملية. لأن أفكارنا وفكرنا ومفاهيمنا وتصوراتنا وطريقتنا في رؤية العالم تكتَشف وتشكّل واقعنا.

فمادة الإدراك ليست مستقلة عن مُدركِها، كما هو الحال في التأثيرات المتبادلة في الجسيمات دون الذرية، كما تُظهر نظرية الكمومية. والدعوات إلى الأفكار الحداثية وما بعد الحداثية في الأعمال العلمية ووسائل الإعلام التي بالنتيجة تؤثّر على تفكيرنا أدّت إلى استبدال الأفكار الأوربية الحضارية السابقة وليدة الكلاسيكية والمسيحية بحضارة أيامنا هذه. إن اختزال الناس في صورة واحدة مبسّطة وفي أفراد تقودهم إرادة القوة والمصالح الخاصة فقط، أدّى

إلى معياريّة وميكانيكية الحياة. فتراجعت الأسئلة الوجودية المتعلقة بالدين والأخلاق من الحياة العامة إلى الحياة الخاصة. وحلّت الأيديولوجيات والتفكير الذرائعي محل التفكير الاستدراكي والقِيَميّ، والعلاقات العابرة محل العلاقة الزوجية. وأُجبرنا على العزلة والفقر الروحي في عالم مليء بالنزاعات.

النظرية الاجتماعية الخاطئة حتى لو فسّرت الظواهر جزئياً، إلا أنها تقدم لنا نتائج قد تؤدي إلى سوء في تنظيم المجتمع وإلى سلوكيّات رديئة. وهذا يفرض على كل عالم وفيلسوف، يبحث في السياسة واجباً أخلاقياً في تحديد الأخطاء ومحوها بشكل منتظم، وإصلاح الأخطاء واقتراح الأفضل كما يجب الانفتاح على مراجعة الآراء والبحث عن الحقيقة.

هدفي من هذا العمل هو إثبات أنّ التناغم الاجتماعي وأساسه العمل المشترك ضروري للوصول إلى السعادة في المجتمع. وفي الفصول التالية سأثبتُ عدم صواب فرضيّات الحداثة وما بعد الحداثة والمتعلقة منها بالطبيعة البشرية التي ترى في الإنسان فرداً تحرّكه الشهوات وإرادة السيطرة على الآخرين والعيش في نزاعات دائمة. سأحاول الإجابة على السؤال: من هو الإنسان حقيقةً وأثبتُ أن العمل المشترك جزء لا يتجزّأ من الطبيعة البشرية، وأن المجتمع المُنظَّم وفقاً لمتطلبات طبيعتنا وقواعد العمل المشترك، مجتمع منسجم وسعيد. بعد ذلك سأطرح المبادىء السبعة مع التعليق عليها. وسيجد المجتمع السعيد مُنظِّمَه والمدافِع عنه في الدولة الصالحة.

الإنسان والثقافة والحضارة

مكتبة

الميزة الأساسية في الإنسان هي أنه يستطيع أن ينتج الثقافة، فلا ثقافة بدون الإنسان ولا إنسانَ بدون ثقافة. كيف نفهم ذلك؟ مفهوم الثقافة كما نستخدمه عادةً يرتبط بالإبداع الأدبي والفني. والإنسان المثقّف هو الفرد الذي تلقى تربية ومؤهّلات علمية بشكل جيد، ولكننا حين نقول: لا ثقافةَ بدون الإنسان ولا إنسانَ بدون ثقافة إنما نقصد شيئاً آخر. فكلمة الثقافة في أهم معانيها مرتبطة بمواكبة وتجديد قوانا المعرفية والابداعية الكامنة وتهذيب أنفسنا. إنها طريقة فريدة للعيش البشري. وهي تعتمد على النشاط المنظَّم والذي بنتيجته يتجاوز الناس محدوديتهم النابعة من حيوانيتهم وبشكل أعمّ من بيولوجيتهم لكي يقيموا بيئتهم المُصطنعة الخاصة بهم.

إن المهارة في إنتاج الثقافة أيْ إنتاج بيئة مصطنعة مركبة من عناصر مادية واجتماعية وروحية هي ميزة بشرية نادرة. فعلى عكس الحيوانات نحن لا نحيا في بيئة طبيعية، بل في بيئة ثقافية محددة تدخل فيها العادات والتسليات والتربية والأخلاق والقانون والسياسة والاقتصاد والعلوم والفلسفة والدين والفن. الطبيعة المحيطة بالحيوانات تشكل امتداداً لها وهي تتأقلم مع هذا المحيط، بل هي مترسّخة فيه. أمّا الإنسان فإنّه يتخطى ذلك حين ينتج الثقافة. وحتى لو افترضنا أن الحدود الفاصلة بين الإنسان والحيوان، ليست واضحة وأن بعض الأنواع الراقية من الحيوانات

تتميّز بالتنظيم العالي ولديها بعض العادات، فعلينا أن نعترف أنها لا تقوم كما يفعل الإنسان بتكوين نفسها ومكان عيشها بشكل واع ومستمر، كما أنها لا تملك المقدرة على التأمل العقلاني والأخلاقي في حياتها. سأعرض أدناه ما كتبته في كتابي " الرسالة السياسية-الفلسفية:

٢,٥١٤ الناس فقط، لديهم المقدرة على البحث عن الحقيقة وإدراك الجمال والانسجام مع العالم وعلى التأمُّلات الأخلاقية، والتفكّر بحياتهم.

٢,٥٢٢[1] يستطيع الناس أن يصقلوا ذواتهم أخلاقياً وفكرياً، كما يُمكن لكل كائن أن يتحسّن أخلاقياً تحت تأثير المحيط الإجتماعي والتربية والعمل على ترقية الذات.

ليس للطبيعة البشرية ميّزة محددة سواء كانت الصّلاح أو الأنانية، بل هي مجموعة من القابليّات أو المهارات والتي يُطلق عليها أحياناً القدرات الشخصية. بفضل تجديد هذه القدرات- ولا يتم ذلك إلا في المجتمع- تتشكّل في داخلنا شخصيات محددة ومهارات عملية ونظرية محددة، وبالنظر إلى الحرية المرتبطة باتخاذ القرارات وإمكانية الاختيارات فإنه بالإمكان استخدام ذلك في الخير أو في الشر.

١- الجمل المُرقّمة اقتباسات من كتاب للمؤلف بعنوان رسالة سياسية- فلسفية له شكل أطروحات مرقّمة. والأرقام هي كما وردت في الكتاب المذكور (المترجم).

و تظهر مناقب المرء أي ميزاته وقيمه الثقافية في النمو المتكامل الروحي أي الأخلاقي والعقلاني وهي: المعاملة اللطيفة والشجاعة وصفاء النفس وعمل الخير والجد والعدالة والحكمة والحب. ونظراً لأن الإنسان يستطيع زرع مكارم الأخلاقي، كما يستطيع زرع المساوئ في نفسه، فيصير بإمكانه السعي نحو الكمال الإخلاقي واكتمال الشخصية ولكنه كذلك قد يسقط إلى الحضيض على المستوى الأخلاقي. إن ما نجده عند الفلاسفة البدعويين أواللاهوتيين وخاصة اللاهوتيين البروتستانت في اختزال الإنسان بصفات بسيطة كالأنانية والشهوة أو إرادة القوة، لا يعكس ماهية الطبيعة البشرية، بل بالأحرى يبسّطها ويهبط بها إلى المستوى الحيواني. وفعلاً نجد في عالم الحيوان أنّ تحكّم الغرائز والشهوات يلعب دوراً أساسياً في حياته، ويمكننا أن نلاحظ صراعاً شرساً على المقدرات والقيادة. ولكنّ الإنسان وعبر القرون وبنتيجة التطور صنع محيطه الثقافي الذي غيّر تصرفاته وعدّلها.

نستطيع أن نُنمّي ما بداخلنا من قدرات، ونملك إمكانية فعل الخير والشر، أن نحيا في سلام أو حالة حرب أو أن نحب أو نكره. من نحن وكيف نتصرّف يتعلّق هذا الأمر بالعامل المجدِّد لنشاطاتنا من القيم الثقافية والأخلاقية التي نتعلمها ونتقبّلها. ومنذ زمن بعيد لاحظ سقراط أنّ الناس هم أكمل المخلوقات عندما يحسّنون أخلاقهم، وبدون ذلك يصبحون أسوأ المخلوقات. فقد يتعاملون مع بعضهم برقة ولكنهم أيضاً قد يتصرفون بقسوة لا تجدها إلا عند أكثر الحيوانات وحشية.

قد تقود الأنانية المفرطة -خاصة إذا سمح المجتمع بذلك- الإنسان فرداً أو جماعة أن ينفّذ ما يريد على حساب الآخرين ويتنازع على السلطة والهيمنة على الآخرين لا يقيده في ذلك أي قيد، ولكنه كذلك يستطيع وبفضل العملية الحضارية أن يهذّب نفسه أخلاقياً ويتعلم التعاون في نطاق الجماعة ويكتسب خصالاً كصفاء الروح والجد وروح الزَّمالة والرحمة.

الكثير من الكتاب ومن بينهم جان جاك روسو الشهير يعتقدون أنّ الحضارة الأوربية لم تتطور في الاتجاه الصحيح، وهي حضارة سيئة بل لا حاجة لها، لذا على الإنسان أن يعود إلى التوازن الأوليّ والحرية البدائية والترحال كنمط للعيش. والأكثر تطرفاً من بين هؤلاء ادّعوا أن الدولة والدين والعائلة والأخلاق تُفسد الإنسان وهي غير لازمة. وقد ظنّوا أنه يكفي أن يَتَداعى النظام القديم وتدبّ البلبلة في المجتمع كي تستتِبَّ الأمور على أسس جديدة تماماً. مثل هذه الآراء الموجّهة ضد الحضارة التقليدية الأوربية- الغربية والتي دعا إليها أجيال من الثوريين أدّت إلى الثورات في فرنسا ثم في روسيا. وفي محاولة من هؤلاء إلى إفناء الحضارة والاستيلاء على السلطة، سَعوا إلى إسقاط النظام القائم وتصفية النُّخب الاجتماعية التقليدية والأرستقراطية والطبقة الوسطى والمثقفين، كما سعوا إلى استغلال الوطنية والأخلاق والدين. وبنتيجة أعمالهم قُتل ملايين الأبرياء وأُبيد تراثهم من أدب وأعمال فنية وقصور وأديرة وكنائس. لن نجد عبثية أكثر من هذا النشاط ناهيك عن الخسائر المادية والبشرية بنتيجة النشاط الثوري هذا. الناس

الذين يتحررون من حيوانيّتهم لا يستطيعون أن يعيشوا بدون الثقافة وبعد فترة من نموّهم، بدون الحضارة والتي تتكون من التنظيم المجتمعي والدولة والأمة والأخلاق والأسرة والدين. لأنه بفضل الثقافة يتمُّ النمو الشخصي للإنسان ويلي ذلك التطور البشري. في أزمنتنا المعاصرة نعيش في مجموعات اجتماعية كبيرة أو تكتلات بشرية عمرانية ضخمة، وقد صارت مصائرنا مرتبطة ببعضها فليس لنا إلا أن نعيش إمافي حياة متحضرّة أو بدون الحضارة. كما أن انهيار الحضارة يعني العودة إلى البدائية، وبكلمة أخرى إلى البربرية، إلى حالة تفقدُ فيها القواعد التي صاغتها الحضارة عبر القرون أهميتها، وهي التي تمكننا من تجديد الإمكانيات الكامنة في الإنسان. وقد تُنبذ قواعد أخلاقية صاغتها القرون ليبقى قانون سيطرة القوي على الضعيف، ويهبط المستوى الفكري ومن بعده العلوم والتكنولوجيا، ثم الصناعة والزراعة لتنتهي بالمجاعات والهبوط إلى مستوى الصراع البدائي من أجل البقاء. ولذلك لا يمكن أن نختار إضعاف أو هدم حضارتنا، بل يجب أن نرسم أفضل الطرق للتطور الحضاري، بحيث تُفضي إلى الرفاه والنموّ الأخلاقي والعقلاني للإنسان.

مفهوم الحضارة

الحضارة تعني ثقافة راقية متطورة، مرتبطة بالمجتمعات التي وصلت إلى درجة عالية من التنظيم والتعقيد. هي نظام للحياة الاجتماعية يحدد طريقة العمل والقيم المشتركة والقناعات لمجموعة كبيرة من الناس عابرة للقوميات، مما يجعلها تختلف عن غيرها. وهي بيئة مادية واجتماعية وروحية صنعها الناس عبر القرون. وتحتاج الحضارة إلى زمن طويل كي تنمو، ونموها يتصف بالعضوية أي بالتلقائية النابعة من مميزات ومنجزات الأفراد، والمجتمعات والأمم التي تبني هذه الحضارة. ولا يتصف بالميكانيكية المفروضة على صورة أوامر وتوجيهات.

إذا أخذنا بعين الاعتبار ثلاثة جوانب من الحضارة: المادي والاجتماعي والروحي فالأخير هو الأهم من الناحية الحضارية فَمِنه تتركّب القيم التي تصوغ الحياة الاجتماعية وقواعد الأخلاق العامة. الحضارة إذاً في أهم أبعادها الروحية غير معنية بالتسهيلات الحياتية بل حتى بالأعمال الفنية والمعارف العلمية، بل هي معنية بإدراكنا وأخلاقنا والتي بفضلها نميز الإنسان عن غيره من المخلوقات. الحضارة في جانبها الروحي تجلب معها التسامي أيّ النمو التام لشخصية الإنسان، وهذا يولّد الإحساس بآلام الناس والكائنات الحية الأخرى وهو الشيء الذي ينعكس في الأخلاق، كما يحفّز نحو المعرفة وهو ما ينعكس في تطور العلوم والأفكار الخلاقة ويجعل الإحساس بالجمال مُرهفاً وهو ما نراه في الأعمال الفنية والموسيقية والعمرانية، كما يحرر الطاقات نحو إصلاح الظروف المادية والاجتماعية.

ويمكننا أن نقوم بوصف التوّجه لتطوير الحضارة في مختلف جوانبها في "خماسية الوجود" التي تحدد الإمكانيات الجسدية والروحية والأهداف المعيارية لحياة الإنسان.

وتشمل الخماسية القيم التالية: الحقيقة (المعرفة)، الخير (علم الأخلاق) الرفاه (الاقتصاد) الصحة (اللياقة البدنية) الجمال (الفن). ولكي نصنع عملاً رائعاً كالحضارة يجب أن ترتبط هذه القيم ببعضها وأن نتعامل معها ككل متكامل. فالعلوم أو التكنولوجيا بدون الجانب الأخلاقي لا تكفي لبناء حضارة بكل ما تعنيه هذه الكلمة. ولدينا الكثير من الأمثلة من تاريخنا المعاصر. فقد نجد مجتمعات مُنظّمة بشكل جيد والعلوم فيها متطورة وتمتلك تكنولوجيا عالية، لكنها هبطت إلى الحضيض الحضاري الذي يقترب من الهمجيّة بالنسبة للالتزام بالقواعد الأخلاقية. يمكننا الحديث إذاً عن الأفراد والمجتمعات بأكملها بل عن حضارة بأكملها من حيث الرقيّ الأخلاق أو الانحطاط الأخلاقي.

ومن هنا فإنه عندما نقيّم أي حضارة أو دولة ونخطط لمستقبل بلادنا علينا أن نأخذ بعين الاعتبار الأبعاد الثلاثة (المادي والاجتماعي والروحي) ولا نقتصر على المؤشر الاقتصادي أو مستوى التقدم التكنولوجي. علينا أن نفكّر مليّاً إلى أي حدّ نطبق في حياتنا الاجتماعية القيم الخمسة: الحقيقة، الخير، الرفاهية، الصحة، الجمال. التحضّر ليس تشييداً للأبنية الرائعة وتنظيماً راقياً وثراءً ومقدرة السيطرة على المحيط الطبيعي. الإخلاق في الحياة الشخصية والعامة هي التي تجعل قبل كل شيء منا كائنات

متحضرة تماماً وبشراً بالمعنى التام. ليست التكنولوجيا أكبر إنجاز بشري ولا الرفاهية المادية، بل الحضارة ببعدها الروحي، أي تلك التي تؤدي إلى التطور الشخصي للناس وتسمو بالمجتمع بأكمله عالياً من الناحية الأخلاقية والذهنية، فإنّ لها القول الفصل في قضية كرامة الإنسان.

من هو الإنسان

كما يلاحظ العديد من الباحثين فإن مفهوم الكرامة الإنسانية الوارد في مقدمات الوثائق الدولية ودساتير البلدان المعاصرة، يتسم بالغموض والإبهام، فبدلاً من تحديد هذا المفهوم بشكل دقيق ووضعه في تقليد فلسفي محدد نجده شعاراً سامياً يحوِّلنا إلى الحدس العادي كي نفهمه. وبناء على تحليل لمختلف المصادر يمكننا أن نصل إلى نتيجة مفادها أن الكرامة الشخصية حقّ لكل إنسان لأنه كائن بشري. ويؤدي الاعتراف بها إلى الاعتراف بأن الإنسان كائن متميّز وأنها تشكّل الأساس كي نعامله بشكل خاصّ. وعلينا احترامها دائماً كمثل أعلى نصبو إليه، وكأساس للعدل وعلى أنها مصدر الحقوق الأساسية للإنسان.

ولكننا لا نجد مفهوماً للكرامة الإنسانية بِحُكم المُنْزَل، فلا وجود في وثائق حماية حقوق الإنسان العالمية لتعريف دقيق، لا لبس فيه لها. وهناك تعريف مشهور لإيمانويل كانْتْ يرقى إلى مائتيّ عام، وبشكل مشابه جسّد توماس الأكويني خصائص الكرامة قبل ذلك بخمسمائة سنة.

" الإنسان وكلّ كائن عاقل بوجه عام يوجد كهدف في ذاته، لا كمجرد وسيلة يمكن لهذه الإرادة أوتلك أن تستخدمه على هواها، فهو في كل أفعاله سواء كانت هذه الأفعال متعلقة به هو نفسه أو

بغيره من الكائنات العاقلة الأخرى ينبغي أن يُنظر إليه في الوقت نفسه على أنه غاية"[1].

الكرامة إذاً موجودة نتيجة لوجود الإنسان كهدف بحد ذاته، ولكن لا بد من أن ندقّق في ذلك. ولكي نفهم بدقة ما المراد بأن للإنسان كرامة من حيث كونه هدفاً في ذاته وليس وسيلة لغاية ونضيّق مفهوم الكرامة الإنسانية، يجب علينا أن نعرف من هو الإنسان.

لنفكّر للحظة من نحن؟ الإجابة على هذا السؤال تكمن في تسمية الإنسان ذاتها في أنه (homo sapiens) أي الإنسان العاقل أي كائن يفكّر. جوهرنا إذاً يكمن في أننا نفكر. التفكير عملية معرفيّة مركّبة تستند إلى ربط الظواهر ببعضها واستنباط النتائج من ذلك وإصدار الأحكام واستخراج أخرى منها ومناقشتها، وليس التفكير، صفة محددة تشكّل طبيعة الإنسان. وبالنظر إلى ما نتميّز به من المقدرة على التفكير بأنفسنا وهي تأملات تتضمن مسائل ذات طبيعة أخلاقية، لذلك فنحن لسنا كائنات عاقلة مفكرة بل أخلاقية كذلك. وإلى ذلك وبالنظر إلى مقدرتنا على الترفُّع عن شهواتنا وغرائزنا البيولوجية، وتجديد القوى الكامنة فينا، وتحويل طرق حياتنا وهو ما ينعكس في الثقافة التي نصنعها، فإننا كائنات حرّة. وحريتنا ليست انعداماً للقيود أو فِعْل ما نريد دون قيود، بل هي على الأصح تحكّمُنا المتزايد في الظروف المحيطة بنا وبأنفسنا.

١- إيمانويل كانت، تأسيس ميتافيزيقا الأخلاق، ترجمه وقدّم له وعلق عليه عبد الغفار مكاوي، القاهرة ١٩٦٥ ص ٧١.

إنها تقرير للمصير وفي نفس الوقت إمكانية نمو الشخصية وتحقيق الذات، بكلمة واحدة إنّ العقل والأخلاق والحرية تشكّل ألفباء الإنسان، وهي نقطة انطلاق البشرية، ولكنها في نفس الوقت مهمّة كُبرى.

إذا نظرنا إلى الإنسان من وجهة النظر التطورية سنجد أنه كائن لم يكتمل في سعيه نحو الكمال بعد. هدفنا أن نطور أنفسنا ذهنياً وأخلاقياً. ١١,١ إن هدف التطور في الحياة هو الكمال والاكتمال، والحياة البشرية رحلة نحو مجالات أرحب للحرية وكمالات أخلاقية وذهنية.

الدليل على تطور الإنسان الأخلاقي هو التدرج في جعله على خُلُق في الحياة الاجتماعية. بفضل القوانين الجيدة الناظمة في بلد ما تترسخ العادات فيكتسب الناس ميزات إيجابية معينة، وتتشكل مدرسة للأخلاق، وكما كتب ليون بيتراجينسكي(**Leon Petrażycki**): القانون مؤسسة تربوية للأمة وللبشرية أما الدليل على التطور الذهني فهو نوعية التعليم والتطور الخلاق للعلوم والتكنولوجيا. ولكن يجب الانتباه إلى أن المستوى الأخلاقي والذهني اللذين تنتجهما حضارة معينة في المجتمع قد يتعرضان للانهيار، والناس إلى الانحطاط الأخلاقي والذهني، أي العودة إلى الهمجية. إنّ البشرية وهي تنسلخ عن تقاليدها وعن الإيمان بالله وتخضع للإيديولوجيات أو لأشكال التلقين وتقلّص توجّهاتها الحياتية نحو البحث عن الملذات أو إرادة القوة، وتخترع العداوات، وتستخدم ثرواتها المادية والاجتماعية والروحية في التسلّح،

وكثيراً ما تتجاذبها الحروب والنزاعات، إن هذه البشرية لن تقوم بمهمتها في استمرارية التطور. ولكن ما نظن أنه صعب أو بعيد المنال - نقطة الوصول- هو في الحقيقة سهل وفي متناول اليد. علينا أن نعثر ونتحقق بشكل صحيح وننفذ ما في ذواتنا من إنسانية والذي نترجمه عملياً في مقدرتنا على إنتاج الثقافة وتجديد المقدّرات الكامنة فينا وتطوير شخصيتنا وتوسيع مجالات حرياتنا وسعينا نحو الكمال.

بفضل هذه الأفكار نصبح أكثر مهارةً في فهم ماهية الإنسان والكشف عن جوهر إنسانيتنا، ونصوغ بدقة مفهوم الكرامة الإنسانية. فالإنسان كهدف في ذاته وليس وسيلة لهدف يعني أنّ لديه مهمة ينفّذها وهي النمو الأخلاقي التام، وبشكل أعم تحقيق الذات، ولا يمكن أن يُعامل من قبل الآخرين كوسيلة، كما لا يمكن أن يُسخَّر ضد إرادته لخدمة أهداف حتى لو كانت أهدافاً سامية.

ولطالما بقي الإنسان متفقاً مع طبيعته التي تتيح له أن يحقق ذاته وترشده كما عبر عن ذلك ستيفان سفييجافسكي (**Stefan Swieżawski**): للسعي نحو اكتمال الشخصية والكمال، والتدرّج في الوصول لذلك". سيبقى يقدّم للحياة ويقوم بفعل الخير أي إلى عملٍ يليق بالكائن البشري. وبكلمة فإن تجديد مقدّراتنا الكامنة فينا وتنمية الشخصية أخلاقياً وذهنياً وتطوير المهارات الخلاقة، تشكّل أساس الإنسانية. ويتعلق هذا الأمر بالأفراد والمجتمع بأكمله ومن منظار التطور، يتعلق بالبشرية كافةً. كل هذا يقودنا إلى تعريف الكرامة على الوجه التالي: كرامة الإنسان هي قيمة فريدة

يملكها الإنسان، وهي نابعة من مهاراته في تحقيق الذات والسعي نحو الكمال.

هذا التعريف يحدد بدقة معنى الكرامة الإنسانية التي تولد معه، وينظر إليها من منظار تحقيق الذات، وبذلك يمنحنا إمكانية إقامة نظام لحقوق الإنسان على أسس عقلانية. لكي نتطور جسدياً وذهنياً كما يجب علينا أن نعيش في ظروف آمنة، ونتناول الغذاء اللازم ونتمتع بصحة جيدة، ونملك إمكانيات تطوير مقدرتنا وكذلك- إذا أردنا ذلك- أن نُنجب الخلف كي نحافظ على استمرارية الأجيال. الحقوق الأساسية للإنسان والحريات إذاً هي تلك التي لا بد منها للتطوير التام لشخصيتنا.

في عالمنا اليوم الكثير من الشعارات والقوانين التي تتحدث عن الكرامة الإنسانية وتؤكّد على أهمية الإنسان واعتباره هدفاً بحد ذاته. من ناحية أخرى عالمنا هذا عالمُ الاستغلال والتلاعب الإعلامي والتجهيل بمختلف الطرق عبر المعلومات الضحلة والإعلانات التجارية والدعايات السياسية، وهو يتعامل مع الناس وبشكل يومي كأداة خالصة لأهداف كالثراء على حساب الآخرين وضمان الهيمنة عليهم.

وهذا ناجم إلى حدٍّ بعيد من عدم فهمنا من نحن وما هو دورنا في هذا الكون.

٧,٧٦ فنحن لم نولد على هذه الأرض كي نكون مستهلِكين أو محاربين.

فكل واحد منا يجب أن يعي مهمته السامية أي تطوره

الأخلاقي والذهني الذي يتم عبر صناعة الثقافة. فالإنسان يصنع الثقافة ويصبح أكثر تمدُّناً حين يحقّق ما في ذاته، وينفّذ في ذاته فَهْمَهُ وأخلاقه، ويحسّن الأشياء منتوجاته التي تعينهُ وتُسهّل عليه حياته وتوسع آفاق حريته. إن هذه المهارة الاستثنائية في إنتاج ثقافة متقدمة وفي التطور الفردي والاجتماعي الذي يشكّل القوة المُحرِّكة للمرحلة الحاضرة من التطور، هذه المهارة هي أساس الكرامة، تلك القيمة النادرة للكائنات البشرية.

نحن كائنات عاقلة تستطيع التفكير بشكل استطرادي منطقي وحدسي، كائنات أخلاقية قادرة على التأمل الأخلاقي وصياغة قواعد أخلاقية تضبط السلوك، كائنات حرة يمكنها التحكم بتصرفاتها وبناء حياتها، كائنات فريدة قادرة على تحقيق الذات وساعية نحو الكمال. إلى ذلك نحن كائنات اجتماعية يمكننا العيش والنمو في المجتمعات فقط، وبالاعتماد على المبدأ الأساسي للبشرية وهو العمل المشترك.

العمل المشترك: المبدأ الأول للبشرية

تعتمد الفلسفة المعاصرة على نظرية العقد الاجتماعي وهو توافق أفراد تجريديين، لا وجود لهم في زمان أو مكان محدَّدَيْن لكي يؤسسوا مجتمعاً ويبنوا دولة. الرغبة في الأمان في ظل النزاعات المتنامية بينهم تجعلهم يبرمون عقداً واتفاقاً لكي يعيشوا معاً تحت حكم صاحب السيادة. ولكن وعلى عكس هؤلاء الأفراد التجريديين المُتَخيّلين، فإن الناس يبقون دائماً أعضاء في تجمُّعات قد تصغر أو تكبر ومنها العائلة التي هي أكثر أساسية من غيرها. وبدونها من غير الممكن أن نتكاثر ونتربى ونطوِّر مهاراتنا وكنا سننتهي بشكل طبيعي. تجديد القدرات الشخصية للإنسان وتطوره الأخلاقي والذهني يتمّ أثناء العملية التربوية بمساعدة الآخرين. ومن هنا فإن الارتباط بتجمع محدد والعمل المشترك في إطاره يشكّلان المعنى الحقيقي اللازب لكل حياة بشرية، وقد يغير الفرد مكان إقامته ولكنه حينها يستبدل مجتمعاً بمجتمع آخر.

٢,٥٣ الإنسان بطبيعته كائن اجتماعي، ولديه ميل طبيعي للعيش في المجتمع والعمل مع الآخرين والحصول على المنافع من الحياة الاجتماعية.

٢,٥٣١ الفرد ككائن مستقل بذاته وَهْم.

العمل المشترك هو تعاون مُتَّسِق بين الناس، وخدمات متبادَلة ومعاملة بالمثل لمصلحة شخص آخر.

وقد يكون الشخص الآخر فرداً نكون على اتصال مباشر معه أو لا نعرفه إذا كان التعاون في نطاق المجتمع أو مجموعات كبرى. نتعامل بالمثل مع بعضنا بعقد أو بدون أي عقد بمعنى أننا نتوقع من الآخرين نشاطاً ما أو تصرفاً مماثلاً.

لنفترض أن الناس أنانيون انعزاليون وأنهم إذا قاموا بعمل مشترك أو تعاونوا مع الآخرين، فإنهم يفعلون ذلك لمصالحهم الخاصة، كالوصول إلى أهداف مشتركة أو الحصول على الغذاء والإثراء عن طريق نهب أملاك الآخرين أو صدّ هجوم. ولكن إذا انعدمت المصلحة الشخصية لن نحتاج إلى التعاون وكلّ فرد سينشط بدافع من رغباته الشخصية ويعيش متقوقعاً دون الحاجة للآخرين. وعلى أعلى تقدير سيرى في الآخرين أدوات تساعده في الوصول إلى أهدافه، أو مزاحمين له في الصراع من أجل الهيمنة. مثل هذه الآراء عن الناس والنشاط البشري نجدها عند توماس هوبز وتلاميذه العديدين حتى يومنا هذا. لكنّك لن تجد رأياً بعيداً عن الصواب كهذا الرأي.

نحن جزء من مجموعة وفي نفس الوقت نحن أفراد لديها حاجاتها الخاصة وطموحاتها. وبالإضافة إلى المصلحة الجماعية المشتركة وما يتبع ذلك من عمل مشترك، هناك مصلحة فردية خاصة. والمصالح الفردية والجماعية تشكل قوة جبارة. لأنها في جانبها الإيجابي تُحفّز طموحاتنا للوصول إلى شيء وتتسبب في التطور الفردي والجماعي للمجتمع.

فإذا كانت مصلحتنا ذات طابع معرفي سندرس التاريخ أو الفلسفة، وإذا كانت تكمن في أن نحسِّن أحوالنا المادية، أي مصلحة اقتصادية سنؤسس شركة ونبدأ نشاطاً اقتصادياً. نشاطات كهذه نقوم بها لمصالح محددة، تبقى حيادية وغير أنانية. الأنانية نَقيصَةٌ لأنها تقوم على أساس الاهتمام بالمصالح الخاصة -الفردية منها والجماعية- بغض النظر عن التأثير السلبي لذلك على الآخرين. إنها الحصول على المكاسب على حساب الآخر.

فالأناني فرداً كان أو جماعة يسعى إلى تنفيذ مراده دون أي اعتبار وعلى حساب الآخرين، ويقيم ارتباطات عابرة فقط لأنها- كما يرى- تجلب له النفع. وقد يكون هذا الشخص مهووساً بإرادة القوة فيسعى للهيمنة على الآخرين وإزاحة كل المنافسين. وقد يحتال ويحاول أخذ ممتلكات الآخرين والسطو على رأسمالهم. ولكنَّ فرداً كهذا أو جماعة، ليسوا أكثر من أشخاص محتالين. شخص كهذا سيخفي أمام الناس بل أمام نفسه أننا من خلال المجتمع فقط نتطور وأن المبدأ الأول للإنسانية هو العمل المشترك. فبدون العمل المشترك أي التعاون السّلس والمعاملة بالمثل في النشاط، لا يمكن لأحدٍ سواءً كان إنساناً خيّراً أم سيئاً- أن يصل إلى شيء هام أو غير هام، بل لا يمكنه حتى أن يكون راسخاً بإيمانه بإنسانيته

١,٥ العمل المشترك (وليس النزاعات أو الصراع على السلطة) يُشكّل واقعاً أساسياً مُرتبطاً بوجود الإنسان، وهو جوهر السياسة.

٥,٧١٢ يرتبط العمل المشترك بالاختصاص وتقسيم العمل. وعلى ذلك يتوقّف توفيق مجتمع ما وتقدّمه الحضاري.

فلننظر إلى ما حولنا، إلى هذه الحُجرة وهذا المكان الذي نقرأ فيه هذا الكتاب. إنه نتاج للعمل المشترك ومثال عليه. فقد صمَّم أحدهم يوماً هذه العمارة وقام غيره ببنائها وتجهيزها. ولكن عدا ذلك علينا أن نضيف عناصر محيطنا الأخرى، ثيابنا وتربيتنا وتعليمنا، وبشكل أوسع المحيط في داخل بلادنا وحضارتنا. كل هذا نشأ وإلى حد بعيد بفضل الآخرين.

ونحن ننفّذ أهدافنا الشخصية ربما لا نريد أن نرى حقيقةً بسيطة وهي أننا لسنا منعزلين عن الآخرين، لأن حياتنا وبشكل أساسي مرتبطة ومرهونة بحياة الآخرين، فبدون العيش في المجتمع ما كنا لنقدر أن نطور قدراتنا ونهذبها، بسبب عدم وجود ظروف لتطورنا. فالموقف الأخلاقي السليم من الحياة يجعلنا نتذكّر الآخرين ونشعر بالامتنان تجاه تلك العقول والأيادي المجهولة التي جعلت حياتنا على ما هي عليه الآن. بالاعتماد على قوانا الذاتية دون أشخاص آخرين، غالباً ما يكونون مجهولين، ما كان لنا أن نتجاوز الحالة الحيوانية ونكوّن ثقافتنا ونطوّرها.

إنّ تذكُّر الآخرين وإسهاماتهم في حياتنا يقودنا إلى صياغة الأمر الأخلاقي المطلق النابع من مبدأ العمل المشترك: على كل شخص أن يقدّم إسهامه في العمل الإنساني المشترك، على أن لا يقلّ إسهامه عن الفائدة التي يجلبها من الآخرين.

يؤكّد علماء الاجتماع على دور الثقة في تكوين العمل المشترك. والثقة هي أن نقتنع ونتوقّع بأن الشخص الذي تربطنا به علاقة ما، سيؤدي التزاماته اتجاهنا ولن يضرّنا. وللثقة أشكال متنوعة تجاه القريب والغريب. والمناقشات الدائرة اليوم حول اللاجئين في أوربا، على الرغم من أنها تثير الكثير من الانفعالات التي تحاول اللعب بمشاعرنا إلا أنها في نهاية الأمر تتعلق بالثقة، ويمكن حلّها بطريقة عقلانية. وهذا يرتبط بأسئلة: هل اللاجئون جديرون بالثقة؟ بماذا يمكن أن يساهموا في مجتمعاتنا؟ وعلينا أن نسألهم كيف سيتصرفون حين نقدّم لهم الملجأ؟ تماماً كما نسأل كيف سيتصرف سياسيّونا بعد أن ننتخبهم؟ فكلما ازدادت الثقة بين الناس ازداد الاحترام فيما بينهم وازدادت الفرص لاحتمالات العمل المشترك أي التعاون السلس والإقلال من احتمالات النزاعات. لكن الثقة ليست شرطاً لا بد منه لكل أشكال التعاون، وليست كل أشكال التعاون مُتَّسِقةً أو طوعيّة. فهناك تعاون إجباري تنعدم فيه الثقة ويفرض فيه جانبٌ على جانب آخر إرادته. بل قد يتم التعاون بحكم الضرورة بين أطراف لا ثقة بينها. العمل المشترك هو مبدأ اجتماعي أساسي تتطلبه الحياة نفسها وبدونه ليس بإمكاننا أن نجدد مقدراتنا الحياتية، لذلك علينا أن نؤسس له بالاعتماد على الثقة المتبادلة والاحترام المتبادل لأنهما يجعلان من عملنا المشترك أشد فعالية ويخلقان علاقات إنسانية منسجمة.

التنوع والطبقات الاجتماعية

المجتمع جماعة من الأفراد ترتبط ببعضها وتسعى للوصول إلى غايات فردية وجماعية من أجل تحقيق الذات. وهو متنوع يضمّ بين جناحيه كل سكان البلاد. ويتألف من أناس يختلفون فيما بينهم من حيث الثراء ومستوى الذكاء والتعليم والسمات الشخصية. أما الطبقات الاجتماعية فهي مجموعات يفرزها المجتمع وتختلف فيما بينها من حيث المكانة الاجتماعية والوظائف التي تشغلها، والثراء والقيم والتقاليد. وتعدد الطبقات عنصر هام في تنوّع المجتمع.

إنّ فكرة محو الفروق بين الناس وجعل الجميع نُسَخاً متطابقة، وبالتالي إقامة مجتمع لا طبقي، هي فكرة لا تأخذ بعين الاعتبار وكما يجب، طبيعةَ الإنسان، كما أنها لا تؤدي إلى التقدم الاجتماعي. فمن بين الأشياء المغروسة في طبيعة الإنسان حاجته لأن يحترمه الآخرون ويقدّرونه. فحتى لو افترضنا أننا محونا الطبقات بشكل مُصطنع بقوة القوانين، سيظهر أناس يرغبون بالظهور ويسعون لاحتلال مكانة اجتماعية عالية ويزيدون من ثروتهم، ويحسّنون من مظهرهم ويتمكنون من أن يكون تأثيرهم على الآخرين كبيراً. ومن هنا فإنه بدلاً من أن نُقصي مجموعة من المجتمع بإلغائها أو تهميشها أو إزالة تأثيرها من الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية علينا أن ننظر في وجودها الواقعي ونضمها للتعاون من أجل المصلحة المشتركة ومصلحة المجتمع.

٣,٢١٢٦ تنوّع الناس والطبقات الاجتماعية والثقافات والديانات والشعوب المتشابكة فيما بينها بروابط التعاون، هو تنوّعٌ للتعاضد المتبادل للمهارات والمواهب والتجارب والقيم التي تكمّل بعضها البعض.

٣,٢١٣ إزاحة طبقة معينة عن المجتمع بإلغائها أو تهميشها أو إقصائها عن النفوذ في الحياة السياسية والاقتصادية، يعني إقصاء للقيم التي تُمثّلها هذه الطبقة.

القيم هي أهم العناصر التي تميّز الطبقات الاجتماعية عن بعضها، ومن أهمها والحديث هنا عن درجات ثلاث: العمل والبيزنس (**business**)، والشرف. وهذه طبقات نستطيع أن نميّزها في المجتمعات المعاصرة، وما يرتبط بذلك من: الحرية وريادة الأعمال(**entrepreneurship**) والنُبَل.

والطبقات الاجتماعية ليست تشكيلات مُصطنعة لا على التعيين، بل هي نتاج طبيعي للتطور الاجتماعي وتمتد بجذورها إلى نفسية الإنسان وإلى القيم المختلفة وحاجات الإنسان التي غالباً ما تكون مرتبطة بشخصية الإنسان وتربيته التي يتلقّاها وتقاليده العائلية.

فالبعض يقدّر عالياً الرفاهية المادية ولذلك تراه مستعداً أن يبذل جهوداً، بل ويخاطر للحصول على الثروة ومضاعفتها، لذلك تُرهقه البيروقراطية أو العمل تحت إشراف شخص آخر فيقرر أن يدير بنفسه شركته الخاصة به. مثل هؤلاء الأشخاص يمكننا أن نضمَّهُم إلى طبقة "البيزنس".

البعض الآخر يتملك قدرات خاصة في تنظيم الحياة الاجتماعية ويريد العمل من أجل مصلحة المجتمع. وقد تكون حاجاته في خدمة الآخرين من القوة بحيث يمكنه أن يقدّم حياته من أجل الدفاع عن بلاده. فإذا كان حبّ الوطن دافعه وليس إشباع الطموحات الذاتية يمكننا أن نصنّفه في عداد الأعيان، ومن هؤلاء تتكون طبقة "الشرف" هذه. لكنّ الكثير وبكل بساطة يطلب الراحة والسكينة في الحياة ويريد أن يسخّر نفسه لأسرته ويكون راضياً عما أنجزه من الرفاهية، أو يقتنص بعض المسرّات الصغيرة. كما يريدون أن يكون عملهم مستقراً ورواتبهم مُنصفة، وأن يُقَدَّر عملهم فيترقون في سلم الوظيفة. كما يريدون أن تكون عُطَلهم هنيئة وأن يتمكّنوا من الاستفادة من المنافع الصغيرة الأخرى التي يقدّمها أرباب العمل أو المجتمع. هم يحتقرون الاستغلال والقمع ويقدّرون عالياً حريتهم، لأنها تمنحهم إمكانية تحقيق الذات كما يفهمونها. وهؤلاء يشكلون الأغلبية فينا وهم "طبقة العمل". يمكننا أن نفرز طبقة اجتماعية أخرى تتألف من الشخصيات الفريدة وهي طبقة المفكرين والكُتّاب والشعراء والفنانين والرهبان والكهنة وغيرهم من الشخصيات الروحية والمدنية والدينية التي تُسخّر نفسها بكل إخلاص من أجل البحث وصقْل الذات أو لتربية الآخرين. وهم يشكّلون " طبقة الروح" فإذا تميّزوا بمكارم الأخلاق يمكننا تصنيفهم في عداد "طبقة الشرف". والبعض العظيم من هؤلاء الذي يشكل صفوة نبيلة مثقفة نطلق عليهم: "نخبة القيم والخدمات الجليلة"

٦,٧٣١ هذه الصفوة "نخبة القيم والخدمات الجليلة" هي مجموعة من الناس النبلاء من ذوي المبادرات والتحصيل العلمي، تساهم في صيانة وتطوير مختلف آفاق الثقافة، وفي حالة استبدالهم بآخرين أقل نشاطاً وذكاء يحلُّ السقوط.

٦,٧٤١١ بدون هذه النخبة يتمزّق المجتمع من خلال النزاعات الداخلية والصراع على سلطة الأحزاب السياسية التي يسيطر عليها عُصبة طفيليّة، وبهذا لن تجد مجتمعاً حقيقياً يُدار بشكل جيد.

قد نجد في الكثير من المجتمعات المعاصرة جماعات يمكن تصنيفها على أنها جماعات "عمل" أو "بيزنس" أو "شرف". الطبقات الاجتماعية التاريخية وخاصة تلك التي لعبت دوراً قيادياً في المجتمع نَمَّت في داخلها روح الأنانية الطبقية فخضعت للانحلال مما أدى بدوره إلى الثورة وغيرها من التغييرات الاجتماعية التي أدَّت إلى تصفية هذه الطبقات. جاء في كتاب الباحث في تاريخ فرنسا في القرن التاسع عشر يوزف هوينى- فرونسكي (**Józef Hoene- Wroński**):

أنَّ أعضاء الأُسر من النبلاء مُصابون وراثياً بعجز ساحق متصاعد، في كل قواهم الطبيعية والأخلاقية والذهنية ولكن ثمة استثناءات عديدة قد نراها في كل يوم . ولكن أن يقع الناس في عجز ذهني وتتخم الأنانية لديهم لا يعني أبداً أنهم فاسدون بطبيعتهم.

وفي الحقيقة قد تفقد طبقة اجتماعية معينة وعلى سبيل المثال طبقة النبلاء شجاعتها القديمة وتضحياتها من أجل الوطن وبدلاً من ذلك تبدأ تخدم مصالحها فقط. لكن يجب ألا يعني هذا إلغاء الطبقات وتقسيم المجتمع إلى الأبد. فإلى جانب الأنانية هناك منافع طبقية عن طريق مساهمة كل طبقة بتقاليدها وقيمها.

حياتنا تتخذ شكلها عبر الثقافة والحضارة التي نُقيمهما. وبنتيجة التأثير الثقافي السليم وما يرتبط به من عملية تربوية يستطيع الأفراد أن يُنمّوا في أنفسهم بعض السمات الشخصية الإيجابية أي مكارم الأخلاق. والطبقات الاجتماعية كذلك تستطيع أن تصنع عادات وقيماً خاصة تميّزها عن الطبقات الأخرى، وتعتمد في علاقتها بالمجموعات الاجتماعية الأخرى على التعاون والاحترام المتبادل. وقد تمثّل الطبقات قيماً مختلفة ولكنها تتكامل مع بعضها لتعمل من أجل الصالح العام وأهم هذه القيم: الحرية وريادة الأعمال والنُبْل. وهذا بدوره يؤثّر بشكل فعّال على صورة المجتمع. فبدون إسهامات مختلف الطبقات في الحياة الاجتماعية وبانعدام - على الخصوص- النبل الذي تمثله "طبقة الشرف" تنهار المجتمعات روحياً واجتماعياً ومادياً.

٥,٨٣ لا يمكن لأيّ مجتمع أن يكون سعيداً بدون النُبْل.

٥,٨٣١ بدون هذه القيمة، قيمة النبل تتعرَّض المجتمعات للانحطاط الأخلاقي ولا يمكن للدول أن تُحكم على الوجه الصحيح.

إذا فُقِد النبل في الحياة الاجتماعية والسياسية وخاصة مناقب المواطنة، تبدأ السياسة حينها تتَّسِم بالفساد، وتصبح ساحة لتحقيق المصالح الشخصية الفردية منها والجماعية،

ويهيمن عليها أشخاص لا أخلاق لهم وغالباً بدون المؤهلات الضرورية لتسلّم مناصب قيادية، فتنهار الجوانب الروحية للحياة. إن الحياة الاجتماعية القائمة على الأسس الحداثية والتصور الأناني للطبيعة البشرية -وهو ما نجد له انعكاساً في العلوم الاجتماعية والمنظمات السياسية- الاجتماعية في المجتمع- تُصبح حياة مُمَكْنَنَةً، سطحيّة، بتوجهات احترافية تتلاعب فيها وسائل الإعلام، لا مكان فيها للشِّعر والفنون الجميلة والتفكّر الفلسفي أو الديني في معاني الحياة وهي الأشياء التي تشكّل أساساً لتطوّر الثقافة الراقية المتمثّلة في الثقافة الروحية.

وإذا انعدمت ريادة الأعمال في المجتمع المتمثِّلة في "طبقة البيزنس" وكان الاقتصاد مُداراً عن بُعد من قِبل الإدارة الحكومية، تكون النتيجة هي التبذير وعدم الفعالية الاقتصادية، وصولاً إلى الفقر المدقع. إذا انعدمت الحرية التي تلعب دوراً مُلهِماً لأغلبية المجتمع سنفقد إمكانية التعبير عن الرأي وحرية النشاط والانتخابات الحرّة وإمكانية تداول السلطة، سنصل إلى حكم القِلَّة (الأوليغارشية) وينتهي كل شيء بالثورة.

يُمكننا أن نقرّ بوجود الطبقات الاجتماعية المتمثلة في النُبل وريادة الأعمال والحرية رسميّاً فنشملها بالقانون، كما يمكن لهذه الطبقات أن تتطور في المجتمع ابتداءً من القاعدة وبشكل غير رسمي فتحظى مع الزمن والتعوّد على الاعتراف الاجتماعي بها. في الحالة الثانية قد تسبب في رفاهية الجميع حتى في الديمقراطيات الليبراليّة. إن تعاون الطبقات وتكاملها يصبح عاملاً توحيديّاً في حياة المجتمع فيخلقون مجتمعاً موحداً في تنوّعه.

النزاعات في وقتنا الحاضر وسبل حلّها:

على الناس أن يتعاونوا كي يصلوا إلى مرادهم على المستوى الفردي والجماعي. ولكنّ عملهم المشترك قد ينهار في حالات النزاعات والانقسامات، والتي قد تكون لأسباب سياسية أو اقتصادية أو لها علاقة بمختلف القيم وخاصة تلك المتعلقة بالاختلاف الثقافي والحضاري.

٨,٧٨٤ القيمة الإيجابية للتنوع الثقافي مشكوك فيها إذا أدت بالمجتمع إلى الانقسام والنزاع.

٨,٧٨٤١ ولكي نتجنب النزاعات الحضارية فإنَّ ثقافة مجتمع ما يجب أن تستند إلى ثقافته المحلية السائدة مع ضمان التسامح مع الثقافات الأخرى.

إذا وُجِدَت قيم من حضارات مختلفة لا تنسجم مع بعضها في مجتمع واحد: الحرية/الانصياع، الإدارة الذاتية/ الإدارة المركزية، حبّ الوطن/ العولمة المعادية للوطنية، الشعب/ الله. فإن هذه القيم ستتنافس فيما بينها في الحياة العامة لكي تمنحها صفات محددة، فتظهر الانقسامات والنزاعات بين الناس. تقريب الثقافات والحضارات إلى بعضها مع حرمان الثقافة المحلية من دورها السائد يخلق في نفوس السكان المحليين للبلاد انطباعاً بأن ثقافتهم مهددة، مما يؤدي إلى قيام حركات معادية للوافدين والصراعات الإثنية.

عصرنا هو عصر العديد من النزاعات، وهي ليست فقط نزاعات تقليدية ذات جذور سياسية أو اقتصادية أو إثنية أو دينية أو حضارية، بل نزاعات أوجدتها المعاصرة وما بعد المعاصرة.

ينقسم (عصر المجتمعات التقليدية)، المعاصرة (الحداثة)، ما بعد المعاصرة (ما بعد الحداثة) إلى ثلاث مراحل في تاريخ البشرية، ولكنها في الوقت ذاته ثلاث منظومات ثقافية أو فكرية. فالفكر الحداثي الذي جاء به توماس هوبز وجون لوك والقائل إن المجتمع البشري مجموعة من أفراد منعزلين تحرّكهم الشهوات بدافع من المصلحة الشخصية. أما ما بعد الحداثة التي لا تعترف بوجود ثقافة محددة لها الأفضلية، بل بثقافات متعددة وكلُّها متساوية في الحقوق، كما لا تعترف بأفضلية ميول جنسية على غيرها، بل بتنوع الشهوات وهذا أدى إلى إضعاف الأواصر التقليدية والأسرية.

إن تقديم اقتراحات لحل المشاكل الرئيسية لعالم اليوم يتجاوز إطار هذا الكتاب وإمكانيات مؤلف واحد، لذلك سأبحث في مسألتين فقط.

أولاً إن التعدُّدية الثقافية ليست حلاً للنزاع الحضاري المتصاعد في أوربا وغيرها من أنحاء العالم، فهي تقسم المجتمع إلى مجموعات ثقافية وحضارية تقف كل واحدة منها على حِدة. وتمنحها نفس الحقوق مما يؤدي إلى خلق بيئة (حرب ثقافات) خطيرة وغير مستقرة والتي تعبر عن ذاتها بأعمال العنف والشغب في الطرقات وفي نهاية المطاف قد تؤدي إلى انقسامات حادّة في الدولة تكون نتيجتها الحروب الأهلية.

الحل هو الاعتراف بالمكانة السائدة للثقافة الأصلية الأم، مع التسامح مع الثقافات الأخرى. فإن الأمة تتكوّن من الثقافة ولأجل الثقافة، كما عبر عن ذلك يوحنا بولص الثاني، فهي رابطة ثقافية ومن حقّ كل شعب أن يملك ثقافته، وقد عبّر عن ذلك مرة أخرى بشكل رائع عن ذلك سنة ١٩٨٠ في مقر منظمة اليونسكو فأكّد أن الثقافة تبقى عنصراً دائماً في التجربة البشرية. فالثقافة المحلية الأم هي تلك التي بفضلها نشأت الدولة واتخذت شكلها وعليها تعتمد في نموّها. إنها الثقافة القومية التي عادة ما يمثّلها أغلبية المجتمع. وللثقافة الأم أهمية خاصة البلدان الأوربية وغيرها من الدول ذات التقاليد العريقة التي أسّست منذ قرون هويتها بالاستناد إلى ثقافة رئيسية سائدة وحضارة واحدة.

ثانياً: إن حل النزاعات على المستوى الدولي لا يتم عبر الزيادة في التسلّح ومحاولة دولة أو مجموعة من الدول إلى ضمان هيمنتها الدائمة وسيادتها على الآخرين، فهذا ليس من الأخلاق بشيء وليس واقعيّاً ويؤدي إلى السقوط الحضاري. أما أنه لاأخلاقي فلأنه يؤدي إلى زيادة النزاعات المسلحة التي تكلّف الكثير من المعاناة البشرية وإلى سيناريو كئيب لحرب من أجل الهيمنة على العالم بأكمله وما ينجم عن ذلك من أشياء تفوق الخيال. واللاوقعية في ذلك تكمن في أنه ليومنا هذا وطوال التاريخ لم تتمكن دولة أو مجموعة من الدول أن تضمن لنفسها سيطرة دائمة على الآخرين، بل على العكس فإن دروس التاريخ تعلّمنا أن الدول العظمى تصعد ثم تسقط بعد ذلك.

والنتيجة هي السقوط الحضاري لأنه كما يرى أرنولد توينبي ومعه فيليكس كونيتشني (Feliks Koneczny) وهو واحد من أهم الباحثين في تاريخ صعود واضمحلال الحضارات، فإن واحدة من علامات الاضمحلال هي محاولة الهيمنة العالمية أي إقامة الدولة الكونية باستخدام القوة القانونية وفرض نماذج موحَّدة مما يقودها إلى المعاييرية وتحطيم روح المواطنة.

الحل الأمثل للنزاعات في العالم هو العقلانية السياسية، وهي نظرية متكاملة تطوّريّة للعلاقات الدولية تُقوّم مكامن الضعف في النظريات السائدة اليوم، أي الواقعية والليبرالية والنظرية النقدية وما بعد الحداثة.

٩,٤٢٣ العقلانية هي واقعية سياسية حقيقية، وهي ليست تلك التي تعتمد على التبسيط والتفكير النمطي كالتوق إلى العظمة أو أنانية الدولة، بل واقعية تأخذ بعين الاعتبار كل الواقع (السياسي) بمحاسنه ومساوئه بانتصاراته وانكساراته وإمكاناته وتهديداته.

٩,٥١ الهدف الرئيسي للسياسة الدولية هو بناء مجتمع دولي قوي يعتمد على القيم المشتركة واحترام القانون الدولي والعمل المشترك من أجل رفاهية وتقدّم البشرية كافة.

والمجتمع الدولي القوي هو تجمع لدول مستقلّة تتعاون فيما بينها. فبدلاً من الدولة الكونية وما يرتبط بها من صَهْر الجميع، تقترح هذه الدولُ تعدديةً في إطار التنوع. وهذا التنوع يفضي إلى تعدد المصادر الثقافية.

وتجد العقلانية السياسية تنفيذاً لها من خلال البراغماتية في النشاط الذي يهدف بالدرجة الأولى إلى ضمان الأمن للبلاد ومواطنيها. وفي الدرجة الثانية بناء رفاهية البشرية على المستوى العالمي. العقلانية تعتمد على المعرفة السياسية سواء في التصرفات البشرية اليومية أو في السمات الإنسانية السامية. إنها نظرية تعتمد التطور في العلاقات الدولية، لأنها تأخذ بعين الاعتبار مقدرة البشرية على التطور الواعي.

أهم صفات الحضارة الغربية التقليدية أو الكلاسيكية المسيحية هي الاعتراف بالطبيعة العاقلة الاستثنائية للإنسان وبإمكانياته على التأمل الأخلاقي الناجم عن هذه الطبيعة العاقلة. ومن هنا فإن إنهاء النزاعات القائمة اليوم يعتمد على إمكانياتنا على العودة إلى العقلانية الكلاسيكية: إلى العقل غير المُقيَّد بوظيفته كأداة فقط بمعنى حصره في التفكير بالشكل الأفضل للاستفادة من الإمكانيات المتاحة للوصول إلى الهدف، ولكنه يشتمل كذلك على التفكير بما هو حقيقي وما هو زائف، ما النافع وما الضار، وما الأخلاقي الحسن وما السيء وبشكل عام التفكير في معنى حياتنا. لكن الكلاسيكية العقلانية ليست نتاج تقاليدنا فقط بل هي طريق نحو المستقبل أي نحو التطور الذي هو عصر البشرية المقبل الذي سيحلّ محل المعاصرة وما بعد المعاصرة.

٧,٤٢ نظراً لأننا بشر فنحن كائنات تتطور، وقادرة على تشكيل ذاتها وعلى الإصلاح الأخلاقي والعقلي.

بالاستناد إلى التأمل الأكسيولوجي- التفكير بالأخلاق، وخاصّةً بقيم الحرية والعمل المشترك والتطور الذاتي- يمكننا أن ندرك الحياة الجيدة لنا كأفرادٍ ومجتمعات وأن نقوم بالتكوين الواعي لذواتنا ونسعى إلى كمال شخصيتنا وسعادتنا الشخصية وإلى مجتمع سعيد منسجم.

t.me/ktabrwaya

الواقع والسعادة

هناك مدارس فلسفية يعود أصلها إلى تقاليد الفكر الشرقي، تنفي وجود العالم الواقعي من حولنا وتعتبره وهماً. ووفقاً لوجهة النظر هذه، فإن العالم ليس واقعياً وأن الشيء الواقعي الوحيد هو الروح الخالدة أو الوعي الخالص. وهو موجود في ذواتنا وهو الروح فينا. والعالم الوهمي الذي يظهر نتيجة للتجارب الحسيّة يبعدنا عن ذواتنا ويشدُّنا إلى الحياة اليومية المليئة بالمعاناة، ومنها الأمراض والفشل وقبل كل شيء إلى حقيقة أن حياتنا ليست أبدية، بل نموت بسرعة. وهكذا يرون أنه لا سعادة على هذه الأرض، والحل الوحيد للتخلص من هذه المعاناة والوصول للسعادة هو توجيه تفكيرنا نحو داخلنا والوصول إلى ذاتنا عن طريق الالتزام بأخلاقية محددة والممارسات الزُهدية والتأمل. وبهذا أصبح الانفصال عن العالم الخارجي والتوجه نحو التحرر الفردي الشخصي هدفاً للكثير من الباحثين الروحانيين. وأصبح المجتمع بمشاكله ونزاعاته حاجزاً أمام التطور الروحي.

من ناحية أخرى هناك مدارس فلسفية غربية تحصر الموجودات في أنها ما يمكن رصده، والعالم في أنه الوقائع الملموسة كما يرى فيتغينشتاين(**Ludwig Wittgenstein**). وليس لهم من عالم إذاً إلا العالم المادي الموصوف بكونه الواقع.

من وجهة النظر المادية هذه فإن السعادة هي فقط ما يمكننا أن نستشعره بحواسّنا كشيء ممتع، وبما أن الممتع شيء عابر لذلك يرتبط بالشهوات الدائمة وبهذا يكون الممتع تنقّل مستمر للشهوة من هدف إلى آخر والوصول إلى الأول يعبّد الطريق للوصول إلى الآخر كما عبر عن ذلك هوبز.

المدرستان الفلسفيتان اللتان استعرضناهما أعلاه واحدة منهما مثالية والأخرى ماديّة وكلاهما ينظر إلى الواقع نظرة أحادية الجانب فإما الوعي أو الواقع. وأنا سأقترح موقفاً آخر. أظن أن الوجود هو تعددية كثيرة الأبعاد. فالواقع الذي نحتك به وحالة الوعي التي نحسّها ما هما إلا بعدان من أبعاد الوجود. ويمكننا أن نزيد بعداً آخر وهو البعد الأخلاقي. فإذا استدركنا عالمنا البشري في بعده الاجتماعي سيتبين لنا أنّ:

٧,٢٠٢١ العالم بالأحرى مجموعة قيم أكثر مما هو مجموع وقائع.

من وجهة نظر الوقائع هناك فرق بين أن يكون الشيء أو لا يكون، هل حدث هذا الشيء أم لم يحدث، هل نحن جائعون أم شَبْعى، هل هذا سريع أم بطيء. وكذلك نستشعر الفرق من وجهة النظر القيَميّة: هل هناك تسامح في البلاد أم هناك اضطهاد ديني، هل لدينا حكومة شريفة أم فاسدة، هل هذا الشيء جميل أم قبيح، هل نحن في حالة سلم أم في حالة حرب. ومن وجهة نظر الوعي أيضاً هناك فرق: هل الحب يقودنا أم الكراهية، هل نحاول في حياتنا أن نُحسن للآخرين أم نسيء إليهم، هل نُفكّر في معاني الحياة أم نحيا دون أي تأمل في معانيها.

الواقع هو الشيء كما هو موجود ويظهر لنا متعدد الحدود. يمكننا أن نحصي ثلاثة أبعاد على الأقل للموجودات: الوجود (الواقع)، القيمة (القيم)، الوعي(حالة الوعي) وهذه بدورها تتجاوب مع ثلاثة أبعاد للثقافة كنا قد ذكرناها (الثقافة المادية والاجتماعية والروحية) والعالم موجود في كل هذه الأبعاد الثلاثة ولربما على مستويات أخرى إضافية لم تُكتَشَف بعد. وكل من هذه الأبعاد له أهميته النسبية. وكل بطريقته كائن موجود يُمكن أن يُستنطق بكلام مفيد ويؤثر بشكل فعال على حياتنا.

عالمنا إذاً ليس وهماً ولا يمكن أن نطابق بينه وبين المعاناة لأنه حتى لو وقعت أحداث لها علاقة بالمرض أو الفشل وسببت حزناً يبقى عالمنا مكاناً يمكننا أن نُسعد فيه. والحياة البشرية لا تقتصر على سيل متدفق من الملذات ينساق وراءها الماديون أتباع هوبز، أو يحاول الزُّهاد ترويضها عن طريق الولوج إلى عالم الصلوات والتأملات. ولكن الحياة بالأحرى سلسلة متواصلة من التجارب، فإذا كانت تجارب سعيدة تملأ حياتنا بمحتويات إيجابية تجريبية حينها تكون حياتنا سعيدة. فالسعادة إذاً مرتبطة بالتجارب التي نرى أنها إيجابية ومن جهة أخرى نجدها ترتبط بعملية تحقيق الذات.

كل إنسان يستحق أن يكون سعيداً ومحققاً لما يصبو إليه، فلقد جئنا إلى هذا العالم كي نتطور ونكون سعداء. والسعادة متاحة لكل إنسان عدا حالات كأمثال هؤلاء الذين يعانون بسبب مرض عُضال يُثقِل كاهلهم.

لقد تقدمنا كثيراً كمجموعة بشرية، وخاصة في المجال المادي في محاولة منّا أن نجعل الحياة مريحة وسهلة. والمثال على هذا التقدم نجده في مجال الطبّ ووسائل النقل والاتصال المعاصرة. ولكن علينا أن نتذكر مبدأ العمل المشترك ونتعاون فيما بيننا كي نزيل شبح الحرب وغيرها من النزاعات، ولكي تكون التجارب الإيجابية التي لا بد منها للسعادة متاحة لنا جميعاً. وليس علينا أن نتوقع نفس تجارب السعادة الإيجابية عند الطفل أو الأم أو المراهِقة أو عند المرأة البالغة أو العالِم أو اليوغاني لأننا نستشعر السعادة بطرق مختلفة وأبعاد متنوعة.

يمكننا أن نكون سعداء في هذا العالم كأفراد وكجماعات، ولكي نكون سعداء ليس علينا أن ننفصل عن مجتمعنا فلا أحدَ خُلق كي يعيش وحيداً منعزلاً. فالسكينة الداخلية وما ينبع منها من سعادة هي تجارب سامية ورائعة، لكنها لا تستنفد كلّ إمكانياتنا في تجربة السعادة. كما أنّ البحث عن الاكتمال الروحي في داخل الوعي لا يعني أنّ علينا أن نهمل أشياء أخرى من الأبعاد الخارجية. كل العناصر تكمّل بعضها وتؤثّر على بعضها. فإذا كنا جائعين ومحتاجين للطعام أو لو عشنا في مجتمع فيه اضطهاد ديني. في مثل هذه الحالة لا يمكننا أن نتفرّغ للدراسات الفلسفية ونطور شخصيتنا، ونختار مسالكنا الروحية.ومن هنا فإن محيطنا المادي والاجتماعي هام إلى جانب المجال الروحي. وتجاربنا تشمل كل أبعاد الواقع المذكورة.

فالسعادة ليست إذاً لحظة عابرة من المتعة، على الرغم من أنّ الكثير من الأشياء قد تجلب لنا الغبطة والفرح، لكن السعادة لا تنحصر في واحدة منها فقط. كما أننا لا نحصرها في الحالات الصوفية الباطنية المتاحة فقط لقلة قليلة من الناس. وإذا نظرنا إليها كقيمة ثابتة، قيمة يمكن للمجتمع أن يسند إليها حياته الاجتماعية فسترتبط حينها بالحرية أي بإمكانية تحقيق الذات للأفراد والمجموعات ولكافة أفراد المجتمع.

التناغم والمجتمع السعيد

المجتمع جماعات متنوعة. هو جمع لأشخاص وفئات اجتماعية دخلت في علاقات متبادلة فيما بينها. ولأنّ تطور الشخصية لا يتمّ إلا في نطاق الجماعة لذلك لا بدّ من المشاركة فيه كي نطوّر أنفسنا، فالمجتمعات تتكون نظراً للحاجة إلى الرفاهية لأفرادها وللمصلحة المشتركة التي تخدمهم في تحقيق الذات كي يصبح المجتمع رابطة جامعة عندما يلتف حول قيم مشتركة وروابط العمل المشترك.

العمل المشترك وسط الجماعة مرهون بالأهداف المشتركة والمصلحة المشتركة وتقسيم العمل والتخصص. فحين يعيش الناس مع بعضهم، يجمعهم الهدف المشترك يستطيعون تنفيذ هذا الهدف. وقد تكون الدوافع في ذلك هي المصلحة الشخصية، لكنهم يقدرون أن يربطوا ذلك بالمصلحة العامة أي مصلحة كافة أفراد المجتمع ومصلحتهم كأفراد. وما يميّزهم عن بعضهم من التفاوت في الثروة والمهارات والمؤهّلات العلمية أو السِمات الشخصية ينعكس في تقسيم العمل والتخصص. الجماعة تقف في وجه المشاحنات والرشوات وعدم الأمانة والحسد والكراهية وغيرها من النقائص. وتبني العمل المشترك القائم على الاحترام المتبادل والمعاملة اللطيفة والأمانة والتضامن وغيرها من مكارم الأخلاق.

الجماعة إذاً ليست مجموعة أفراد تعيش في منطقة معينة، بل هي بُنية اجتماعية صنعها أفراد يتمتعون بهوية مشتركة على مرِّ العديد من الأجيال. وهي تعتمد على روابط صنعتها التقاليد عبر السنين. وتتركب الهوية هذه من التاريخ المشترك واللغة والدين وكذلك الشعور بالولاء والانتساب إلى هذه المجموعة. وأفضل المجموعات هي تلك المتناغمة السعيدة التي تعتمد على مبادىء المجتمع السعيد، أي تلك التي يتعاون أفرادها على أساس الاحترام المتبادل والتكامل وتحقيق الذات.

مبادىء المجتمع السعيد

المجتمع السعيد هو جماعة لأناس أحرار وسعداء يملكون القدرة على تحقيق الذات وتنفيذ ما يصبون إليه. هو تجمّع لأفراد تربطهم التقاليد المشتركة والهوية ويستطيعون أن يطوروا أنفسهم في كل الجوانب ويسعوا نحو السعادة، كما يفهمونها في كل أبعاد الحياة أي ببعدها المادي والاجتماعي والروحي. إنّ مبادىء المجتمع السعيد وتعريفها تحدد طرق تحقيقها.

مدخل: ما هي السياسة؟

١٠. السياسة طريق نحو الحل الذهبي الأمثل.

١٠,٠١ الحل الذهبي الأمثل يعني المجتمع السعيد.

١٠,٠٢ الحل الذهبي الأمثل هو نقطة التوازن بين الأشياء المتطرفة.

١٠,٠٣ المجتمع السعيد مجتمع يملك فيه كل فرد إمكانية تحقيق الذات مع احترام حق الآخرين في تحقيق الذات.

في بداية كتابي"رسالةسياسية-فلسفية" عرّفت السياسة على أنها:

١.السياسة هي فن الحكم وفي حقيقة الأمر هي تنظيم المجتمع للعمل المشترك.

هذا التعريف يذكّر بالفهم الكلاسيكي لمعنى السياسة والذي يعود بجذوره إلى فلسفة أرسطو طاليس. ووفقاً لأرسطو فإن مصطلح السياسة جاء من الكلمة اليونانية بوليتيكى (politike)

التي كانت تتعلّق مباشرة بالحياة الاجتماعية في المدن- الدول (polis) في اليونان القديم ولها معنيان: فهي تشمل الحكومات أي الجانب العملي للنشاط الذي تحدده السلطة لتحقيق أهداف محددة للصالح العام، كما أنها كانت تشمل المعرفة السياسية أي علم السياسة. السياسة فن لأنها تجمع بين عنصرين: العنصر المعرفي والعنصر العملي. وهي تقود إلى تنظيم المجتمع أو إلى تحديد علاقات دولية إذا تكلّمنا عن السياسة الخارجية. وعلى مستوى الدولة تهدف إلى الحياة الكريمة أي رفاهية المواطنين وهي تتيح لهم إمكانية تحقيق الذات، أمّا على مستوى العلاقات بين الدول تهدف للتعاون بين الدول والعمل المشترك الذي يبني السلام وأسرة دولية قوية.

يمكننا أن نفهم السياسة بشكل أوسع، كمجال للعلاقات- في نطاق المجتمع- بين الأفراد والفئات الاجتماعية (الطبقات، الأحزاب، مجموعات الضغط) وللعلاقات بين الدول وغيرها من المنظمات (المنظمات الدولية، والشركات العابرة للقارات) . على مستوى الدولة فإن العلاقات هذه تفضي إلى أحد شكلين: إما العمل المشترك أو الهيمنة أما على المستوى العالمي فتتخذ شكلاً محدداً للعلاقات الدولية: علاقات سلمية أو نزاعات.

مكتبة

إن الذين يرون أن هدف السياسة هو الصراع على السلطة، يرونها من منظار ضيّق ويرون أن هدفها هو الهيمنة. وبالنظر إلى أن العمل المشترك هو المبدأ الأساسي للإنسانية والنابع من الطبيعة البشرية، فإن السياسة كفن للحكم يجب أن

لا يُفهم منها أنها فن للهيمنة والسيطرة على الآخرين أو على أنها الفوز بالانتخابات أو تمسُّك السياسيين بالسلطة، لأن هذه الأشياء على أعلى تقدير يمكنها أن تكون وسائل لأهداف. فالسياسية كفن للحكم لا يجب أن تقتصر على الصراع على السلطة، بل هي كذلك دفاع عن المجتمع في وجه التهديدات الداخلية والخارجية وتنظيم للمجتمع وللعمل المشترك.

هدف السياسة كأي نشاط إيجابي هو عمل الخير. فالخير هو الهدف الذي نسعى، وخاصة ذلك الخير الذي يخدم تطور الحياة، وعلى مستوى العلاقات الدولية فهو تعاون بين الدول يؤدي إلى السلام، أما على مستوى المجتمع فالخير يعني الحياة الكريمة أي رفاهية المواطنين. والحياة الكريمة قيمة هامة للمجتمع ككُلّ ولجميع أفراده. فهي ليست إذاً مصالح خاصة لفرد أو مجموعة معينة. وهي تشمل كل المُنتجات المادية والروحية التي صنعها مجتمع سياسي والتي هي نتاج لعمل المواطنين، وتخدم التطور الشخصي وتمكّن من تحقيق الذات. فالسياسة كفن للحكم هي:

١,٢ السياسة هي المهارة في تحقيق الحياة الكريمة في المجتمع.

وفي خلق المجالات للنمو التام لشخصية أعضاء المجتمع عن طريق نشاطات تزيد من الحفاظ على أمنهم وتضمن لهم الاكتفاء المادي والرعاية الصحية، وكذلك ترفع من مستواهم التربوي والتعليمي. ومكونات الحياة الكريمة:

١,٢١ لا تكمن الحياة الكريمة في الرفاهية الماديّة للمواطنين، بل في الازدهار الروحي أي الأخلاقيّ والفكريّ.

المجتمع السعيد أي جماعة من الناس الأحرار السعداء، أي الذين يملكون إمكانية تحقيق الذات وما يصبون إليه، هو الحل الأمثل القائم على مبدأ " خير الأمور أوسطها" وهو هدف السياسة. إن تعبير "خير الأمور أوسطها" يتضمن الهدف والطريقة، وكطريقة في السياسة يعني أولاً: تجنب الحلول المتطرفة، هو محاولة لإيجاد نقطة توازن بين "التطرُّفات". واحد من أشكال التطرف هو " الليبرتاريّة" القائمة على نفي أي ملكية للدولة ووضع كل شيء في أيدي القطاع الخاص. أما التطرف الثاني الشيوعي فينفي الملكية الخاصة في النشاط الاقتصادي ويسلط الرقابة التامة للدولة عليه. وهناك كذلك الخدمة العسكرية الشاملة الموحَّدة (العسكرية) وعكسها إلغاء الجيش (الحركات السَّلمية)، أو وضع مصلحة المجتمع في خدمة الفرد (الليبرالية) وعكسها الفرد يخدم المجتمع (الجماعية). وثانياً فإن مبدأ (خير الأمور أوسطها) متعلق بالتوازن في نطاق المجتمع، كي لا يمتلك الفرد أقل من اللازم أو أكثر من اللازم، بل يملك ما هو نتيجة جهده ومبادراته وغيرها من المزايا الشخصية النابعة من كونه عضواً في المجتمع بناء على قاعدة قديمة في العدل والقائمة على أن: كل فرد يأخذ ما يستحقّه.

ومبدأ المجتمع السعيد لا يعني توزيع السلع المادية لمصلحة فئة اجتماعية، سواء كانوا مالكين لشركة أم عُمَّالاً فيها،

بحجّة إسعادهم، بل يعني أن لدى كل فرد إمكانية أن ينال ما يصبو إليه مادياً وروحياً، وأن يقدّم مساهماته عن طريق العمل المشترك في المصلحة العامة.فالسياسة القائمة على مبدأ " خير الأمور أوسطها" إذاً تُوصلنا إلى المجتمع السعيد والذي فيه يستطيع كل فرد أن يحقق ذاته مع احترام تحقيق الذات لدى الآخرين. وترتكز على سبعة أسس أهمها العمل المشترك.

١٠,١ المبدأ الأول للمجتمع السعيد هو العمل المشترك.

١٠,١١ العمل المشترك هو المبدأ الأول للإنسانية.

١٠,١٢ تأتي قوة العمل المشترك من تكامله المتبادل.

العمل المشترك هو المبدأ الأول للإنسانية والمجتمع السعيد، وينبع من الطبيعة الاجتماعية للإنسان والتكامل المتبادل.

الفرد المنعزل لوحده وهمٌ، لأنّ تطورنا الشخصي أي صقل سماتنا وتملُّكنا لبعض المهارات، لا يتم إلا عبر العيش في المجتمع. وليس لدى الفرد اكتفاء ذاتي فالحاجات الأساسية للإنسان: الطعام والمسكن والأمان والتناسل وإنتاج الثقافة لا يمكن إشباعها إلا بالعمل مع الآخرين. أضف إلى ذلك أنَّ الناس لا يتحركون في فراغ، فالقواعد الاجتماعية أي الأسس الأخلاقية والفكرية تؤثر في تصرفاتهم. فهم ينشطون بناء على اختيارات من بين القواعد الاجتماعية ونظام القيم التي سبقت ولادتهم، ولذلك فإن العيش في المجتمع والتعاون للوصول إلى أهداف مشتركة صار شيئاً طبيعياً كما أنّ النشاط يتم في إطار جماعة أو مؤسسة كالعائلة أو المدرسة أو المعارف أو مكان العمل أو بيوت الصلاة أو الحي أو المجموعة الإثنية أو المجتمع أو الدولة.

يتفوّق الإنسان على نفسه مرتين: في المرة الأولى عندما ينتج الثقافة فيتفوّق على حيوانيّته وفي المرة الثانية عندما يصل إلى مستوى معين من الصقل الأخلاقي والذهني فيخلق شخصيته الذاتية وبذلك يتجاوز المتوسط العام للثقافة أي الأفكار السائدة والتيارات والموضة. وفي خروجه عن الشائع المألوف وفي وعيه الذاتي أنه خرج عن آراء الآخرين، يصبح أكثر رُشداً وحريةً بما تعنيه هذه الكلمة. ويتجلّى هذا الانتصار بأكمل صوره في ميلاد عبقرية خلاقة على مستوى تجمعات لها دور في تكوين الشخصية: العائلة، الزملاء، الوسط العلمي، أو في نطاق طبقة معينة أو مجموعة مِهنيّة، أو تجمّع سياسي أو في إطار الإنسانية جمعاء.

ولكن حتى الشخصيات الفذّة لا بدّ لها أن تعيش في مجتمع وفي نطاقه كي تنفّذ مشاريعها. الناس يحتاجون بعضهم البعض نظراً للتنوع الكبير والتكامل المتبادل للمهارات والمواهب والمؤهلات والتجارب والقيم. وقوة عملهم المشترك المتمثلة في ثمار عملهم ناجمة عن التكامل المتبادل. العمل المشترك أي التعاون المتسق هو السبب في أنّ ما يتلقونه كل يوم يقابله العطاء وهو يبني الثقة في المجتمع ويخلق التناغم الاجتماعي.

١٠,١٣ العمل المشترك مبنيٌّ على قاعدة التنوع والاحترام المتبادل والأمانة والمعاملة اللطيفة.

١٠,١٤ العمل المشترك مرتبط بالهدف المشترك والخير المشترك وتقسيم العمل.

١٠,١٤١ العمل المشترك هو تبادل للخدمات، ففي إطار العمل المشترك يقوم كل شخص وكل مؤسسة في المجتمع بوظائفها المناطة بها.

أن تأخذ من الآخرين دون أن تقدّم شيئاً، وهو مانجده في حالات الاحتيال أو غيرها من حالات الخداع، يُفسد الثقة بين الناس ويفسد العمل المشترك، كما يؤدي إلى النزاع والتنافر الاجتماعي. ولذلك فإن العمل المشترك في خلقه للتناغم الاجتماعي لا يعتمد على التنوع لوحده ولا المؤهلات المكملة لبعضها وغيرها، بل كذلك على مكارم الأخلاق والاحترام المتبادل، والمعاملة اللطيفة والأمانة وغيرها من الفضائل التي تبني الوفاق والتعاون بين الناس.

ولكي يتعاون الناس بين بعضهم لا بد من هدف مشترك يجمعهم ويكون معروفاً للجميع. والمصلحة المشتركة أي مصلحة كل فرد على حدة ومصلحة الجميع تكون مرشداً لهم في نشاطهم لا المصلحة الخاصة على مستوى الفرد أو المجموعة التي تعود بالفائدة عليها فقط. كما يجب أن يتقاسموا العمل بين بعضهم بشكل يتوافق مع مؤهلاتهم ومهاراتهم. وفعالية العمل المشترك تتعلق بالتقسيم السليم للعمل وتوزيع الوظائف على الجميع، والاحترام المتبادل. لأننا نستطيع أن نتعامل مع العمل المشترك كخدمات متبادلة. فما نصنعه للآخرين هو خدمة، حتى لو كان المستفيد من الخدمة مجهولاً. ومن هنا تجيء أهمية أن يملك كل فرد مؤهلات لازمة للقيام بالوظيفة الموكَلَة إليه.

١٠,١٥ تعتمد الثقافة البنَّاءة على العمل المشترك أمّا الهدَّامة فتعتمد على الهيمنة وتقود البلاد إلى الانهيار والبشرية إلى الخراب.

الإنسان أرقى مخلوق من بين كل المخلوقات، وُهِب الحرية التي لها علاقة بـ:

٤,١ تقرير المصير والتحكّم بالنفس وترتبط باتخاذ القرارات وإمكانيات الاختيار وإدارة النشاط الشخصي.

لا يؤثّر في العالم اختيارات شخص لوحده ولكن قرارات مجموعة من الأشخاص، لكنّ دروس التاريخ تعلّمنا أن الفرد قد يمتلك قوة تأثير هائلة في تجديد نشاط المجتمع والجماهير.

٢,٥٣٢٣ الأفراد العِظَام والجمهور العظيم، على قدم المساواة، يصنعون التاريخ.

ونفهم من ذلك أنّ الموجودات المستقلة الحقيقية في هذا العالم هم أشخاص من البشر ومن تربى على أيديهم من شخصيات بارزة. وأنّ المجتمع هو الوجود العلائقي أي مجموعة أشخاص أو تجمعات مجتمعية تدخل فيما بينها في علاقات معينة، وتمنحهم إمكانية الوجود والنمو وتحقيق الذات.

شَكْلُ العالم الذي نريده مرتبط بقراراتنا الشخصية والجماعية، وبمهاراتنا في تنفيذ ما نقرره، وبجدِّنا ونشاطنا وقوتنا ومثابرتنا. القرار الرئيسي الذي يجب أن نتخذه يكمن في الاختيار ما بين التعاون مع الآخرين أو الهيمنة على الآخرين، ما بين العمل المشترك أو النزاع بل بين السعي نحو الكمال والسعي نحو الهيمنة. إنه اختيار بين ثقافة البناء أو ثقافة الهدم. فإذا فهمنا كما فهم هوبز أي إذا لم نهيمن على الآخرين، فهم سيهيمنون علينا، ستكون الهيمنة هي الخيار المنطقي. لكنّ هذا الخيار سيعني

دوامة من النزاعات لا تنتهي، لأن الناس الذين نريد أن نهيمن عليهم سيحاولون أن يقاوموا. خيار الهيمنة إذاً يفضي إلى عالم النزاعات وينعكس على شكل خلافات حزبية وحروب عديدة. فإذا ركّزنا طاقتنا الحياتية على إرادة القوة سيبعدنا هذا الخيار عن السعي نحو الاكتمال الشخصي الذاتي وعن الكمال.

وفقاً للمثل القديم القائل: "الخصام يهدم"، نعرف أن الهيمنة تعتمد على الثقافة الهدامة التي تجرّ الدولة نحو الانهيار والبشرية نحو الخراب وتتسم تاريخياً بالحروب وغيرها من المآسي. لذلك يجب البحث عن طريق آخر، يعتمد على المبدأ الأول للإنسانية أي على العمل المشترك. علماً أن التعاون مع الآخرين ليس مُتاحاً دائماً - في مجالات محدودة للغاية وحالات خاصة يمكننا أن نتعاون مع العدو- مع ذلك فإن العمل المشترك يقودنا نحو الثقافة البناءة والتي بفضل ازدهارها تعمُّ الرفاهية وتتطور البشرية جمعاء. السعادة البشرية يمكنها أن تعتمد فقط على العمل المشترك الناجم من التكامل والاحترام الذي يُفضي إلى التناغم الاجتماعي.

١٠,١٥١ السعادة في المجتمع لا تأتي من أيّ شكل من أشكال الهيمنة التي تخدم البعض على حساب البعض الآخر، بل من العمل المشترك والمنفعة المشتركة والاحترام المتبادل بين الجميع.

١٠,١٥١١ الشرط الأساس للمجتمع السعيد هو الاحترام المتبادل.

١٥١٢, ١٠ الاحترام المتبادل بين أعضاء المجتمع يتمثّل في احترامهم قيم الآخرين، وفي الأدب والمعاملة اللطيفة.

هيمنة مجموعة على أخرى دون الأخذ بعين الاعتبار المصلحة العامة، بل المنفعة الشخصية لفرد أو مجموعة على حساب الآخرين لا يشجّع السعادة، فالهيمنة ترتبط بالاستغلال أو العبودية وتقييد إمكانيتنا في تحقيق الذات والسعي نحو الكمال. ومن هنا فإن هدف السياسة كمنهج للوسطية ليس جلب السعادة لبعض المجموعات أو الأفراد بل السعادة للمجتمع، أي سعادة الجميع. ويمكن الوصول إليها بفضل العمل المشترك والمنفعة المشتركة والاحترام المتبادل.

المنفعة المشتركة هي المصلحة العامة، أي المنفعة التي تخدمنا جميعاً والتي نرغب فيها جميعاً. ويحق لنا أن نفترض أن الرغبة في حياة سعيدة، أي آمنة ومزدهرة تمكّن من نمو الشخصية وتحقيق الذات أنها مسألة تهمّ جميع الناس وهي تحدد مسارات نشاطتنا المتنوعة الفردية منها والجماعية. وقد نجد أنفسنا في أوضاع نكون فيها منعزلين عن الآخرين. على سبيل المثال عندما نكون في الجبال تحيطنا الطبيعة بجمالها، أو نستمع للموسيقى أو نَنْتَشي في لحظة تأمل عميق. ولكن مع ذلك لم يُخلق الإنسان ليعيش وحيداً. في مراحل متقدمة من العمر قد يتجاوز الإنسان فئة اجتماعية معينة ولكنه بدون العمل المشترك لن يستطيع أن يتطور. وهكذا وبغض النظر عن فهمنا للسعادة أهي تجربة سعيدة أم تحقيق ما نصبو إليه، أي تحقيق ذواتنا، فنحن نصل

إليها بوجودنا مع الآخرين، وغالباً بفضلهم في إطار مجتمع ما، لأنها نتاج العمل المشترك والعلاقات المتناغمة بين الناس. وقد يتعاون الناس فيما بينهم مُكرهين وقد يتنازعون ويتقاتلون، ويجرحون مشاعر بعضهم، لكنّ علاقاتهم في هذه الحالة لن تكون متناغمة ولا سعيدة.

المجتمع إذاً جماعة متنوعة تتألف من أناس يختلفون بين بعضهم في مستوى الذكاء والتعليم والثراء والعمل والسمات الشخصية. كلّ إنسان حتى ذلك الأقل تعليماً، الأشدّ فقراً العامل في أكثر المِهن تواضعاً، الداعي إلى آراء تبدو طائشة جداً، لكنه يؤمن بإخلاص فيها، يملك قيماً يمكنه أن يساهم بها في المجتمع. ومن هنا وُجِب تقدير ذلك. فالاحترام المتبادل بين أعضاء المجتمع وهو واحد من شروط التناغم الاجتماعي والتعاون بينهم ويتضّح عندما نتفهم آراء الآخرين حتى تلك التي لا نتفق معها أبداً، ونبدي احتراماً تجاه أصحابها بأدب ولطف.

١٠,١٦ الهدف الرئيس للدولة هو الأمن والرفاهية والحرية والعمل المشترك للمواطنين.

١٠,١٦١ بدون العمل المشترك فإن الحرية تقود إلى الاستغلال ويسير المجتمع نحو الانحلال.

تنظيم المجتمع والدفاع عنه كانت من أساسيات الوظائف التي قامت من أجلها الدولة. لأنّ هدفها الأساسي يبقى ضمان الأمن والرفاهية المادية والحرية وعمل المواطنين المشترك الذي يخدم نموهم. كل هذه العناصر لا بد منها من أجل تحقيق الذات.

والناس لا يستطيعون أن يحققوا ذواتهم على الشكل الأكمل أو أن يعيشوا حياة هانئة في حالات الخطر والفقر والقمع السياسي وفي حالات العداء وانعدام العمل المشترك، لأن المجتمع الذي ينعدم فيه التعاون يصبح ساحة للنزاعات. ويظهر هذا على شكل مشاحنات سياسية وصراعات لا هوادة فيها من أجل السلطة. أما على المستوى الاقتصادي فنجده على صورة صراع طبقي بين البيزنس والعمل أي بين أرباب العمل والعاملين. وعندما لا يجمع العملُ المشترك بين الناس يصبح النشاط الاقتصادي استغلالاً وسباقاً لا حدود له نحو الربح، فينقلب النظام الاجتماعي إلى فوضى. وتبدأ تظهر انقسامات حادة اقتصادية واجتماعية ويتفسخ المجتمع. وتحل كتلةٌ متنافسة من الأفراد تتصارع على السلطة وعلى نصيبها من الربح، في محل المجتمع الموحد بأواصر العمل المشترك.

١٠,١٧ على كل نظام اجتماعي أن ينظّم نفسه للعمل المشترك، الذي يعتمد على قيم توحِّد المجتمع لا تفرّقه.

١٠,١٨ يحتاج العمل المشترك إلى مهارة تقديم التنازلات وعلى الاتفاق على نطاق الصالح العام، وهو مشترك لكل فئات المجتمع.

العمل المشترك القائم على تعاون الناس هو صفة إنسانية طبيعية ناجمة عن الطبيعة الاجتماعية للإنسان. وبنتيجة العداء وغيرها من العوامل الهدّامة تدخل في حياة المجتمع نزاعات فيبدأ العمل المشترك بين الناس بالتآكل، ويصبح التعاون مفروضاً بشكل

مصطنع عن طريق الرعب والقوة. ولا يوجد نظام قائم على الرعب والقوة استمر طويلاً. ومن هنا فإن مكان العمل والجمعيات العلمية والثقافية أو الاقتصادية، وكذلك الأحياء أوالجماعات في إطار دولة واحدة أو على المستوى الدولي كلها يجب أن تقوم على أساس أن يعرف أعضاؤها كيف يتم العمل المشترك. وكما أثبت توماس شيللينغ (Thomas Schelling) في نظرية الواقعية الاستراتيجية أنّه إذا كان الخطر يهدد كلا طرفي النزاع المسلّح فإن العدوين مهما بلغ عداؤهما لا بدّ أن يجمعَهُما الحرص على أَمْنِهِمَا. فالعمل المشترك يقوم على القيم التي توحّد لا تلك التي تقسّم.

ولكي يتعاون الناس يجب أن تكون المصلحة العامة مرشدهم ومن هنا فلا بدّ من تعريفها وتحديد نطاقها. المصلحة العامة هي مصلحة كل أعضاء المجتمع ككل وفي نفس الوقت كل منهم على انفراد. ومن مكوناتها: الأمن والثراء والتعليم والرعاية الاجتماعية، لأنها تؤثّر مباشرة على حياتنا وتحدد إمكانيات تحقيق الذات. إضافة إلى ذلك فإن الصالح العام هو كذلك تطورنا الداخلي الأخلاقي- الذهني، لأن الرفاهية بمعناها الواسع ونوعية الحياة الاجتماعية مشروطة بثمار هذا التطور كالحكمة والأمانة وغيرها من الصفات الإيجابية الشخصية. ونطاق المصلحة العامة يحدده الأهداف اللازمة للوصول إليها، وهي ترتبط على سبيل المثال بمستوى معين من الأمان والنمو الاقتصادي والمستوى التعليمي للمواطنين والرعاية الصحية.

ولكن تحقيق الأهداف حتى ولو كانت نافعة للجميع قد تُحمِّل المجتمعَ أعباء تؤثّر على مصالح الأفراد أو بعض الفئات، ولذلك فإن العمل المشترك والتعاون المتسق في إطار المجتمع يتطلَّب مهارات في تقديم التنازلات وحلّ المشاكل العالقة.

١٩, ١٠ تستطيع البشرية أن تلتفّ حول العمل المشترك القائم على: الأمن المشترك، الحدّ من الجريمة، النظافة والرعاية الصحية، حماية البيئة، نشر المعارف العلمية وإقرار مبادئ أخلاقية وقانونية دولية.

العمل المشترك يبدأ من المجموعات الصغيرة كالأسرة والفصل الدراسي والفرقة الكشفية والزملاء في مكان العمل والتجمعات السكنية، ولكنه في نهاية المطاف سيشمل سكّان كل البلاد، وفي بعض القضايا كل البشرية. مشاكل كالجريمة والإرهاب وشحّ المواد الغذائية وتلوّث البيئة والاحترار العالمي، غالباً ما تكون أصعب من أن يحلّها بلد واحد لوحده ويتطلب ذلك التعاون مع الآخرين. وعلى الرغم من الفروق الثقافية والحضارية التي تفرّق بين الناس فهم قادرون على معرفة حاجاتهم الأساسية النابعة من وجودهم ومنها: الأمان، الغذاء، المسكن، الأسرة، الأطفال. ولكنّ الحياة لا تقتصر على العمليات البيولوجية أو الفيزيزلوجية فالناس لن يتطوروا كما يجب بدون الحرية. ولن يشعروا بالسعادة كاملةً دون احترام الآخرين. وعلى الرغم مما قد يفرّقنا من ثقافة أو دين أو قومية وما ينتج عنها من تصرفات وقيم ومصالح متباينة لكننا نستطيع أن نجد مستوى عالمي يخدم تحقيق الذات،

وعلاقات العمل المشترك والتي يكمن أصلها في حاجات كل إنسان يمكنها أن توحّد الناس في كل العالم.

الأمر الأخلاقي المطلق الأول: أول مبدأ إنساني للبشرية والمجتمع السعيد وهو أنّ العمل المشترك مُلزِم أخلاقياً لكل فرد يستطيع التفكير والنشاط:

على كل شخص أن يقدّم إسهامه في العمل الإنساني المشترك، على أن لا يقلّ الإسهام عن الفائدة التي يجلبها من الآخرين.

المبدأ الثاني:
العدالة والتوازن الاجتماعي:

١٠,٢ القاعدة الذهبية الثانية: فليكن الجميع سعداء ولكن ليس على حساب الآخرين.

المجتمع السعيد جماعة من أناس أحرار سعداء أي يستطيعون أن يحققوا ذواتهم، لكن تحقيق ذاتنا يجب ألا يسبب في أذية إنسان آخر أو حرمان الآخرين من إمكانية تحقيق الذات. ففي مثل هذه الحالة لن يكون المجتمع سعيداً، بل سيكون أفراداً أو فئات سعيدة في نطاق المجتمع. وهذا يقودنا إلى المبدأ الثاني من مبادئ المجتمع السعيد: فليكن الجميع سعداء ولكن ليس على حساب الآخرين. وهذا مبدأ أساسي من مبادىء العدالة، وتنفيذ هذا المبدأ يخلق ظروفاً للعمل المشترك. ويخلق بيئة اجتماعية والتي:

١٠,٣ يملك فيه كل فرد إمكانية تحقيق الذات مع احترام حق الآخرين في تحقيق الذات.

كما يوفّق ويوازن بين مختلف القيم والمصالح الفردية منها والجماعية.

١٠,٢١ لا يوجد في المجتمع السعيد استغلال وقهر وتمييز واستعباد.

الملكية الخاصة ضمان للحرية الإنسانية، فحين نملك مصادر عيشنا نصبح مستقلين عن الآخرين. وعندما نضمن ظروفنا المعيشية كأن نقوم بنشاط اقتصادي خاص أو نملك عملاً ثابتاً يمكننا أن نتفرغ لتحقيق الذات بأفضل الأشكال التي نفهمها. وبالاعتماد على السلع المادية يمكننا أن نتطور على المستوى الشخصي ونزرع في

أنفسنا أشياء تنمي شخصيتنا، كأن نتقن بعض المهارات ونوسّع معارفنا ونصقل خصالنا. ولكنّ السلع المادية قد لا تكون أداة للوصول إلى تحقيق الذات، بل تصبح غاية في حد ذاتها. فالشخص الذي يهدف إلى توسيع ملكياته قد يسعى إلى الثروات غير المحدودة، لا إلى الثروة التي تشبع حاجاته وتحقيق ذاته وخدمة الآخرين. وفي جشعه هذا وتحجُّر عواطفه قد يسعى إلى أن يغتني بلا حدود، حتى لو أدى ذلك إلى السطو على أملاك الآخرين والحصول على الفائدة على حساب الآخرين.

والتطرف في المجتمع قد يكون ثروة هامة ولكنه قد يكون فقراً مدقعاً. ويرتبط هذا غالباً بالحصول على الثروة بطرق غير مشروعة كالاستغلال والقهر والتمييز والاستعباد وهي أشكال من الظلم، لأنها تخرق مبدأ العمل المشترك القائم على تقسيم العمل والاستفادة من ذلك لأجل سعادة كل فرد، كما تفضي إلى الحصول على أرباح زائدة فوق العادة، أي أن تأخذ من الآخرين بشكل لا يتناسب مع ما ساهمتَ به.

لا وجود للاستغلال والقهر والتمييز والاستعباد في المجتمع السعيد. وكنت قد شرحتُ هذا في كتابي "رسالة سياسية- فلسفية"

٥,٢١٢ الاستغلال إقصاءٌ عن التوزيع العادل للمنافع حين يكون العمل مشتركاً.

٢,٥٤٣٢ الضغوط تُقيّد حرية الفرد، عن طريق تكليفه بواجبات تُثقل كاهله.

٢,٥٤٣١ التمييز إقصاءٌ من النشاط بسبب العرق أو الإثنيّة أو الجنس أو الدين.

٤,٢٤١ تظهر العبودية في كلّ مكان يُفرض فيه بذل الجهود، وتُخنق المبادرات ولا تُوزَّع المكاسب، فيُصبح الفرد أداة لغاية.

كل ذلك يؤدي إلى تقطيع أواصر العمل المشترك التي توحّد الناس، وتخلق النزاعات بينهم. لأنه بسبب الاستغلال والقهر والتمييز والاستعباد يفقد التعاونُ طابعَه الطوعي التوافقي ولا يكون نتيجة لخيار حرّ، بل قد يكون مفروضاً على الناس بالقوة وضد إرادتهم. كما أنه في هذه يفقد طبيعيته الناجمة عن الروح الاجتماعية للإنسان ويصبح مُصطنعاً مفروضاً. فيحرم الناس من الحرية والسعادة. والحرية كإمكانية لتحقيق الذات تمنح الإنسان شعوراً بالرضا عما أنجزه وما يرتبط بذلك من شعور المرء بقيمته.

٤,٣٣ الحرية كإمكانيّة لتحقيق الذات تمنح الإنسانَ مشاعر الرضى من منجزاته وما يتبع ذلك من شعور الفرد بقيمته.

ولكن وبنتيجة الاستغلال والقهر والتمييز والاستعباد تُمنح الفرص للبعض ويُحرم منها البقية، فتنعدم الحرية والسعادة في المجتمع ، وتنحصر في البعض من الأفراد أو الفئات الأحرار السعداء.

١٠,٢٢ يستطيع الناس في المجتمع السعيد أن يصوغوا نواياهم ويتخذوا خطوات من أجل تنفيذها ويتمتعوا بثمار منجزاتهم.

المجتمع السعيد هو مجتمع الحرية، والحرية ليست أن يفعل كلُّ إنسان ما يُعجبه أو انعداماً للقيود في نشاطنا، لأن الإنسان الحر هو الذي يسير وفق ضميره أو وفق قواعد أخلاقية محددة، ولا يفعل كل ما يعجبه، بل يقيّد نشاطه بشكل واعٍ. الحرية هي التحكم بالذات. وهي:

١ , ٤ الحرية تعني تقرير المصير والتحكّم بالنفس وترتبط باتخاذ القرارات وإمكانيات الاختيار وإدارة النشاط الشخصي.

فهي حق تقرير المصير وتحقيق الذات بالاستناد إلى حق الاختيار. ولذلك يستطيع الناسُ في المجتمع السعيد والحر حقيقةً أن يتطوروا بشكل كلي ويحققوا ذواتهم، وأن يصوغوا مقاصدهم ويتخذوا الخطوات اللازمة لتحقيقها ويتمتعوا بثمار منجزاتهم. والحديث هنا عن التطور الروحي الأخلاقي- الذهني والخارجي والذي ينعكس في نشاطاتنا وما نقوم به ونصنعه من أعمال. فالقيد الوحيد المفروض على تحقيق الذات بهذا المعنى هو تحقيق الذات ذاته أي سعادة الآخرين. ووفقاً للمبدأ الأساسي للعدالة فإن تحقيقنا للذات لا يمكن له أن يتم أبداً على حساب سعادة الآخرين، أو أن تضرّ بهم.

١٠ , ٢٣ المجتمع السعيد جماعة متعددة الأطياف فيها طبقات مختلفة وقيم تكمّل بعضها البعض: الحرية وريادة الأعمال والنبل.

والمجتمع جماعة متنوعة، ويشمل التنوع فروقاً ذهنية ومادية بين أعضائه وكذلك يشمل فئات وطبقات. وكما ذكرنا سابقاً فإن المجتمع السعيد يتكون من عدة طبقات- فئات اجتماعية تمثّل العديد من المهارات والقيم تتعاون فيما بينها على أساس التكامل. القيمة الأساسية الاجتماعية هي الحرية، أي إمكانية تحقيق الذات. وهي تهمّ كل أعضاء المجتمع وهي قيمة يجسّدها هؤلاء الذين يمثلون طبقة "العمل" أي كل الذين يعملون

في مهنة ومعهم عوائلهم. وهم لا يعملون من أجل الحصول على وسائل العيش فقط، بل ليضمنوا لأنفسهم الحرية الشخصية، أي إمكانية التطور الذاتي أو تحقيق الذات، ومن هنا نجدهم يدافعون عن الحرية في الحياة العامة طالما يعون أهميتها. أهم مناقبهم حب الحرية وريادة الأعمال وهي القيمة الثانية وهي فضيلة في نفس الوقت وهذا يعني المقدرة على اتخاذ المبادرات التي لا بد منها للقيام في نشاط اقتصادي، وبهذا المعنى تتجسّد ريادة الأعمال في طبقة "البيزنس". القيمة التالية هي النُبل التي تتجسّد في الأخلاق الراقية الحميدة والتعليم المُتقن والمواقف النبيلة.

هذه القيمة الاجتماعية والفضيلة في آن واحد تُحدّد الناس النبلاء أي طبقة "الشرف" وبخاصة هؤلاء الذين يشكلون "نخبة القيم والخدمات الجليلة" وهم على الأغلب من أُسَر عريقة نبيلة، لأن بعض الخصال وخاصة الكرامة في المواقف والثقة بالنفس، وتقدير الذات وغياب العقد النفسية والحزم في وجه التأثيرات الغريبة، لا يكتسبها المرء بفضل جهده الشخصي، بل كذلك بفضل التربية في العائلة وتقاليد أجيال متعاقبة.

منذ غابر الأزمان كان الناس منقسمين إلى طبقات توزّعت الأدوار فيما بينها في المجتمع وفي العمل المشترك مما أدّى إلى الرفاهية المادية وازدهار الثقافة الروحية، ويكفي لإثبات ذلك تلك الأعمال الفنية الرائعة والمعمارية والموسيقى والشعر التي شُيدت في أوربا عبر القرون والتي لا نزال منبهرين بها إلى

يومنا هذا، والتي هي نتاج لنشاط المجتمعات المتعددة الطبقات. وعلى عكس ذلك فإن المجتمعات اللاطبقية تتميز بالابتذال وفيها تفقد ريادة الأعمال والنُبل أهميتها، وتتخذ الحرية صفات الفوضى كما في النظام الليبرالي، أو تُستَبدَل بالاستبداد كما في الأنظمة الجماعية. في المجتمع اللاطبقي أو الذي يوجد فيه طبقتان فقط: طبقة العمل وطبقة البيزنس.نلاحظ تراجعاً لدور "نخبة القيم والخدمات الجليلة" فينتعش الابتذال ويصبح المجتمع بذيئاً ما يمكن أن تجده في هيمنة الثقافة الشعبية وضحالة الأعمال الأدبية والفنية. وأسطع دليل على ذلك هو هبوط مستوى المسرح.

أما الأشخاص النبلاء- على فرض التسامح معهم- فيجري تخطيهم ويحاطون بسور من الصمت ويُدفع بهم نحو هامش الحياة الثقافية والسياسية والاجتماعية.

وهذا لا يعني أن المجتمع الطبقي خالٍ من المشاكل. فمشاكل الطبقات تبدأ عندما تنقلب القيم من فضائل إلى نقائص: فيصبح حب الحرية فوضى وادِّعاء تعسُّفيّاً، وريادة الأعمال تصبح استغلالاً والنُبل عجرفة. الادّعاء التعسُّفي صفةٌ من صفات الناس البسطاء وهي من أكبر العيوب في الديمقراطية قديماً وحديثاً، ونجد ذلكّ حين يقوم بعض الأشخاص الذين لا يملكون المؤهلات الكافية ولا الصفات القيادية بتولّي مناصب عالية في الدولة. فالدَّعي في هذه الحالة يُضعف روح العمل المشترك القائم على التكامل المتبادل بين الأشخاص في تعاونهم. وهو يسدّ الباب أمام

بعض المناصب لأشخاص أكثر كفاءةً وصلاحيةً للقيام بالوظائف الاجتماعية. من ناحية ثانية فإن الاستغلال يهدّم العمل المشترك من خلال الإقصاء من التوزيع العادل للمكاسب الناجمة عن العمل المشترك، وينتهك وحدة المجتمع ويحرم الناس المخلصين من أملاكهم ويخلق فروقاً في الثروات لا مبرر لها وهذا كله ظلم فاضح. العيب الآخر وهو العجرفة أو التباهي وهي من عيوب الطبقات العليا وتعني التكبّر على الآخرين بدلاً من خدمتهم مما يسبب في فقدان طبقة"الشرف" لنبلها وتسخير نفسها من أجل المصلحة العامة فتنحسر ميزات هذه الطبقة في الترف والأناقة.

ولكي يكون المجتمع سعيداً عليه أن يقهر عيوبه الفردية منها والطبقية ويعتمد على النبل وغيرها من مكارم الأخلاق.

١٠,٢٤ المواطنون في المجتمع السعيد أشخاص يحبون الحرية والوطن.

تمثّل "نخبة القيم والخدمات الجليلة" والقادة السياسيين في المجتمع السعيد أفضل القيم الأخلاقية والذهنية، فهم أناس يملكون معارف واسعة ومواهب قيادية وصفات نبيلة. أما المواطنون فيمثلون مناقب المواطنة (المناقب المدنية): الجرأة، الإخلاص، الجدّ، احترام القوانين، وقبل كل شيء حب الحرية والوطن. وعندما يبدأ المواطنون يفقدون الفضائل، وبدلاً من العمل من أجل المصلحة العامة يختارون مصالحهم الضيّقة والفساد،

حينها يفسد المجتمع أخلاقياً وينقسم على نفسه ويصير ساحة للمشاحنات فيتبدل إلى سربٍ غير منسجم من الصعب قيادته ومن السهل إفساده واستعباده.

١٠,٢٥ ينجم من المبدأ القائل إن للجميع أن يكونوا سعداء قاعدة تقول: يجب أن يكون في المجتمع أكبر عدد ممكن من الشركات الخاصة الصغيرة منها والمتوسطة والكبيرة.

١٠,٢٥١ ريادة الأعمال هي مصدر الثراء تمنح الاستقلال المادي والروحي وهي أفضل مدرسة للاعتماد على الذات وممارسة الحرية.

١٠,٢٥٢ المجتمع السعيد مجتمع يتألف من الكثير من ذوي الملكيات الخاصة وليس من المواطنين العاملين كموظفين مأجورين، ويجب أن تكون التجارة والصناعة والمال فيه غير محكومة من قبل الشركات المتعددة الجنسيات.

في المجتمع السعيد يستطيع الناس أن يقوموا بنشاطات مختلفة فعّالة. فالظروف متاحة لهم لتطوير مهاراتهم الخاصة وتحسين ظروفهم المادية والوضع الاجتماعي. والنشاط الاقتصادي يمنحهم فرصة خاصة لممارسة تحقيق الذات. فهو حقل للمبادرات الذاتية ومصدر للثراء وأفضل مدرسة للاعتماد على الذات وممارسة الحرية. لأن العمل المأجور بكل أشكاله التي يقوم بها الإنسان تحت رقابة الآخرين ينطوي على شيء من القيود في اتخاذ القرارات والتصرف بنفسه، كما أنّ فيه محدودية للدخل.

لذلك فإنّ ريادة الأعمال تمنح الكثير من الفرص للاستقلال المادي والتطور الروحي. ومن هنا تكتسب ملكية الشركة هل هي لمواطنٍ منّا أم للرأسمال العالمي أهمية، لأنه في الحالة الثانية قد تجلب الأموال لخزينة الدولة وتشغّل المواطنين، لأن الدولة لا تستفيد كثيراً عندما تكون التجارة والصناعة والخدمات المالية في أيدي الشركات المتعددة الجنسيات. ونظراً للقوة المالية والتنظيمية وإمكانيات التأثير على سلطات الإدارية الذاتية وإدارات الدولة لهذه الشركات فإنها تستطيع أن تدافع عن مصالحها بشكل فعال وأن تعيق تطور الشركات الوطنية وهكذا تقيّد من إمكانية تحقيق الذات عند الكثير من للأشخاص.

من المبدأ الأساسي للعدالة فليكن الجميع سعداء ولكن ليس على حساب الآخرين، نستخلص قاعدة اقتصادية تقول: يجب أن يكون في المجتمع أكبر عدد ممكن من الشركات المستقلة والمالكين ملكيةً خاصة. فهم يشكلون أساس الطبقة الوسطى وتنوعهم يحظى بأهمية كبرى لتنوّع وحرية المجتمع.

١٠,٢٥٣ ريادة الأعمال الوطنية يجب أن تكون دائماً محمية في وجه المنافسة الأجنبية وخاصة في مجال الزراعة والنقل والدفاع والانتاج والتجارة.

١٠,٢٥٤ على سلطات الدولة أن تحمي القطاعات الاستراتيجية كقطاع الطاقة والنقل والمصارف والصناعات الكيمياوية والدفاع.

ثمة قطاعات اقتصادية وخاصة في مجال التكنولوجية

المتقدمة التي تحتاج إلى استثمارات خارجية نظراً لفقدان المعارف التقنية اللازمة والمبالغ اللازمة من الرأسمال الوطني. ولكنها ليست قطاعات الزراعة أو النقل والصناعات الحرفية الصغيرة أو التجارة حيث لا حاجة للعلوم المتخصصة المتقدمة ولا لاستثمارات ضخمة.

الاستثمارات الأجنبية في المراكز التجارية الكبرى تؤدي إلى منافسات غير شريفة على أساس الأسعار المنخفضة والأجور المتدنية مما يؤدي بالنتيجة إلى انهيار المحلات الصغيرة، أما المنتوجات الصناعية الصغيرة فيجلبونها من الخارج ويغرقون بها السوق مما يؤدي بدوره إلى انهيار المنتجين الصغار.

أما المواد الغذائية ذات النوعية المتدنية والأسعار المنخفضة التي تُستورد من الخارج فإنها تشكل تهديداً للزراعة. فإذا لم توجد رقابة للدولة فإن نشاط الرأسمال الأجنبي سيؤدي إلى انهيار ريادة الأعمال الوطنية وهذا بدوره يؤدي إلى البطالة والفقر. وعلى الرغم من ظهور الكثير من البضائع في السوق إلا أن الفائدة منها للمواطنين أو للدولة مشكوك فيها. البضائع المستوردة من الخارج رغم أنها أرخص من البضائع الوطنية إلا أنها أسوأ من الناحية النوعية فرأس المال الأجنبي لا تربطه العواطف بالبلاد التي ينشط فيها لأن هدفه الرئيسي هو الربح، وغالباً ما تُحوَّل أرباح الشركات الأجنبية إلى الخارج وليس من النادر أن تتجاوز مصلحة الضرائب بشكل ذكي. لذلك لا بدّ من حماية الدولة لريادة الأعمال الوطنية وخاصة في مجال الزراعة

والمنتجات الخفيفة والتجارة أمام المنافسة الخارجية. وعلى الحكومة أن تدافع عن قطاعات الصناعات الاستراتيجية كالطاقة والصناعات الكيماوية والنقل وعن والمصارف لكي لا تقع في أيادٍ أجنبية، والتمسك بهذه الفروع مؤشّر على القوة الاقتصادية والأمن المالي ومقدّرات الدفاع عن الدولة.

١٠,٢٦ يجب أن تتوفر إمكانيات الحصول على رأسمال في المجتمع السعيد. ويجب أن تتوفّر الأموال اللازمة لكل شخص يملك مبادرة وفكرة جيدة لمشروع ما، لكي ينفّذه وخاصة إذا كان المشروع في مجال الابتكارات التكنولوجية.

١٠,٢٦١ يجب أن يكون النظام القانوني والضرائبي بسيطاً مستقراً ومساعداً لرجال الأعمال من أجل تحفيز نشاط الشركات.

ريادة الأعمال القائمة على الملكية الخاصة محرّك لتطور المجتمع وضمان لثرائه، فهي تمنح الفرص لتحقيق الذات للكثير من الأشخاص وتؤثّر على مستوى الرفاهية. إنها المدرسة العملية للحرية والضامن لها. وحرية الكلمة وإمكانية الاختيار لا تستنفد كل مجالات حريتنا. والشيء الأهم في عملية تحقيق الذات هو إمكانية تحويل الكلمات إلى أفعال، وعلى المستوى الاقتصادي تعني الحرية الإمكانية العملية لتنفيذ مشاريعنا، ولكن بدون الرأسمال لا يمكن تنفيذ أفضل المشاريع. ولذلك نحتاج في المجتمع السعيد إلى إيجاد آليات معينة لتطوير الريادة في الأعمال ومنها تأمين

سبل الحصول على الرأسمال النقدي لتمويل النشاط الاقتصادي الابتكاري وخاصة الذي يطور الفكر العلمي التقني الذي هو محرك التطور البشري.

يتطلب العمل السليم لريادة الأعمال المبادرات الشخصية والحرية ومن ناحية ثانية يتطلب مؤسسات حكومية تحفّز على التطور، إضافةً إلى القوانين والآليات المناسبة. يجب أن نوفّر لرجل الأعمال بيئة إدارية ملائمة لنشاط اقتصادي، محددٍ بقوانين واضحة بسيطة فعّالة تحفّز على النشاط ونظام ضرائبي غير معقد. ويجب أن نحمي مالك الشركة من الإساءة والهفوات التي يقع فيها الموظفون والتي قد تؤدي إلى التفريط في ثروته وهدر سنوات من جهده. فبفضل القوانين المناسبة يستطيع المجتمع أن يقيَ نفسه من الاحتيالات الضرائبية والسطو على أموال الغير بطرق اقتصادية ملتوية، وفي نفس الوقت يحمي الملكية الخاصة التي حصل عليها الإنسان بشكل شريف بالمبادرات والعمل. ولذلك فإن رجل الأعمال المحليّ يجب أن يتمتع بحماية قانونية خاصّة نظراً لدوره في مضاعفة الثروة القومية ومساهمته في بماء المصلحة العامة.

١٠,٢٧ المجتمع السعيد جماعة غنية، هدفها المشترك هو الحياة الكريمة، ولا يوجد في وسطها فوارق كبيرة في الثروات.

١٠,٢٧١ المجتمع الذي تزداد فيه قلةٌ من الناس غنىً وفي نفس الوقت يزداد عدد الفقراء الذين يشتدّ فقرهم ليس مجتمعاً عادلاً أو سعيداً وفي الحقيقة هذا ليس مجتمعاً بل مجموعة أفراد.

القانون الطبيعي الأساسي الذي أشار إليه جون لوك هو المحافظة على الذات، وهو قانون نابع من صميم الحياة. للناس الحق في الأمان والدفاع عن النفس وكذلك الحق في الطعام وكل ما تبقى من الخيرات التي لا بد منها للبقاء على الحياة. فهذه السلع المادية إذاً لا يمكن أن تكون ملكاً لبعض الأشخاص فقط، بل يجب أن تكون مُتاحة للجميع. ولكن من ناحية أخرى فإننا نحصل على حقنا في السلع المادية وتملّك الأشياء عن طريق النقود وهي الوسيلة العامة للتبادل.

وبفضل النقود كوسيلة التي نستعملها تصبح كل السلع المادية المتاحة في العالم ملكاً لأحد. وهذا يقودنا إلى السؤال عن حدود تملّك السلع المادية: هل تستطيع مجموعة صغيرة من الناس تملك كمّاً هائلاً من النقود أن تملك الكثير، بل حتى كل شيء تقريباً، وبقية الناس الذين لا يملكون الكثير من النقود لا يملكون شيئاً تقريباً؟ هل يُمكن أن توجد في المجتمع وفي العالم فروق مادية كبيرة؟

في هذا الموضوع يقول لوك إنّه في عملية التملُّك ستظل بعض "السلع غير الرديئة" حصراً للبعض، ولكنه يعترف من جهة ثانية أن اختراع النقود أدّى إلى ملكية للثروات غير متساوية وغير متناسبة، وتشكلت لدى الناس الرغبة نحو الزيادة في التملك أكثر مما يحتاجون. غير أن لوك والتقاليد الليبرالية التي تَبِعَتْهُ لا تعترض على التفاوت في الثروات وسط المجتمع. الليبرالية تُجمّل الملكية الخاصة. ويرى الليبراليون أنّ النشاط الاقتصادي يؤدي

دوراً إيجابياً من حيث تحفيزه على الجهد العضلي والعقلي، أمّا نتاج هذا النشاط من منتجات غذائية وصناعية وثروات متراكمة خاصة فإنها تزيد من ثروات البشرية. ولكنهم في مقولاتهم غالباً ما يتجاهلون ظواهر كالاستغلال والفساد والمنافسة غير الشريفة.

إمكانية تحقيق الذات التي يتيحها النشاط الاقتصادي تتطلّب وجود العديد من الشركات والعديد من المالكين، لأن كثرتهم تُقصي الفروقات الكبيرة في الثروات، وإذا ربطناهم بالوطن ستتضاعف الثروة القومية والنشاط من أجل الصالح العام. ليس بإمكان الشركات الصغيرة والمتوسطة الوقوف في وجه المنافسة غير الشريفة من قبل الشركات المتعددة الجنسيات التي تلجأ إلى تخفيض الأسعار والتهرّب من دفع الضرائب واستغلال العاملين لديها، وهذا لا يخدم ريادة الأعمال الوطنية ولا تحقيق الذات الإنسانية. ونتيجة لذلك تنهار الطبقة الوسطى فيصبح أصحاب الشركات عمالاً. وليس من النادر أن يصبحوا عاطلين عن العمل. وعصبة صغيرة غنية تصبح أكثر غنى في الوقت الذي يزداد فيه عدد الفقراء، وهذا يتناقض مع مبدأ العدالة القائل إن تحقيقنا لذاتنا يجب أن لا يحرم الآخرين من تحقيق ذواتهم وهذا يقودنا من جديد إلى قاعدة اقتصادية ومطلب بدعم أصحاب الشركات وتعددها. المجتمع السعيد مجتمع غني بفضل أصحاب الشركات والتفاوت غير الكبير في امتلاك الثروات.

من مفهوم الحق الطبيعي وخاصة الحق في الحياة وهو الحق الأساسي للإنسان كي يحافظ على نفسه، تظهر قضايا هامة:

الأمان، أسباب الرزق الأساسية، الرعاية الصحية للجميع فبدونها لا يستطيع الإنسان أن يتطور. إنّ فقدان أسباب الرزق يؤدي إلى الجريمة وغيرها من الظواهر الاجتماعية السلبية التي تحول دون تحقيق الذات، ونفس الشيء يحدث في حالة فقدان الرعاية الصحية. ومن هنا لا بد من استعاضة رؤية جون لوك وآدم سميث الساذجة حول الملكية الخاصة والرأسمال والتي نستشرفها من كتابتهما ومن جاء بعدهما من المفكرين الليبراليين برؤية بالأحرى أكثر نضجاً. وليس المقصود في هذا المكان أن نزيل الاستغلال عن طريق إلغاء الملكية الخاصة كما دعت إليها الماركسية.

لأن الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج لها جوانبها الإيجابية: روح المبادرة، الجد والبراعة وغيرها من المحاسن المرتبطة بريادة الأعمال، بل المطلوب خلق الظروف لتحقيق الذات أي للحياة الهنيئة السعيدة في نطاق المجتمع وكذلك في إطار البشرية وذلك عن طريق منظمة سياسية- اجتماعية تستند على القيم في إيجاد حل ذهبي وسطي لذلك.

المجتمع ليس فقط منصةً تتيح للأفراد أن يَصِلوا إلى غاياتهم الخاصة. خطأ الليبرالية يكمن في أنها تعزل الفرد عن مجتمعه وتجد إمكانية تحقيق الذات من خارج المجتمع في محاولته الفردية بل قل الأنانية للوصول إلى الثروة والمنافع الشخصية، في الوقت الذي نجد أنه لا بد لأي نشاط بشري لكي ينجح لا بد له من مجتمع وتعاون مع الآخرين. فعندما ينسى الإنسان وجود الآخرين

أو يتعامل معهم كأدوات فإنه يخدعهم مما يؤدي في نهاية المطاف إلى النزاع. لذلك نجد أن المجتمع السعيد هو نتاج للعمل المشترك والعدالة والتوازن بين مختلف الاحتياجات والمصالح وكذلك التنازلات. هو ليس نتاج أية أيديولوجية بل نتاج تفكير عقلاني عملي يقود إلى العمل البرغماتي في السياسة الهادف إلى الحياة الكريمة.

١٠,٢٧٢ الفقر يؤدي إلى الفساد والجريمة والبغاء وغيرها من الظواهر السلبية، كما يحول دون تحقيق الناس لمبادراتهم وتحقيق ذواتهم.

١٠,٢٧٣ دور الدولة هو خلق الظروف المؤاتية للتطور الجسدي والروحي وتطور كل المواطنين ومن ناحية ثانية الحماية من الفقر والاستغلال والجريمة والفساد وضمان رعاية صحية أساسية.

الحياة في فقر ليست حياة كريمة لأنها تحدّ من إمكانيات الفرد في تحقيق ذاته، وغالباً ما تمنعه من ذلك. ومن هنا أهمية مسألة العيش في مجتمع غني أو مجتمع فقير. والفقراء غالباً ما يطابقون بين سعادتهم مع ما يحققونه من مكتسبات مادية. ويأتي إحباطهم الذي له علاقة مباشرة بإشباع الحاجات الأساسية فيسبب لهم الشعور بالنقص وهو ما نراه في أشكال مختلفة من الانحلال والعدوان. والفقر عندما يحول دون تحقيق الذات وخاصة تحقيق آمالهم فإنه يولّد الفساد والجريمة والبغاء وغيرها من الظواهر السلبية، ويحتاج المرء للكثير من قوة الشخصية وإيمان ديني عميق كي يستطيع أن يقاوم الفقر وألا يتطبّع معه، ويطور نفسه ويزرع في نفسه خصالاً حميدة.

والدولة القائمة على نظام اجتماعي سليم لا تخدم أي طبقة أوفئة أو حزبًا سياسيًا بل تخدم المجتمع بأكمله. وهي تهتم بالمصلحة العامة فتحاول التوفيق بين مصالح الأطراف المختلفة بل المتناقضة. والدولة كمؤسسة ليست كياناً مصطنعاً بل تشكّل حاجة للتطور الشخصي للإنسان ولأمنه ورفاهه. إنها المنظم والمدافع عن المجتمع. لذلك نجد أن الدولة "كحارس ليلي" أي ذلك الذي يحمي المواطنين من العنف لا يكفي. فمن مهماتها حماية المواطن من الفقر والمرض فالدولة لا تحمي مواطنيها من الأعداءفقط ولكنها تحميه من الاستغلال والجريمة والفساد كذلك.

ففي المجتمعات البدائية فقط نجد الإنسان متروكاً لمصيره، معتمداً على نفسه وعلى مساعدة الأقرباء. الدولة منظمة اجتماعية معقدة وهي كلما تطورت وازدادت إمكانياتها تقوم بضم مساحات جديدة لوظائفها الدفاعية والتي تجعل حياة الإنسان أكثر أماناً وأفضل مادياً وأكثر استقراراً أي يحمل في جذوره السعادة. وبما أنها منظمة سياسية للمجتمع تقوم بدور أداة في ضمان الأمان، فهي تخلق ظروفاً مؤاتية لتطور المواطنين من الناحية الجسدية والروحية أي(الأخلاقية والذهنية).

١٠,٢٨ في المجتمع السعيد لا بد من وجود أشخاص نبلاء حازمين (فروسية جديدة) قادرة أن تواجه المجموعات الطفيلية والفساد والجريمة.

١٠,٢٨١ ولكي يقوم النبلاء الحازمون هؤلاء بنشاطاتهم بشكل فعال يجب أن ينخرطوا في اتحادات ومنظمات.

يحتاج المجتمع السعيد والدولة الصالحة إلى من يدافع عنها وهم عُشاق الحرية من المواطنين وخاصة النبلاء الجدد أو طبقة الفرسان الجديدة والتي تتألف من النبلاء والحازمين. إن مقاومة الفساد والجريمة ومجموعات المصالح الطفيلية تحتاج إلى الشجاعة وقوة الشخصية، ولا يكفي دائماً لهذا الهدف الشرطة أو غيرها من الأجهزة والتي قد تكون بعض عناصرها فاسدة أو ليست قوية نفسياً بما فيه الكفاية لمقاومةالشر والعنف. و لا بد أن يتواجد في كل مجتمع أشخاص أقوياء الشخصية مستعدون أن يضحّوا بمناصبهم بل وبحياتهم من أجل الدفاع عن التقاليد والحرية وتحارب المجموعات الفاسدة الطفيلية التي تخرّب المجتمع. وهؤلاء يعملون في مختلف المناصب في الدولة والإدارة الذاتية وغيرها من المؤسسات بما فيها المدارس والرعاية الصحية والجيش والشرطة والمحاكم. إنهم خارج الصراعات الحزبية. ولكي يكون نشاطهم ناجعاً يجب أن ينخرطوا في منظمات وتجمّعات علنية أو سرية، ويجب أن يقيموا صلات مع الشبيبة كي يورِّثوا للأجيال القادمة أرفع القيم التي يقوم عليها المجتمع.

١٠,٢٩ في المجتمع السعيد ثمة مقام مُعلّى للصفوة الأخلاقية والذهنية يُحترم فيها ذوو الأيادي البيضاء والعلماء والمبدعون.

مبدأ عدالة التوزيع الكلاسيكي يقول: كل فرد يأخذ ما يستحقه، ويُفهم من هذا المبدأ أن نحترم الآخرين. والاحترام واجب للجميع فكل شخص مهما بلغ تعليمه أو مهنته من البساطة

يحمل في ذاته كرامته النابعة من إنسانيته ولهذا هو كائن فريد قادر على تحقيق الذات. ولكننا يجب أن نخصّ باحترامنا قبل كل شيء الوالدين والمعلمين ومن يقوم على تربيتنا ويضربون لنا المثل ويعلموننا. والمقصود بالمعلم هنا من يعلمنا شيئاً قيّماً نتطور بفضله عقلياً. والمعلمون في المجتمع هم أشخاص ذوو أياد بيضاء نظراً لمواقفهم وأعمالهم البطولية، وكذلك المفكرون والمبدعون، فهم يشكلون الصفوة الأخلاقية والعقلية ويستحقون أن يحتلوا مكانات عالية في المجتمع لأنهم كما " نخبة القيم والخدمات الجليلة" يمثلون نموذجاً يُحتذى به لأهم شيء في الحياة أي الفضائل.

الأمر الأخلاقي المطلق الثاني :

القاعدة الثانية للمجتمع السعيد أي العدالة، مُلزمةٌ أخلاقياً لكل من يملك ثروة تتجاوز حاجاته وحاجة أسرته: على كل فرد أن يتقاسم مع الآخرين ويستخدم أملاكه الخاصة لفائدة المجتمع.

المبدأ الثالث:
حكمة القادة ومكارم أخلاق المواطنين.

١٠,٣ المبدأ الثالث هو مكارم أخلاق المواطنين وحكمة القادة.

١٠,٣١ كي ننجح نحتاج للجهد الجماعي ولقيادة مناسبة.

١٠,٣١١ حكمة القادة ومكارم أخلاق المواطنين شرط لا بد منه للمجتمع السعيد.

مناقب المواطنين، وبالأخص السمات الشخصية للمواطنين هي قيم ثقافية تؤثر إيجابياً في علاقاتها المتبادلة في الحياة الاجتماعية وتساعد في إنجاز نجاحات مشتركة ومن بينها ما كنا قد ذكرناه: الشجاعة والأمانة والجدّ المعاملة اللطيفة المتبادلة والعمل المشترك واحترام القانون وقبل كل شيء حبّ الحرية وحب الوطن. أمّا الحكمة فهي صفة أساسية من صفات القادة الشخصية وهي المهارة للتفريق بين الخير والشر، ولكي يضع القائد نصب عينيه عمل الخير وتجسيد القيم النفيسة باتخاذه أفضل القرارات. والتعبير عن ذلك نجده في التعقُّل أي في توقُّع نتائج العمل والبحث عن أفضل الحلول والوصول إلى المعرفة التامة أي المعرفة المعمّقة عن الواقع. فالمعرفة اللازمة لإدارة الدولة لا تنحصر في معرفة العديد من المجالات كالأمن والسياسة الخارجية والاستراتيجية والاقتصاد، بل كذلك تشمل معرفة عميقة عن الواقع وطبيعة الإنسان.

رفضت الفلسفة المعاصرة الأفكار الكلاسيكية المتعلقة بالحكمة ومكارم الأخلاق في السياسة. ونجد هوبز صاحب الفكر السياسي المعاصر، في محاولته لوضع السياسة على أسس علمية، يعامل الناس بطريقة تجريدية آليّة. فيفترض أن الشهوة هي التي تستنهض كل الناس من أجل النشاط، وهكذا لا يعترف بمناقبهم ويؤكد على إرادة القوة لديهم أي السعي نحو السيطرة على الآخرين، وحرصهم على مصالحهم الشخصية. ويرى أن الشهوة وهي تحرك الفرد تجعله كائناً نفعياً يأخذ بعين الاعتبار مصلحته الشخصية فقط. وفي النتيجة ووفقاً لنظرية هوبز وأتباعه فإن الناس لا يهتمون بالمناقب كالشجاعة، والإخلاص لأن الجميع وبغض النظر عن سماتهم يهتمون بمصالحهم الشخصية فقط ويسعون إلى الهيمنة على الآخرين، وبناء على ذلك يستطيع كل إنسان أن يقوم بمهام الحُكم في الدولة. ونرى تأثير أفكار هوبز في أن مكارم الأخلاق أي السمات الشخصية، ليست شرطاً يجب أن يتوفر في الشخص الذي يمارس الحكم في الديمقراطيات المعاصرة لأن الشرط هو الفوز في الانتخابات. والسياسة التي نعرّفها على أنها فن الحكم تصبح صراعاً على السلطة ولعبة مصالح للأنانيات الفردية منها والجماعية. وبهذا الشكل تُنسى المصلحة العامة ويبدأ الاهتمام ينصب على المصالح الشخصية. اتّخذت الحياة السياسية المعاصرة شكل نزاع مستمر يدور داخل الدولة وعلى الساحة الدولية.

ولكنّ الطبيعة الإنسانية كما يصورها هوبز منطلقاً من نظريته الحداثية صورة خاطئة وهو ما نحاول أن نثبته.

يولد الإنسان حرّاً وهذا يعني أنه لا يخضع بشكل أعمى لكل رغباته، بل لديه إمكانيات الاختيار ففي أثناء عملية التربية والتجارب الشخصية الحياتية يتعلم التمييز بين القيم التي تؤثر على نشاطه، لأن مبادىء السلوك والآداب الاجتماعية والقيم الثقافية التي نتبنّاها هي التي تؤثّر في تصرفاتنا. فالكائنات البشرية يمكنها أن تحوّل الغرائز إلى أنواع من السلوك تصقلها القيمُ الثقافية التي منها مكارم الأخلاق والمبادئ الاجتماعية العامة والتي هي قواعد أخلاقية. والناس حتى إذا تصرفوا بدافع من مصالحهم الخاصة فهم ليسوا كائنات نفعية تفرض الشهواتُ عليهم شكل تصرفاتهم، بل هم كائنات عاقلة أخلاقية حرة تستطيع أن تبتَّ في أمورها.

السياسة التي تنحصر في المنافسة بين المصالح والصراع على السلطة لن توصل إلى المجتمع السعيد ولا إلى علاقات سلمية على المستوى الدولي. في هذا النوع من السياسة ستجد دائماً منتصراً ومهزوماً ولكن انتصار أي طرف لا يدوم طويلاً، فمن غير الممكن بناء الاستقرار على الخلافات. ونظراً للفروق الفعلية الحضارية والثقافية بين الناس فإن النصر الدائم لطرف ما يصبح مستحيلاً. وهكذا يستمر النزاع والصراعات التي لا تنتهي والخلافات المستعصية الأبدية وهو الشيء الذي يُضعف الدولة داخلياً ويصعب علينا أن نبني شيئاً ثابتاً.

ولذلك فإن نظرية هوبز حول الصراع على السلطة بزعم إمكانية الانتصار على جميع الخصوم انتصاراً نهائياً دائماً ، لا تؤدي إلى المجتمع السعيد. الطريق إلى هذا المجتمع يسير عبر الجهد الجماعي والعمل المشترك. ويجب أن نعتمد في ذلك على ما يجمع وليس على ما يفرّق، على المصلحة المشتركة والغاية والقيم. فالسياسةكما يجب أن نفهمها هي فن الحكم القائم على تنظيم المجتمع من أجل العمل المشترك، وهدفها هو الحياة الكريمة التي هي مصلحة مشتركة للجميع. ولتحقيق ذلك نحتاج إلى قيادة مناسبة تقوم بخيارات سليمة وتجسيد ما هو قيّمٌ. وهذه السياسة تفترض وجود روح المواطَنة أي مشاركة أبناء المجتمع في العمل المشترك في الحياة العامة. ولكي يكون العمل المشترك فعالاً يشدّ من عضد الدولة وفي نفس الوقت يُوصل إلى المجتمع السعيد لا بدَّ من حكمة القادة ومناقب المواطنين.

١٠,٣٢ يجب أن يحتل المناصب القيادية في كل بلدٍ، أشخاصٌ يتمتعون بأرقى الصفات الأخلاقية والذهنية.

١٠,٣٢١ يجب أن يحصل قادة الدول على تحصيل علمي راق متعدد الجوانب وتجارب حياتية غنية ومهارات متنوعة كما يجب أن يتمتعوا بإمكانية صياغة تصوراتهم في العمل مع الاعتماد على رأي الخبراء.

١٠,٣٢٢ ومن الشروط الإضافية لتولي زمام الأمور في الدولة النُبل والارتباط بالوطن.

السياسة فن مركّب من المعرفة والتطبيق. وكل فنّ يتطلب دراية أي أستاذيّة أي ربطاً رائعاً بين المعرفة والتطبيق وبفضل ذلك نحصل على عمل رائع.

الأستاذية ضرورية في السياسة، لأن إدارة الدولة واحد من أصعب الأدوار الاجتماعية وأكثرها مسؤولية، بذلك تحتاج السياسة لكي تكون ناجعة إلى أستاذ فيها، وعليه لا يمكن- كما يعتقد هوبز وأتباعه- أن يستلم السلطة أي شخص.

ومع أن مبدأ الحرية الذي يتيح تحقيق الذات، واختيار سبل الحياة، إلا أن احتلال بعض الوظائف في الدولة ينحصر في أفضل من يصلح لها من الأشخاص. والحُكم من هذه الوظائف. فحجم المصائب التي تحيق بالدولة يفوق كثيراً كوارث الطيران. ومن الطبيعي أن لا نكلف من لا يملك المؤهل والإجازة أن يقود طائرة فكيف يمكننا أن نكلّف قيادة الدولة لشخص ضعيف المؤهلات ويفتقر للتقاليد التي تربي عليها في بيته ولمعرفة العالم. إن الوظيفة القيادية تحتاج للمعرفة والأخلاق.

كما لاحظ منذ سنوات فينستي لوتوسوافسكي (**Wncentz Lutosławski**) فإن الحكومة الرشيدة شرط شامل للرفاهية. وبالتالي يجب على قادة الدول أن يكونوا حكماء أي أن يتمتّعوا بثقافة عالية وبمهارات متعددة وتجارب غنية وأن يتمتعوا بـمَلَكَات خاصة تمكنهم من تبوّء مناصب قيادية. كما يُطلب من القادة بالإضافة لذلك أن يتشبعوا بالتقاليد وبالروابط بالشعب وأن يتمتعوا بالنُبل من خلال العمل من أجل الصالح العام.

ومثل هؤلاء الأشخاص يجب أن يترعرعوا منذ نعومة أظفارهم في البيت على التقاليد الوطنية والعادات العائلية، وكذلك في المدرسة بفضل برامج معدة لذلك وخاصة مادة التاريخ التي تعلم التفكير السياسي وتوقظ الحب والاحترام للوطن. كما يجب رفع مستوى ثقافة المواطنية خارج المدرسة عن طريق مشاركة التلاميذ في النشاطات الثقافية والرياضية والسياحية والكشفية. ويجب إعطاء المِنح للمتفوقين وتمكينهم من الدراسة في الخارج، ثم تحويلهم إلى الخدمات الدبلوماسية ليتعرفوا على العالم، أو يعملوا في مؤسسات ليتحققوا من معارفهم في الحياة العملية و يسيروا في السلّم الوظيفي ويتملكوا التجارب. وقد يساعد على ذلك إنشاء صندوق خاص يبحث ويساعد ويؤهّل ممثلي نخبة المستقبل التي منها سيأتي قادة الدولة وكبار موظفيها.

ومن المفيد هنا أن نستذكر مرةً أخرى فينسينتي لوتوسوافسكي (**Wncenty Lutosławski**) الذي قال إنّ الموظف الجيد هو ذلك المخلص بشكل مطلق الجاد في عمله المثقف والمؤهل كما يجب لا يقبل الرشوة ويعمل ما يمليه عليه ضميره، أما الوزير فيجب أن يكون مثقفاً وموهوباً ومخلصاً تماماً ويملك معرفة دقيقة في أمور الوزارة التي سيقودها ويضيف بعد ذلك أن مثل هؤلاء يشكلون قلّة وأن ما يحدث من توزيع المناصب الوزارية على هوى الأحزاب يشكل ضياعاً للدولة. ورغم مرور الزمن على هذه الأفكار إلا أنها لا تزال تحتفظ بقوتها، ولا تزال مشكلة اختيار وتهيئة الكوادر القيادية قائمة تحتاج إلى الحل.

١٠,٣٣ النُبل في السياسة يتجسّد في خدمة الصالح العام والمهارة في التوفيق بين مصالح مختلف المجموعات.

١٠,٣٣١ ما يعبر عن نُبل المواطنين هو مناقب المواطنية لديهم: الجد والإخلاص واحترام القوانين وقبل كل شيء حب الحرية والوطن.

النبل مكرمة بل هو اكتمال مكارم الأخلاق، فهو مجموعة من الصفات الشخصية الإيجابية التي تؤثر على بعضها مثل: الاستقامة والإخلاص والشجاعة وعمل الخير والتعقُّل والعمل المشترك والحزم. وكلما اقتربنا من نموذج اكتمال مكارم الأخلاق اقتربنا من الكمال الأخلاقي، والذي يجسد هذه الصفات هو الإنسان النبيل. وفي المعنى السياسي- الاجتماعي الأضيق فإن مكارم الأخلاق تتجسد في التضحية من أجل الآخرين والعمل للمجتمع من أجل المصلحة العامة وليس للمصلحة الشخصية الفردية، وتتجسد كذلك في مناقب المواطنية أي في صفات المواطنين الإيجابية وهي: الجد والإخلاص والشجاعة واحترام القوانين وقبل كل شيء في حب الحرية والوطن.

١٠,٣٣٢ مناقب المواطَنَة ضرورية للتعاون الناجع بين المواطنين ولاستمرار قوة الدولة.

١٠,٣٣٣ إذا افتقر المواطنون لمناقب المواطنة يصبحون عرضة للتلاعب بهم وشراء ضمائرهم ولاستعبادهم وتحريضهم على النزاعات.

السياسة القائمة على مناقب المواطنة تنظم المجتمع على العمل المشترك وهي تضع نصب عينيها المصلحة العامة والعدالة لذلك تبحث عن التنازلات وتوفيق مختلف مصالح المجموعات. وتقود الدولة نحو النمو وترفع من مكانتها في الساحة الدولية. وعندما ولأسباب مختلفة يفقد المواطنون مشاعر الروابط ببلدهم تبدأ بالضمور مناقبهم وتهيمن الأنانية وتسبق المصلحةُ الخاصةُ المصلحةَ العامة، ويفقدون المقاومة ضد العوامل الخارجية ويتعرضون للفساد، يصبحون عرضة للتلاعب بهم وشراء ضمائرهم ولاستعبادهم وتحريضهم على النزاعات بسهولة. والدولة التي يفسد مواطنوها وينقسمون على أنفسهم ويتشاحنون فيما بينهم، لن تكون دولة قوية ولا غنية. ولذلك فإن وجود الحكمة لدى القادة والمناقب لدى المواطنين ضروري للتعاون وبقاء قوة الدولة.

ثمة اقتراح آخر لهوبز من أجل قوة الدولة والذي تمّمه الكتّاب الألمان وخاصة ماكس فيبر (Max Weber) القائل إنها منظمة قائمة على الإكراه وتعود بجذورها إلى دولة الاستبداد الشرقية. الاستبداد شكل من أشكال الحكم يخضع فيه الجميع لإرادة الحاكم ونقيض الاستبداد هو حكم المواطنين لذاتهم وحكم القانون الذي يقرّه المواطنون. ولكن دولة القانون أيضاً قد تتخذ بعض صفات الاستبداد إذا ابتعدت عن القانون الطبيعي كمقياس للقانون الوضعي وعن إسناد القانون الوضعي إلى العقل أي إلى فهم ما هو سليم وصالح. في هذه لحال يصبح القانون الوضعي قانوناً

"إرادياً" ووفقاً لما يسمى بالحداثة القانونية يصبح القانون نتيجة لإرادة المشرِّع. وأفضل نموذج لذلك هو الدولة السلطوية القائمة على تركيز السلطات بيد فرد يحظى باحترام وبجهاز قمعي كبير، ولا يوجد في دولة كهذه ظروف لتحقيق الذات. ولكن نظراً إلى شيوع الأفكار الحداثية القانونية في أيامنا، نجد أشكالاً سلطوية لتنظيم المجتمع تختبئ بشكل أنيق تحت غطاء العديد من الديمقراطيات في عصرنا. ليس هناك من أهمية للنشاط السياسي للمواطنين ولا بمناقبهم في المجتمع القائم على الإكراه لأن الشيء المهمّ في هذه الحالة هو الاستسلام والطاعة.

مكتبة

الفرق بين أطروحتنا عن الدولة كمنظمة سياسية اجتماعية قائمة على مناقب المواطنة وأطروحة الدولة كمنظمة للمجتمع قائمة على الإكراه السلطوي كالفرق بين الحرية والاستعباد. ففي الدولة الأولى تسود روح المواطنة والنشاط السياسي والثقة المتبادلة والاحترام، أما في الثانية فهيمنة الحُكّام على المحكومين والسلبية والشكوك والخوف. في الأولى يجري التركيز على تحقيق الذات وفي الثانية الحشو والتلقين.

الإكراه أداة هامة للرقابة على العمل المشترك للمجموعات. ويظهر هذا في العملية التربوية التي تقوم في تكوين العمل المشترك وكذلك في العمل المشترك نفسه. مؤسسة الدولة تفترض وجود جهاز قمعي، ولكن يجب ألا نخلط بين الدولة وجهازها

القمعي فهي ليست هو. بل هو عنصر يمكّنها من أداء وظائفها هو أداة للوصول إلى غاية. لأن غاية الدولة ليست الهيمنة ولا الإكراه لمواطنيها أو للدول الأخرى بل السعي نحو الأمن والحرية والعمل المشترك والرفاه. الحرية قيمة كبرى إنها إمكانية تحقيق الذات وبناء للحياة.

إن نموذج هوبز وفيبر للدولة الذي لا يزال مؤثّراً، كما هو الحال بالنسبة للنموذج الماركسي والذي تكون فيه الدولة أداة لهيمنة طبقة على أخرى واستغلالها هو نموذج أعرج.

من المفروض أن تستمر الدولة والحكومات والطبقات في عالم مثالي تسود فيه مكارم الأخلاق ومناقب المواطنة، ويمكننا أن نتخيّل في هذا العالم مجتمعاً - بالنظر إلى احترام القوانين والعمل المشترك والانضباط الاجتماعي العالي للمواطنين إضافة لغيرها من الآداب الاجتماعية - لاحاجة فيه لاستخدام الإكراه أو أنه يستخدم بشكل محدود أو يقتصر على أجهزة العدالة أو في بعض جوانب الحياة الاجتماعية أو الدفاع عن الدولة.

إن ما يقرر حضاريّة مجتمع ما هو مستوى الأمان والسلم الداخلي والمعاملة اللطيفة المتبادلة وتعاون المواطنين. فكلّما هبط مستوى استخدام إكراه الدولة في المجتمع ازدادت مشاركة المواطنين ونشاطات المواطنين العفوية الهادفة للمصلحة المشتركة لمجتمعهم الصغير ولمصلحة مجتمعات أخرى وارتفع مستوى الحضارة في الدولة.

١٠,٣٤ يجب أن يضمن القانون الانتخابي مساهمةَ الحكمة والنبل في السياسة وخاصة في انتخابات مجلس الشيوخ.

١٠,٣٤١ مجلس الشيوخ وهو الغرفة الثانية في البرلمان يقوم بدور هامّ في نظام الحكم كممثل لذلك الجزء المثقف والمجرب وذي الخدمات الجليلة من المجتمع فيخلق توازناً مع مجلس النواب الشعبوي والأقل تجربة.

في المجتمع السعيد والدولة الصالحة، يجب أن نسعى ليصل إلى الحكم أناس على أعلى مستوى ذهني وأخلاقي من الذين وضعوا نصب أعينهم المصلحة المشتركة وليس مصلحة أيٍّ من الأحزاب السياسية أو مجموعات الضغط. مجلس الشيوخ- الغرفة الثانية في مجلس النواب جزء من السلطة التشريعية ويلعب دوراً هاماً فيها. وهو صوت الرجاحة في علاقته مع مجلس النواب الأكثر شعبوية، وبذلك يوجد التوازن بينهما. وهو عنصر في عملية التشريع والنظام السياسي القائم على الرقابة والتوازن بين القوى. وقد تكون عملية سن القوانين أطول ولكنها تكون قد نوقشت ودرست لمدة أطول. وهو يخلق توازناً مع شعبوية النوَّاب الذين غالباً ما يفتقرون للمؤهلات، وفيهم أناس طموحون مشاكسون يعملون لمصالحهم الشخصية أو الحزبية وليس للمصلحة المشتركة، بسبب عدم وجود الاختيار السليم من قبل الناخبين.

ولكي يؤدي مجلس الشيوخ وظيفته السامية كهيئة جليلة يجب أن يمثّل فيه أشخاص من أرفع المرموقين والأجلّاء والمثقفين والمجربين في المجتمع.

يجب أن يتكون من ممثليّ العلوم والقضاء والثقافة والبيزنس ورجال الدين وغيرها من مجالات الحياة الاجتماعية ويجب أن يركّز على الذين يستطيعون أن يكونوا نموذجاً يحتذى به في الحكمة والثقافة والعبقرية والنجاح والإخلاص والبطولة، كما كتب مونسكيو في "روح القوانين" بأن مجلس الشيوخ وُجد كي يكون مثالاً وبشكل خاص وصيّاً على التقاليد والعادات الراقية. لذلك فإن القانون الانتخابي إلى مجلس الشيوخ يجب ألا يقتصر على المفتاح الحزبي. ومن الممكن على سبيل المثال أن يوضع التحفظ التالي: يستطيع الترشّح إلى مجلس الشيوخ قبل كل شيء مَن قدّم خدمات جليلة للمجتمع وتقلدّ أوسمة عالية. لا بد من وجود مكان في هذا المجلس للأشخاص الذين ساهموا بشكل فعال من أجل المصلحة العامة بعملهم أو فكرهم أو معارفهم العلمية- التقنية أو مبادراتهم الاقتصادية أو بمنجزاتهم الثقافية والفنية.

١٠,٥٣ يجب صياغة القانون الانتخابي بشكل يسمح باختيار أفضل النواب ويخدم المصلحة العامة وليس المصالح الحزبية.

واحدة من الصفات المميزة للديمقراطيات المعاصرة هي نظام التعددية الحزبية. فالحياة السياسية مرتبطة بنشاط الأحزاب وصراعها على السلطة. لو كانت الأحزاب الكبرى، رغم الخلافات التي تفرّق بينها تهتم بالمصالح العليا أي مصالح البلاد، لكانت الانقسامات الحزبية إيجابية كجزء من نظام الرقابة على القوى والتوازن بينها. وتعدد الأحزاب السياسية التي تتنافس

فيما بينها يشكّل ضماناً أمام خطر الحكم الاستبدادي الذي يرتبط بنظام الحزب الواحد أو بنظام الفرد المطلق. ولكن الأمر يسوء إذا فقد أحد الأحزاب اهتمامه بالمصلحة العامة وبدأ يعتني بالمصلحة الحزبية الضيقة والوصول للسلطة وتعيين أنصاره في وظائف هامة ورواتب عالية في مؤسسات الدولة. هذا النوع من الأنانية الحزبية حتى لو عرفه الناخبون وأدى ذلك إلى خسارة الحزب في الانتخابات التالية فإنه ضار بالمواطنين. ويضرب مثلاً سيئاً ويفسد المجتمع ، إضافةً إلى ذلك فإن فقدان عناية السلطة بالمصلحة العامة يزيد الحالة الاقتصادية سوءاً ويؤدي إلى هبوط في المعايير في مجالات أخرى من الحياة. لذلك يجب على القانون الانتخابي أن يسمح- بغض النظر عن التنافس الحزبي والقوائم الحزبية- بانتخاب أفضل الممثلين للمجتمع، أي أشخاص حمكاء ونبلاء يعتبرون حب الوطن أعلى القيم. وحتى الإنسان العادي البسيط يستطيع أن يملك هذه الخصلة والتي تضع المصلحة العامة فوق المصلحة الخاصة.

١٠,٣٦ السياسة ليست مهنة والديمقراطية تفترض التداول. ويجب أن تُحدد عدد الولايات التي يُمكن أن ينتخب فيها الشخص على كافة المستويات.

عندما كتب الفيلسوف الإغريقي أرسطو عن السياسة القائمة على الحكم الذاتي للمواطنين قال إنه يستند إلى مبدأ تداول السلطة، ففي الديمقراطية الأثينية كان المواطنون يتبادلون المناصب بشكل مستمر ما عدا بعض المناصب العالية

المتعلقة بالدفاع. في جمهورية روما كانت السلطة العليا بيد القنصل يمارسها شخصان معاً لمدة سنة فقط، بينما نشاهد نفس الوجوه تتكرر لعدة سنوات في الحياة العامة في ديمقراطيات اليوم. فأصبحت السياسة مهنة وفقاً لتصوّر فيبر، ولكن عدم وجود التداول يجعل من الديمقراطية كائناً مريضاً.

تولي وظيفة نائب في البرلمان أو سيناتور في مجلس الشيوخ أو منصب في الحكومة يجلب الاحترام والراتب العالي والراحة النفسية ولكن فقدان ذلك يؤدي إلى القنوط. ولكنّ هذا يجب ألا يتسبب في أن يصبح التمسك بالسلطة غاية لذاتها. الارتباط المزمن بالسلطة يجعل هدف الأحزاب التمسك بالسلطة في الانتخابات بدلاً من خدمة البلاد. هذا يفسّر لنا المشاحنات السياسية الدائمة والصراعات الحادّة في البرلمان وكذلك تسييس واستقطاب الحياة الاجتماعية، فالسياسية ليست للسياسيين بل للمجتمع لأن غايتها الأساسية ليست مرضاة القائمين على الحكم بل رفاهية المواطنين. ولذلك من الواجب أن تكون فترة تولي كافة المناصب التي تُشغل عن الانتخابات محددة.

١٠,٣٧ لا بد في الديمقراطية من مكان للأقلية وهي تلك الأقلية الحكيمة النبيلة المهيّئة لدعم الثقافة وللحُكم.

١٠,٣٧١ رفاهية المجتمع وقوة الدولة تأتي من قوة وحجم موافقةِ المجتمع وكذلك من مشاركة "نخبة القيم والخدمات الجليلة".

١٠,٣٧٢ قيادة الدولة عملية أعقد من أن نسلّمها لأناس متوسطي المؤهلات، لذلك لا بد من البحث عن أفضل الناس لذلك.

صحيح أن الديمقراطية تعني حكم كل المواطنين ولكنّ هذا لا يعني مقدرة أي إنسان على تولي مناصب عامة عُليا. فكما ذكرنا وقلنا فإن الادِّعاء من أكبر عيوب الديمقراطية أي أن يترشّح لمناصب في الدولة ويتولاها أشخاص من غير مؤهلات ذهنية أو أخلاقية كافية لذلك. في السفقراطية أي الديمقراطية النبيلة يجب أن يوجد دائماً مكان لهؤلاء الذين غالباً ما يشكلون أقلية في المجتمع، لهؤلاء الحكماء النبلاء والذين أطلقنا عليهم تسمية "نخبة القيم والخدمات الجليلة" ممن يتمتعون بتعليم راقٍ وثقافة شخصية عالية ومعرفة واحتكاك بالعالم وبمنجزات كبيرة في حياتهم وبمُثُلٍ أخلاقية عُليا وأنْ يكون حافزهم في نشاطاتهم حب الوطن وخدمة الآخرين. فإذا وجدنا من بينهم مَنْ يستطيع ممارسة السلطة بشكل فعّال وله ملكات قيادية: الاحترام من قبل الآخرين (الوجاهة)، التعقُّل، الشجاعة، الحزم، الاستقلالية، روح المبادرة، حينها سيكون هؤلاء أفضل المرشحين لتولي الوظائف في مؤسسات الدولة والإدارة الذاتية.

وحتى لو لم تتسلّم "نخبة القيم والخدمات الجليلة" جميعها السلطة فإنها ستقوم بوظيفة هامّة أخرى في المجتمع فتكون من الهيئات المُشَكِّلة للرأي العام بهدف التمسّك بالتقاليد وصنع الثقافة الوطنية. إن رفاهية المجتمع وقوة الدولة مشروط بحضور هذه النخبة في المجتمع.

٦,٧٤١١ بدون هذه النخبة سيتمزّق المجتمع بسبب النزاعات الداخلية والصراع على سلطة الأحزاب السياسية التي يسيطر عليها عُصبة طفيليّة، وبهذا لن تجد مجتمعاً حقيقياً ولا إدارة جيدة له.

"نخبة القيم والخدمات الجليلة" تشكّل أساساً للتطور الحضاري لكل المجتمعات.

١٠,٣٨ يتوحّد المواطنون في مجتمع واحد بفضل القيادة الرشيدة والإدارة الماهرة والمصلحة المشتركة المتمثلة في الدولة القوية الغنية.

الجماعة مجتمع تربطه القيم وأواصر العمل المشترك. ولكي يكون العمل المشترك فعالاً يحتاج إلى قيادة رشيدة وإدارة ماهرة، ناهيك عن الهدف كشرط ضروري تحدده المصلحة العامة أي المصالح المشتركة أو مصلحة الجميع، وتبقى المصلحة العامة هدفاً للمواطنين في تعاونهم فيما بينهم وهذه المصلحة هي دولة قوية غنية لأنها تضمن لهم الأمان والرفاهية وإمكانية التطور الذاتي وتحقيق الذات.

١٠,٣٩ أهم واجبات المواطن وخاصة قادة الدولة هو العمل من أجل مصلحة البلد العامة والشعور بالمسؤولية اتجاه مصيرها.

هدف العمل المشترك والواجب الناجم عنه لكل مواطن هو خير الوطن والذي يتجسّد في مُركّبَيْن: الحياة الكريمة أي رفاهية المواطنين وهي أفضل ظروف معيشية تخدم التطور الشخصي

وبشكل أوسع تخدم تحقيق الذات والدولة القوية أي قوتها الأخلاقية والاقتصادية والعسكرية. ويجب ربط هذين المُركّبين اللذين تقوم فيهما رفاهية المواطنين بوظيفة رئيسية والتعامل معهما بشكل منفصل لن يؤدي إلى المجتمع السعيد.

والدولة الضعيفة أو الفاشلة لاتستطيع أن تضمن لمواطنيها ظروفاً لتحقيق الذات الذي يتكون من الحرية والأمان، ومن ناحية ثانية حتى الدولة القوية لا تستطيع ضمان ظروف لتحقيق الذات لمواطنيها إذا استبدّت بمواطنيها، ووضعت لنفسها أهدافاً لا تتعلق برفاهيتهم ويمكننا أن نضرب مثال الدولة العسكرية على ذلك والتي تقوم على الغزو. ترتبط العسكرة والغزو بازدياد قوة الدولة وثرواتها عندما تقوم بحرب عدوانية فتنهب الأراضي والثروات الطبيعية التابعة لبلد آخر وتستعبد شعبه. ولهذا نتائج سلبية: إفساد الحياة الداخلية للشعب وزرع الحقد على الآخرين والقسوة. وكل هذا لا يتفق مع الشرائع الإلهية، فتُستبدَل الفضائل بالعيوب وتقيّد الحريات بل تُعطّل التطور الشخصي للمواطنين. فعمل كهذا ليس من صالح المواطنين. القوة الحقيقية للدولة هي القوة الأخلاقية النابعة من مكارم أخلاق المواطنين التي تفسدها العسكرة والاستبداد. وعلى هذه الشاكلة وعلى المستوى البعيد فإن العسكرة لا تقف عند حد تعطيل تحقيق الذات للمواطنين بل تقود الدولة نحو الضعف. مكارم الأخلاق صخرة في حياة الإنسان فكل ما هو متين يُبنى على النُبل.

السعادة الحقيقة لا تنحصر في الهيمنة على الآخرين أو ملكية السلع المادية، لأن معيارها الرئيسي هو تطورنا الشخصي والذي يتطلّب ظروفاً محددة أهمها الأمان. ومن هنا فإن العمل لخير الوطن والشعور بالمسؤولية لمصيره هو الواجب الأول للمواطنين وخاصة لقادته. نظراً للمبدأ الأساسي للعدالة الذي يشمل العالم بأجمعه، فإن العمل من أجل مصالحنا وتطورنا لا يمكن أن يتم عن طريق الغزو أو والاستعباد والاستغلال ولا أن يعيق تحقيق الذات عند الآخرين أو يُلحق بهم الضرر. من مفهوم الحرب العادلة نستخلص أن العمليات العسكرية الدفاعية مبررة. وبما أننا واثقون من وجود القيم الأخلاقية في السياسة لذلك يجب علينا أن نوسّع من مساحات حضارتنا بالطرق السلمية فقط.

الأمر الأخلاقي المطلق الثالث. حكمة القادة وهي القاعدة الثالثة للمجتمع السعيد تتطلب أن يستطيع كل فرد اختيار طريقه في حياته، على أن يتسلّم الوظائف العامة مَنْ يستحقَّها فعلاً.

المبدأ الرابع:
التربية السليمة

١٠,٤ القاعدة الرابعة تقول: التربية من أجل المعرفة ومكارم الأخلاق.

١٠,٤١ التربية تجمع بتناغم التطور الجسدي مع التطور الذهني والتقاليد مع الابتكار.

السياسة الهادفة نحو المجتمع السعيد هي الحل الذهبي الأمثل لإيجاد نقطة توازن بين "التطرُّفات" والربط ما بين عناصر مختلفة بطريقة متناغمة. والعناصر هذه في مجال التربية هي: التعليم والتربية بكلمة أخرى المعارف والأخلاق، ما تبقى من العناصر الداخلة في التربية لكي تكون كلاً متناغماً هي الابتكار والحفاظ على التقاليد إضافة للتربية البدنية والذهنية.

١٠,٤٢ يجب أن تعتمد المعرفة على التراث الثقافي للشعب والتراث الإنساني ومن ناحية أخرى يجب أن تواكب مُستجدّات العصر باستمرار وتُغتني وتُجدَّد.

١٠,٤٢١ يجب أن يتمتّع النظام التربوي بالتماسك والاستقرار أي أن يستند إلى الفكرة الرئيسية المرتبطة بالتربية وأن يدخل إليها باستمرار محتوى جديد.

١٠,٤٢٢ التغييرات المستمرة في المناهج التعليمية أوالإصلاحات الصورية تؤدي إلى زعزعة الاستقرار في النظام التربوي وهبوط في مستوى التعليم وفي النتيجة تعود الخسارة في الغالب على التلاميذ وتربح دورُ نشرِ المناهج المدرسية.

التقاليد تراث ثقافي لشعب من الشعوب أي الأعمال والأفكار والعادات والقيم، التي تختزن قيماً ثمينة، والموروثة عن أجدادنا من عوائلنا أو أجدادنا المرتبطين بتاريخ بلادنا، إضافة للتراث الثقافي الذي تقبّلناه من الشعوب الأخرى.

١,٧١١ تضمُّ التقاليدُ الأفكار الماضية والقيم التي انغرست في ذهنية الأجيال المتعاقبة، ولا تزال تؤثر في تفكيرها ونشاطها.

تشكّل التقاليد أساس هويتنا القومية والحضارية وهي توقير لأسلافنا لتضحياتهم من أجل الجميع ولأعمالهم المجيدة، وهي عنصر لا بد منه في العملية التربوية فهي تربطنا بالمجتمع وتبعدنا عن الفردانية والأنانية. ولذلك لا بد من ربطها في العملية التربوية إذا أردنا استمرار التقاليد وتعزيزها. وتلعب مادة اللغة الأم والتاريخ الوطني دوراً هاماً. ولهما دور في العناية في جمال اللغة الأم في أن نبقى نتذكّر الأدب الاجتماعي والعادات والأحداث التاريخية وتجارب الماضي للاستفادة منها للمستقبل فالأهداف إذاً تعليمية- تربوية لأنها تنمّي مشاعر الجمال وتوسّع الآفاق الفكرية وتخلق في نفس التلميذ روح المواطنة.

ولكنّ الاعتماد على التقاليد لوحدها لا يكفي فالتقاليد يجب ألا تقيدنا بل تساعدنا. ولكي نواكب التغييرات الثقافية المتلاحقة في عالمنا ونعرف كيف نستفيد منها لتطورنا اللاحق نحتاج إلى مهارات الابتكار أي إمكانية الاستيعاب والاستفادة من أحدث المنجزات العلمية والتقنية وكذلك إلى طرق مُبتكرة للنشاط.

والمعارف التي يتلقّاها التلميذ يجب أن تكون غنيّة، حديثة تتمشى والعصر. لكنّ الابتكار يجب ألا يفسد التقاليد بل يجب أن يبني عليها. يجب على النظام التربوي أن يُعرّف ويقوّي القيم الإيجابية في التقاليد لا أن يهدّمها أو يُضعفها وهنا بيت القصيد في الجمع بين التقاليد والابتكار.

التماسك أي الربط السليم بين القيم واستقرار النظام التربوي شيء إيجابي، لذلك يجب التفكير العميق في أي تغيير في المناهج قد يؤثّر بشكل ملحوظ على المحتويات التربوية. ويمكن دعم استقرار النظام التربوي بإسناده إلى فكرة رائدة تحدد الهدف والاتجاه الموحّد للتربية. واختيار الأساليب والمحتويات تخدم هذه الفكرة. الإصلاحات الصورية الاستعراضية التي لا تقدّم شيئاً، بل بالعكس تهبط بالمستوى التعليمي، كما أنّ التغييرات المتكررة في المناهج المدرسية تزعزع استقرار النظام التربوي.

١٠,٤٣ الهدف من التربية هو الفرد المؤهل والمبدع والذي يتمتع بلياقة بدنية وذهنية، المستعد للعمل المشترك مع الآخرين، والمسلّح بمكارم الأخلاق.

١٠,٤٣١ اللياقة البدنية تحتاج إلى الحركة ومن هنا فإن النشاط الطبيعي للأطفال والشباب يجب أن يصبّ في أشكال مختلفة: اللعب والتسلية والرقص وفي الرياضة.

١٠,٤٣٢ لا تلعب طريقة الحفظ عن ظهر قلب دوراً هاماً في تنمية اللياقة الذهنية، لأن الدور الأكبر هو لطريقة استنهاض الإبداع والعقلانية المستندة إلى استخراج العلاقات السببية والمنطقية للأحداث وكذلك للتحليل.

تتعلّق الحياة الأخلاقية للإنسان بالقيم التي يطبّقها أمّا التربية فتربط بين المعرفة ومكارم الأخلاق. الهدف من التربية هو الفرد المؤهل والمبدع الذي يتمتع بلياقة بدنية وذهنية المستعد للعمل المشترك مع الآخرين، المسلّح بمكارم الأخلاق. ليس المطلوب من النظام المدرسي أن ينقل معلومات هامّة في الحياة للتلاميذ - غالباً عن طريق الحفظ- بل التكوين الذهني لإيقاظ التفكير الإبداعي العقلاني وتكوين خصال التلاميذ.

فعالية التربية مشروطة بمستوى المعرفة والشخصية والطاقات الإبداعية التي يمكن أن تتحرر في دواخل الأطفال الشباب. والعملية التعليمية- التربوية يجل أن توقظ فيهم هذا الطاقات لا أن تُخدّرها أو تشلُّها، خاصة وأن خطر هذا الشلل يخيم في مدارس اليوم لأنها تتجّه نحو المعاييريّة بتأثير من العولمة فتقيس النتائج بناء على نظام النُّقَاط والاختبارات التي لا تحرر الطاقات إلا بدرجات ضعيفة.

إضافة لذلك يجب أن نربط بين تطور الناس الذهني والفكري والأخلاقي بالنمو البدني والذي تلعب فيه الحركة دوراً هاماً. ولا بد من تنظيمه بأشكال مختلفة تسمح للتلاميذ أن يعبّروا عن أنفسهم وعن الفرح والتعبير الخلاق وهذا يعني أن الرياضة لوحدهاوما يرتبط بها من التنافس لا تكفي. فهناك كذلك التسلية والرقص المَرِح، والرقص يجمع بين الحركة والحساسية الموسيقية وروح الإلفة. وكان أفلاطون قد اكتشف أهمية الرقص في تربية الشباب. ومن هنا نقول إن دروس الرياضة في المدرسة لا تكفي.

يجب أن نتيح أمام الشبيبة إمكانية اللهو وتعلّم الرقصات الشعبية والكلاسيكية والمعاصرة.

إيقاظ الحيوية الحركية وروح الإلفة مع ربطها باللهو وسعة الحيلة تصبح عملية مهمة. فالشبيبة الآن بدلاً من الاستفادة من الحركة والنشاط الجماعي تقضي أغلب الوقت وحيدة جالسةً تشاهد الإنترنيت أو اللعب على الإنترنيت.

١٠,٤٣٣ أثناء العملية التربوية يجب تنمية مكارم الأخلاق المرتبطة بالعمل المشترك وهي: روح الزمالة، الشجاعة، المعاملة اللطيفة، روح الإلفة، وتنمية الحساسية اتجاه القضايا الاجتماعية والعمل المشترك.

١٠,٤٣٤ يجب تنمية الذوق السليم وآداب السلوك وتشجيع المواهب والميول الإبداعية.

تنمية شخصية التلميذ لا تتم عن طريق التلقين القائمة على تعليم التلميذ مجموعة محددة من الآراء أو إخضاعهم لهذه الآراء، لأن التنمية تعني زرع بعض الخصال الإيجابية عند الطفل تؤثّر في استقلاليته الذهنية وإبداعه والعمل المشترك مع الآخرين. ومن أمثلة هذه الخصال: الدماثة، الصدق، الترويّ، المعاملة اللطيفة، وروح الإلفة، احترام الكبار، الانفتاح على الأفكار الجديدة، والصفاء والوداعة والاعتماد على النفس والانضباط. العمل المشترك مع الآخرين يفسح المجال لتنمية الحساسية لدى الشبيبة اتجاه القضايا الاجتماعية أو أذية الآخرين، ولتربيتها بروح التقاليد الموروثة في هذا البلد أو ذاك وبحب العمل الجماعي والاجتماعي.

التربية هي الخطوة الأولى الهامة جداً في الطريق نحو تحقيق الذات التام. ولذلك يجب - إلى جانب التعليم- تنمية المواهب والميول الخلاقة لدى التلاميذ. فالعمل التربوي- التعليمي يجب أن يعدّهم للعمل مع الآخرين وهذا يعني تنمية خصال حميدة فيهم وقبل كل شيء مناقب المواطنة: الشجاعة، الجدّ، احترام القوانين، الإخلاص، روح الزمالة، حب الوطن. هذه الخصال ستثمر عملاً دؤوباً تلقائياً من أجل الدولة والمجتمع. كما يجب تنمية الذوق السليم وآداب السلوك لدى التلاميذ.

١٠,٤٤ هناك حاجة ماسة لدعم الحركة الكشفية من قبل الدولة التي تتعاون مع المدرسة وتعودهم على الخشونة الجسدية والاعتماد على النفس والشجاعة وغيرها من مكارم الأخلاق وكذلك حب الوطن.

التربية لا تنتهي عند نهاية الدروس في المدرسة، ولكي تتطور الشبيبة وتستعدّ للحياة في المجتمع لا بد من منظمات لا مدرسيّة، تشجّعها المدرسة ولكن ليست تابعة لها: مجلس التلاميذ للإدارة الذاتية، حلقات تنمية الاهتمامات، النوادي السياحية والرياضية والرابطات الاجتماعية والدينية والجمعيات العلمية والفنية ولكن وقبل كل شيء المنظمة الكشفية.

الكشافة تلعب دوراً هاماً في حياة المجتمع، فهي نظام تربوي ومفيد للغاية للشبيبة النامية. وهي مفتوحة للجميع بغض النظر عن الوضع الاجتماعي، وهي تقدّم أشكالاً للراحة النشيطة، غير مُكلفة. وتجمع بين النمو البدني وتكوين الطباع مع التسلية

واكتساب بعض الخصال كالشعور بالمسؤولية والطاعة والاعتماد على الذات والشجاعة وروح الزمالة، وكلها تعدّ الشخص للعمل السليم المشترك وتؤدي إلى التماسك وتؤهّل لاستلام وظائف هامة في المجتمع. ولذلك يجب أن يُعترف بالمنظمة الكشفية على أنها "منظمة المنفعة العامة العليا" وتُدعم مالياً من قبل الدولة.

١٠,٤٥ لكي نحصل على النجاحات في التربية من الضروري أن تكون علاقة المعلم بالتلميذ سليمة. على المعلم أن يكون قبل شيء صديقاً وأن يستكشف المواهب والقيم عند تلاميذه وأن يدعمهم ويرغّبهم ويكافئهم بدلاً من أن يعاقبهم.

١٠,٤٦ نظام التقيم يجب ألا يكون قاسياً جداً ولا متاسهلاً جداً.

١٠,٤٦١ نظام التقييم القاسي الذي يحكم على أغلبية التلاميذ بدرجات متدنية ليس نظاماً عقلانياً بل هو ضارّ، لأنه يجعل التلاميذ لا يشعرون بقيمتهم، ومن هذا الشعور يتولّد "روح التهكّم - الكلبية" والبغاء والعدوانية.

البنية التنظيمة للمدرسة هامة جداً لأنها ترتبط بمستويات نمو الطفل وتوزيع المناهج التعليمية، ولكنّ الأهم في التعليم المدرسي هو مقاربة الأستاذ للتلميذ ونظام التقييم ولأجل تقويمهما لا نحتاج إلى تغييرات كبيرة وإصلاحات مُكلفة.

العنصر الأساس الذي يجب أن نأخذه بعين الاعتبار في الإصلاح التربوي هو العامل النفسي.

العدوانية عند الشباب وخاصة في مرحلة المراهقة تظهر أولاً: بنتيجة التحرر السلبي للفردانية التي تبدأ تتبرعم ولا تجد منفذاً للتعبير بطريقة إيجابية خلاقة ثانياً: بنتيجة الشعور بالنقص. والتهكُّم- الكلبية وكذلك البغاء من نتائج الشعور بالنقص. الإنسان اليافع يكون بطبيعته حسّاساً. وآراء الآخرين به تزيد من عقدة النقص هذه إضافة إلى الدرجات الهابطة التي يحصل عليها التي لا تستجيب للجهد الذي بذله في التحضير للدرس. وللانتصار على هذا لا بد من مساعدة المعلمين.

الشعار الرئيسي لكل مدرسة يجب أن يكون(المعلم صديق للتلميذ). أن تكون صديقاً يعني الإرادة الخيرة النابعة من القلب وما يتبع ذلك من مواقف إيجابية نحو الآخر وفي نفس الوقت أن تكون صديقاً لا تعني التهاون. من المفروض أن يعرف المعلم كيف يميّز بين الجوانب الضعيفة والمواهب لدى تلاميذه، ويسدي لهم النصيحة في كيفية مقاومة نقاط الضعف، ويزرع فيهم الشعور بقيمتهم. وعليه أن يقدّم المكافأة على العقوبة. عليه أن يكون طيّباً ولكنه يطالب التلميذ في نفس الوقت بما يجب مطالبته به. ويجب أن يزرع في نفوسهم الجدّ والانضباط واحترام الكبار وغيرها من الخصال الحميدة.

الدرجات التي يتحصّل عليها التلاميذ عنصر هام في النظام التربوي وله أثر كبير في نمو الأطفال والشباب وتطورهم. فنظام التقدير الذي لا يمنح التلميذ الدرجة الكاملة رغم الجهد الكبير المبذول من قِبَلَه أو أن ينال أغلب التلاميذ درجة وسط

أو مقبول رغم عملهم وجهدهم نظام لاعقلاني وضارّ. إن انعدام التقدير السليم لجهود التلميذ وعمله يسبب عدم الحماس لتلقي العلم والشعور بالنقص ويدفعه إلى اقتناء أشياء ثمينة بهدف الاستعراض والتباهي أمام زملائه ليرفع من قيمته، كما يفضي هذا النظام إلى الكلبية، وشعور العداء تجاه التلاميذ الجيدين. هذه هي الأمراض الشائعة في المدرسة البولندية الآن. ومن أجل الإصلاح لا بدّ من وضع نظام للتقدير يمنح التلاميذ الشعور أنهم يحوزون على نتائج معقولة. الشعور العالي بقيمة الفرد لا يأتي من الفشل بل من النجاحات. فحتى التلميذ الضعيف يحقّ له أن يفرح ولو من نجاحات بسيطة تمكّنه من الشعور بقيمته وتمدّه بالقوة وتوجّه أفكاره نحو الجانب الإيجابي.

١٠,٤٧ الشباب ممتلئ بالحيوية والاندفاع، الذي يتجلى على شكل عدوانية يجب الاستفادة منها وتحويلها نحو مسارات إيجابية: النشاط، العمل، الإبداع.

المعلومات الموسوعية التي يتلقاها التلميذ وامتحان المعارف عن طريق اختبارات جافة، منقولة من الخارج بشكل أعمى، وقضاء الساعات على مقاعد الدراسة، كل هذا لا يخدم تحرير القوى الخلاقة لدى الشباب. فبدلاً من طرق الحفظ عن ظهر قلب ومطالبة التلاميذ بمعارف نظرية بحتة، يجب تنمية التفكير العقلاني لديهم القائم على البحث عن العلاقات السببية والمنطقية للأحداث وتعليمهم التفكير التخليقي وتحليل الوقائع.

كما يجب إدراج دروس تنمّي الخيال والإحساس الفني لتطوير المهارات الإبداعية. يجب فتح المدارس العامة وكذلك المدارس المهنية والتي فيها يستطيع الشابّ الضعيف من الناحية الذهنية كي يعبر عن نفسه من خلال العمل ويستطيع أن يثبت أنه يؤدي شيئاً نافعاً. في مثل هذه المدارس يجري التركيز على المواد العملية. وهناك عنصر تربوي مُحفّز هامّ يحفز على التطور وهو الرياضة بمختلف الأشكال. يجب أن نتيح المجال للشباب كي يعبر عن نفسه في اللعب الفردية والجماعية في العمل لنفسه وللآخرين في التسلية والرقص وفي دروس الموسيقى والشعر والفنون التشكيلية.

١٠,٤٨ للجميع الحق في التعلم والمعرفة بغض النظر عن الحالة المادية والأصل الاجتماعي.

كل منا يولد وينمو في أسرة ما. هناك أُسر غنية وأخرى فقيرة. هناك أسر لها أسلاف ذوو أيادٍ بيضاء في المجتمع ويمكن أن يكونوا مثالاً يُحتذى به، وهناك من لا يملك تقاليد عائلية عريقة. وهذا يعني أن نقطة الانطلاق في الحياة غير متساوية أمام الناشئة. غير أن كل إنسان سواء كان فقيراً أم غنياً، من أسرة عريقة أم لا، يتمتع بنفس الحقوق في تحقيق الذات. ففي المجتمع السعيد الجيد التنظيم تُسوّى الفروق الناجمة عن عدم تساوي نقطة الانطلاق في الحياة أثناء العملية التربوية. لأن المدرسة تربي بروح التقاليد وتزرع قيماً اجتماعية هامة وتكملها عند الذين يتعلمون هذا في بيوتهم. فتزرع الشعور بالقيمة الذاتية واحترام الوطن وتمنح

إمكانية التطور الشخصي. ومن هنا فإن للجميع، بغض النظر عن الحالة المادية والأصل الاجتماعي الحق المتساوي في المعرفة والتعليم على المستوى الابتدائي والثانوي والجامعي.لأن المستوى المادي للأسرة لا يجوز أن يحدد مستوى التعليم، بل ما يحدد ذلك هي المواهب والمنجزات الشخصية. ولذلك وعلى فرض عدم وجود إمكانيات مالية في دولة ما لتؤمن الدراسة المجانية في كل الفروع، عليها على الأقل أن تتيحها للقسم الأكبر لأفضل خريجيّ المدارس الثانوية.

١٠,٤٩ المواطنون المتعلمون المبدعون المتضامنون يحبون أوطانهم وهم مستعدون أن يخدموا البشرية بأكملها، وهم أكبر ثروة في أي بلد.

أهم الكنوز في أي بلد هم المواطنون، وتأتي قيمتهم من مؤهلاتهم وأخلاقهم. وأخلاق المواطنين:العمل المشترك، سعة الحيلة، ريادة الأعمال، روح المبادرة، الوطنية، يمكنها أن تحوّل بلداً فقيراً إلى ثروات وواحة للغنى، أما نقيض تلك القيم: النزاعات، العجز، الفساد، الخمول، المصالح الشخصية فيمكنها أن تؤدي إلى انهيار أقوى دولة. لأسباب جيوسياسية يجب على الدولة أن تملك مساحة كبيرة مناسبة من الأراضي تضمن لها الأمن. ولكنّ لا علاقة لقوة أو ثراء هذه الدولة بكبر مساحتها، بل بسكّانها وسماتهم وكيف تُستثمَر الثروة الطبيعية الاجتماعية.

وهنا يأتي الدور الهام للقادة والتربية في المجتمع. فالمواطنون المؤهلون جيداً، المبدعون، المتضامنون، ذوو الريادة في الأعمال، الشجعان، المحبون للوطن والمستعدون أن يخدموا البشرية بأكملها يشكّلون أكبر ثروة، والقيادة الرشيدة تنظمهم للعمل المشترك.

كلمة "كوسموبوليتي" جاءت من اليونانية وتعني "مواطن العالم" والكوسموبوليتية كفكرة تدعو إلى أن جميع الناس بغض النظر عن قومياتهم أو انتماءاتهم السياسية يشكّلون أسرة إنسانية واحدة. هذه الفكرة كانت رائدة في الفكر السياسي لشيشرون. ويضع بعض علماء السياسة المعاصرين عوائق مصطنعة بين الكوسموبوليتية (الشعور بالارتباط مع كل الإنسانية) وبين الوطنية (الشعور بالروابط القومية) ويرون أن الواحدة تتنافى مع الأخرى. ولكن لا يوجد تناقض بين حب الوطن والاستعداد لخدمة البشرية.. فالوطنية والكوسموبوليتية تكملان بعضهما فيمكننا أن نشعر بالروابط مع وطننا وكذلك مع كل البشرية. الجملة التي قالها شيشرون " أنا مواطن عالمي" لها معنى واسع بعيد عن ضيق الأفق والتفكير إلى عالمنا المحيط بنا، فهي تتضمن فكرة أننا كائنات أخلاقية ولدينا واجبات ليس فقط تجاه المقربين إلينا من أبناء جلدتنا بل تجاه جميع الناس.

الأمر الأخلاقي المطلق الرابع

القاعدة الرابعة للمجتمع السعيد وهي التربية السليمة تطالب: لكل إنسان بغض النظر عن الحالة المادية والأصل الاجتماعي للجميع الحق في فرص متساوية للتعلم والمعرفة وأن تكون الموهبة هي المعيار المقرر في مستوى التعليم.

المبدأ الخامس
القوانين الصالحة

١٠,٥ المبدأ الخامس هو القوانين الصالحة.

وهي مجموعة من الأسس والقواعد تسنها السلطة للجماعة بهدف خدمة الصالح العام ورفاهية أعضاء الجماعة وبخاصة تطورهم الشخصي. وبفضل عقوبات محددة يُجبر المواطنين على تصرفات محددة. القوانين الصالحة تنبع من الحاجات الطبيعية المبررة للتطور ومن أعراف الجماعة وتجلب نتائج إيجابية. وهي تؤدي إلى العمل المشترك والوحدة الاجتماعية وإلى إنجازات ونجاحات للأفراد أو المجموعات، كما تؤدي إلى السير السليم لوظائف الدولة.

١٠,٥١ العدالة جوهر القوانين.

الأخلاق هي مصدر القوانين والقوانين في المجتمع السعيد تستند إلى قاعدتين في العدالة: يستطيع الجميع أن يكونوا سعداء ولكن ليس على حساب الغير. والقاعدة الثانية للعدالة التوزيعية القائلة: كل فرد يأخذ ما يستحقه. قوة تأثير القوانين تأتي من قناعات أفراد المجتمع ومن الشيء الجيد فيها.

أولاً: القوانين الصالحة يجب أن تخدم الصالح العام لا مصلحة فرد أو مجموعة أو حزبًا.

ثانياً: من حيث محتواها يجب أن تعامل المواطنين بالعدل. وكلما ابتعدت القوانين عن الصالح العام فقدت قوتها المُلزمة.

فالقوانين المفروضة من الأعلى لا تتفق مع الذوق الأخلاقي الذي يخدم المصلحة المشتركة للمجتمع وتضيّق على التطور الشخصي مما يسبّب أضراراً، ويجري تنفيذها بالقوة. مثل هذه القوانين تفرّق وتفسد المواطنين وفي نهاية المطاف تُضعف الدولة.

١٠,٥٢ القانون الطبيعي المستند إلى الاستيعاب السليم والذوق الأخلاقي يشكل معياراً للقوانين الوضعية المشرَّعة من قبل الدولة.

الإنسان كائن أخلاقي. إذا لم تخنقْ أيديولوجيةٌ علمانية أو دينيةٌ مشاعرَنا الأخلاقية فإنه بإمكاننا أن نفهم ماذا ينفع الناس وماذا يسيء إليهم أي نقدر أن نكون عادلين. الفهم العادل أي استدراكنا العقلاني لكل ما هو نافع أو ليس نافعاً، ما هو خيّر أخلاقياً وما هو سيء، ويقودنا إلى اختيار ما هو عادل وخيّر، هذا قد يسمح بصياغة مبادىء عامة للتصرف تشمل البشرية. إنه القانون الطبيعي الذي وضعته قواعد أخلاقية شاملة لا تخضع للزمن، ليست موحاة وليست وضعية وإنما متاحة للإنسان بفضل القوة الطبيعية لتفكيره. والمبدأ الأساسي للقانون الطبيعي هو: عدم الإساءة للآخرين وصنع الخير.

لا يكفي القانون الطبيعي لوحده كي نشكّل نظاماً متكاملاً لتصرف الإنسان، ولا تكفي التربية التي يتلقاها الإنسان في بيته أو مدرسته. فلا بدّ من قواعد واضحة مُعترَف بها قانونياً تتعلق بمسائل حياتية محددة. المبادىء التي تضعها السلطة التشريعية يُطلق عليها تسمية القوانين الإيجابية أو الوضعية.

ويجب أن يكون القانون الطبيعي مقياساً لجودة القانون الوضعي الذي يجب أن يستند إلى القانون الطبيعي والتجارب التاريخية والأعراف في هذا البلد أو ذاك، وعلى هذه القوانين أن تكون نتيجة للفهم العادل أي على استيعاب ما هو مُنصف ومناسب للجماعة. كما يجب أن تنبع من الحاجات الطبيعية للناس ولا يمكن أن تؤدي إلى الإساءة لهم.

مدرسة القانون الطبيعي التي نمثّلها لها تقاليد عريقة وهي تبني القانون الوضعي على القانون الطبيعي النابع من الفهم العادل والعدالة.وهي تعارض مقولتين تتميّز بهما مدرسةُ الحداثة القانونية القائلتين: يتمتّع بقوة القانون كل شيء تريده السلطة أو أي جهة مخولة بالتشريع . وكذلك: وجود القانون شيء وعدالته من عدمه شيء آخر. ورغم ذلك فإن هذا يبرهن أن النشاط التشريعي المستبد لا ينتج قانوناً جيّداً وأن القانون لا يمكن أن ينفصل عن ما هو خيّر أخلاقياً وما هو سيء وعن اختيار ما هو عادل وخيّر.

١٠,٥٣ القوانين الجيدة تخدم الصالح المشترك لكل المجتمع وليس مصالح مجموعات الضغط. - اللوبي.

واحدة من الصفات المميزة للمجتمعات المعاصرة هي اللوبيات أي مجموعات الضغط السياسي ونشاطاتها. وهي تمثل مصالح خاصّة غالباً ما تتنافى مع المصلحة العامة، ولكي يحققوا ذلك يقومون بطرق مبتكرة: مظاهرات صاخبة في الشوارع، وحملات إعلامية،في البلاد وخارجها للضغط على السياسيين وللترهيب وشراء الضمائر وبنتيجة نشاطهم تفقد السياسة طابعها

الديمقراطي، ولا تعود تمثّل إرادة أغلبية المجتمع وتصبح تمثّل مجموعات الضغط الأقلّويّة. ومن مسؤوليات الدولة الهامة الدفاع عن المصلحة المشتركة وخاصةً الثقافة والهوية القومية إضافة إلى الثروة القومية ضدّ اللوبيّات. القوانين الصالحة تخدم الصالح العام وليس المصالح الضيّقة وتؤدي إلى تحسين ظروف عيش المواطنين وتقوي الدولة.

١٠,٥٤ القانون الجيد يجب أن يعتمد على استيعاب ما هو عادل وسليم وفي نهاية الأمر يرجع دائماً إلى أعلى قيم الحياة الإنسانية.

القوانين وخاصة الدستور صورة تمثل المجتمع والدولة، فالقوانين الجيدة يجب أن تعتمد على القانون الطبيعي أي على استيعاب ما هو عادل وصالح للمجتمع ويعتني بالصالح العام ويدعم المبادرات الاقتصادية ويؤمن حماية للأفراد الضعفاء ويحافظ على مبادىء العدالة والحرية ويرجع إلى التقاليد ويخلق قاعدة لحياة هنيئة مستقرّة للمجتمع ويكبح العناصر الهدامة في المجتمع ويشدّد على حقوق وواجبات المواطنين ويبني احترام السلطات والبلاد والشعب. فالقانون لا يقتصر على ضبط العلاقات بين الناس وتحديد تصرف الأفراد بل يربي كذلك. ويبقى في نهاية المطاف يرجع إلى أعلى قيم الحياة الإنسانية. كما يعلّم الإخلاص والجد والنظام والاحتراز والعادات الراقية واحترام الآخرين وحب الوطن.

t.me/ktabrwaya

١٠,٥٥ ثمة علاقة بين القانون والأخلاق الجماعية. القانون مدرسة الأخلاق، بفضله تترسّخ بعض العادات، ويكتسب الناس بعض الخصال.

١٠,٥٥١ الهدف الرئيسي لكل مُشرِّع هو النشاط التشريعي الواعي من أجل رقيّ المجتمع.

١٠,٥٥٢ لكي يتوجّه الناس نحو الخير، يجب أن يُنمّي القانونُ فيهم عادات تكوّن مكارم الأخلاق فيهم وتستند بدورها على قواعد العادات الموروثة في المجتمع.

سلوكنا يكّون سماتنا، لذلك نجد أن القانون الذي يجبرنا على تصرف محدد تحت طائلة العقوبة ليس محايداً أخلاقياً، لأنه يؤثّر على التطور الشخصي وآراء المواطنين، وقد يؤثّر سلباً أو إيجاباً. إنه مؤسسة تربوية من نتائجه يظهر نظام متناسق ثابت للسلوك الاجتماعي، لذلك يصبح النشاط التشريعي الواعي الساعي إلى رقيّ المجتمع هدفاً رئيسياً لكل مُشرِّع. والرقي هنا لا يعني التلقين، لأن التلقين ما هو إلا حشوٌ لقوالب جاهزة من الآراء بينما الرقي يُنمّي سمات شخصية إيجابية. وقديماً لاحظ أرسطو أن الإقناع على العموم، لوحده لا يكفي لتغيير عادات البشر الخاطئة وجعلهم خيّرين نبلاء. التعوّد هو الطريق نحو مكارم الأخلاق ولكي يتوجّه الناس نحو الخير، يجب أن يُنمّي القانونُ فيهم عاداتٍ تكوّن مكارم الأخلاق فيهم وتستند بدورها على قواعد العادات الموروثة في المجتمع. فالقانون إذاً ليس شيئاً جامداً بل متحرّك، فهو من ناحية نتاج ثقافة وحضارة محددتين، ومن

ناحية أخرى عامل رئيسي في انهيارهما أو تطورهما. في عملية التطور الحضاري وبفضل القانون تحلُّ أشكالُ السلوك المبنية على الاختيار الواعي محلَّ تلك التي تكونت تحت طائلة العقوبات وبالنتيجة تتقلّص تأثيرات المبادئ المفروضة من الخارج وتبدأ تتنامى أهمية القرارات الذاتية.

١٠,٥٦ لا يمكن أن يكون القانون الوضعي تعسفيّاً، بل يستند على التجارب التاريخية وعادات البلاد.

١٠,٥٦١ إذا لم تكن التقاليد والعادات السائدة في المجتمع مرجعيةً للقانون الوضعي، سيرى الناس فيه قانوناً لاأخلاقياً، وسيحترمونه مُكرهين. حينها يتقلّص الاحترام للسلطة وتضعف قوة القانون.

١٠,٥٦٢ إذا أصبحت-بفضل القانون- بعض السلوكيات المُعيبة ممارسات مقبولة، سيضمحلّ بالتدريج الإحساس بالممارسات المعيبة في المجتمع وسيخضع للفساد.

مع أنّ الثقافة تخدم الحرية إلا أنها تفرض على الناس قيوداً في قواعد السلوك التي نحتاجها للعمل الجماعي الذي يجلب النجاحات. يرتبط مع القانون عنصرا الانضباط والقسر، لأن القانون الوضعي لكي يكون فعالاً يجب أن ترافقه عقوبات، وليس من المفروض أن يخدم القسر غايات تؤثّر سلبياً على الأخلاق وعلى إمكانيات تطور الإنسان أو أن تفرّق لتحطّم وحدة المجتمع أو تهدم التعاون أو تخدم قلة من الناس على حساب الآخرين، لذلك لا يمكن أن يكون القانون الوضعي تعسفيّاً، بل يستند على التجارب

التاريخية وأعراف البلاد. يجب أن يخلق الظروف من أجل تجديد القوى الشخصية الكامنة في الناس، ويكون نابعاً من الحاجات الطبيعية للناس، آخذاً بعين الاعتبار المصالح الفردية ومصلحة المجتمع بأكمله.

يجب التفريق بين قانون الحرية وقانون الاستبداد لأنّ قوانين الحرية هي على الأغلب:

٤,٢١ قوانين الحرية هي تلك الأنظمة التي تؤدي إلى النجاح في العمل، بالقدر الذي يعود فيه العمل بالنفع على الفرد أو الجماعة ولا يضرّ بالآخرين. أما قوانين الاستبداد فهي:

٤,٢٢ قوانين الاستبداد هي تلك الأنظمة التي تُفرض على الناس بشكل مُصطنع وتتعارض مع عاداتهم وتجاربهم. ولكي تُنفّذ قوانين كهذه، لا بد من الحشو والتلقين واستخدام وسائل الإكراه. وهي تحتاج لإدراجها في الحياة إلى التلقين ووسائل الإكراه.لذلك يجب أن تنبع القوانين من الحاجات الطبيعية للإنسان فإذا سُنّت دون الرجوع إلى العادات والتقاليد في المجتمع يُمكن أن تعامل على أنها قوانين غير لازمة أو غير أخلاقية ويصبح الالتزام لها من باب الإكراه.

ولا يمكن فصل القوانين الوضعية عن العدل، لأن ما هو عادل ينبع من الفهم العادل وما يستند إليه من القانون الطبيعي. فلكي تكون القوانين الوضعية إلزامية لضمائرنا لا يكفي أن تسنّها مؤسسة تشريعية. يجب أن تكون منصفة، مُبَرَّرة وعقلانية، ولا يمكن لها أن تتنافى مع الصالح العام والمشاعر الأخلاقية للجماعة، كما

لا يمكنها أن تتجاوز صلاحيات المشرّع وتتناقض مع القانون الإلهي والذي يتمثل في الوصايا العشر بالنسبة للدين المسيحي. لا يمكن إذاً أن يُسنّ قانون يدعو إلى السرقة أو القتل أو كراهية الآخر. إن القوانين الجائرة التي لا تخدم الصالح العام وتتوجّه ضد البشرية والدين لا يمكن للضمير أن يلتزم بها.

يقول توماس الأكويني، أولُ منظِّر لفكرة العصيان المدني وبكل وضوح إنه يجب ألا ننفذ القوانين الجائرة. نستطيع القول إذاً إن أطروحة المدرسة القانونية الحداثية غير صائبة والتي تقول: في العلاقة مع الدولة الجميع مُلزم باحترام القوانين التي تسنها الدولة بغض النظر عن فحواها وهل نراها صائبة أم لا. هناك قوانين نستطيع القول إن محتواها ليس عادلاً ولا أخلاقياً لأنها تفرض تصرفاً يتنافى مع التقاليد والمشاعر الأخلاقية لأغلبية المجتمع وتؤثّر عليه سلباً لأنه إذا أصبحت-بفضل القانون- بعض السلوكيات المُعيبة ممارسات مقبولة، سيضمحلّ بالتدريج الإحساس بالممارسات المعيبة في المجتمع وسيخضع للفساد ويتقلّص الاحترام للسلطة وتضعف قوة القانون.

ليست الفضيلة ولا الرذيلة مفهوماً ذاتياً. ثمة سمات شخصية تظهر عبر نشاط الإنسان نطلق عليها اسم مكارم الأخلاق وهي على سبيل المثال: الشجاعة والمعاملة اللطيفة والجدّ والحكمة ويمكننا أن نضرب أمثلة عديدة كيف أنها تجلب لنا المنفعة ولغيرنا. وتؤثّر في تكوين الجماعة وتخلق علاقات متناغمة بين الناس.سمات أخرى نطلق عليها اسم النقائص مثلاً: الكسل

والفظاظة والمشاكسة، والسُّكْر والاهتمام بالمصلحة الشخصية فقط والأنانية وهذه صفات تقود إلى الفساد وتهدّم المجتمع وتُضعف الدولة. وبسبب الرذائل ينحرف الناس. ولكن بفضل الإخلاص والمعاملة اللطيفة وفعل الخير والعدالة والحكمة وغيرها من مكارم الأخلاق يصل الناس إلى الكمال. القانون الجيد يجب أن يخدم دائماً الفضائل ولا يخدم الرذائل أبداً، وهكذا تتقوى الدول وتبني مجتمعاً سعيداً ترتقي به إلى درجات عالية في سلم الحضارة.

١٠,٥٧ كي يقوم القانون بمهامه وكذلك مؤسسات الدولة، لا بدّ أن تتطوّر، ولكن قبل تغيير القانون القديم الذي كان يُنظَر إليه لزمن طويل على أنه قانون جيد، يجب البرهنة على أن التشريع الجديد سيجلب منفعة كبيرة للمجتمع.

إن سياسة "خير الأمور أوسطها" تعني تجنب الحلول المتطرفة، وهي محاولة لإيجاد نقطة توازن بين "التطرُّفات". واحد من أشكال التطرف هو الحفاظ على التقاليد وإهمال المعاصرة والشكل الثاني التمسُّك بالمعاصرة وإهمال التقاليد. فإذا افترضنا أن صفة المعاصرة الإيجابية هي الابتكار حينها يجب علينا أخذها بعين الاعتبار دائماً في نشاطاتنا. ولكن دون الانسلاخ عن التقاليد والأعراف لأنها ليست تقليعة عابرة، بل لها ارتباط وثيق بحكمة العديد من الأجيال.

العالم مِنْ حولنا يتغير ولا بد من الأخذ بهذا الواقع في التشريعات. فضرورة تغيير القوانين مرتبط بالحاجة إلى تحسينها وجعلها تتلائم مع الظروف الاجتماعية المستجِدَّة. ولكي يقوم القانون بمهامه وكذلك مؤسسات الدولة لا بدّ أن تتطوّر. ولكنّ التغيير ليس هدفه التغيير بحد ذاته فيجب أن يتسم التغيير بالطابع التطوري لا الثوري. في عملية التطور تجري التغييرات بالاعتماد على التقاليد، أما الثورات فتهدّمها فعلينا أن نحذر التغييرات الثورية، فهي عادة ما تقود إلى خيبة الأمل لأنه:

١٠,٨ من غير الممكن أن نؤسس من البداية في عالم الثقافة.

كل التغييرات في القانون يجب أن تنبع من الحاجات المتجددة والتشاور ويجب أن تراعي التقاليد والأعراف الاجتماعية وحكمة المجتمع المتراكمة عبر الأزمان. وقبل أن يتم تغيير القوانين التي كان يُنظَر إليها لزمن طويل على أنهه قوانين جيدة، يجب البرهنة على أن التشريع الجديد سيجلب منفعة كبيرة للمجتمع.

١٠,٥٨ يعتمد القانون على العقوبة التي لها طابع الإكراه. ومع التقدّم الأخلاقي في المجتمع وعندما يبدأ الناس يتشرّبون بالأخلاق الحميدة ويتصرفون باستقامة ويحترمون القانون، حينها يمكن تخفيف العقوبات.

١٠,٥٨١ يجب على العقوبات أن تأتي بالنتائج المرجوّة منها أي الإجبار على طاعة القانون وليس عليها أن تكون قاسية جداً أو خفيفة جداً.

واحد من معايير حضارة مجتمع ما، هو مقدار العقوبات ومقدار قسوتها وكذلك عدد قوات حفظ النظام. مجتمع مكارم الأخلاق أي الجماعة التي تتمتع بمستوى حضاري عالٍ والتي يتلقى أفرادها التعليم المناسب في العملية التربوية هذا المجتمع يتميّز بقلّة عدد الجرائم، لأنه مجتمع منضبط إلى درجة عالية. وينبع هذا الانضباط من القواعد القانونية والقيم الأخلاقية التي تقبّلها المواطنون. وبفضل ما يسمى بالاستيعاب الداخلي (internalization) للقواعد والقيم المُلزمة في المجتمع، يشعر المواطنون بحاجة تنبع من داخلهم لكي يتصرفوا وفق هذه القواعد والقيم. ورغم بعض الاستثناءات إلا أنهم لا يحتاجون إلى فرض عقوبات على شكل الإكراه الجسدي لكي يلتزموا بالقانون. ولذلك لا يحتاج مجتمع مكارم الأخلاق إلى جهاز ضخم من الشرطة أو غيرها من قوات المحافظة على النظام. العقوبات القاسية التي تُرعب المجرمين مطلوبة في المحافظة على النظام وسط المفسودين من الناس وفي البلدان التي يعمُّ فيها الأخطار وأعمال الإرهاب والسطو والاغتصاب والاعتداء الجسدي وغيرها من الجرائم.

التقدم الحضاري غير ممكن بدون التقدم الأخلاقي، وقد يحصل تقدم في العديد من المجالات العلمية التقنية ولكن بدون الأخلاق في حياة المجتمع يصبح تقدماً ظاهرياً وقصير الأمد لأنه حتى لو أثمر اختراعات رائعة ومنجزات علمية ولكن بدون أسس أخلاقية وأهداف روحية عليا سيضرّهم بدلاً من أن ينفعهم وتتحول المنجزات إلى أدوات فساد وتلاعب وحروب لتنتهي بفاجعة كبيرة

للإنسانية ومن هنا يجب القول إن التقدّم البشري تقدمٌ متوازن يتم على المستوى المادي والاجتماعي والروحي بمعنى أنه يشمل النمو الأخلاقي والذهني ولا يستند إلى أي تلقين بل يتطلب مكارم الأخلاق الشخصية والاجتماعية.

زرع احترام المبادىء المرعية والقيم في البلاد في نفوس المواطنين هو شكل ناجع من أشكال الرقابة الاجتماعية. ومع التقدم الأخلاقي في المجتمع وعندما يتصرف الناس باستقامة ويحترمون القوانين يمكن تخفيف العقوبات. يجب على العقوبات أن تأتي بالنتائج المرجوّة منها أي الإجبار على طاعة القانون وليس عليها أن تكون قاسية جداً أو خفيفة جداً. فالعقوبة القاسية لارتكاب جنحة بسيطة قد تهدّم حياة إنسان، وبالمقابل عقوبة خفيفة لقاء جريمة خطيرة أو لأعمال تتسم بالقسوة سوف لن تردع المجرمين وسيشعرون أنهم فوق القانون. أشدّ العقوبات يجب أن توجّه إلى أعتى المجرمين. ويجب أن نمنح الشبان والأحداث من مرتكبي الجنح الصغيرة فرصة الإصلاح، ولكن يجب المعاقبةعلى كل جريمة ويجب أن يشعر الفاعل بثِقل هذه العقوبة لقاء عمله الشرير وهذا هو الأساس في الجريمة والإصلاح. لا بد هنا من استثناء الجريمة التي ترتكب للضرورة كحالة الفقر أو الجوع.

١٠,٥٨٢ الفساد والرشوة في وسط القُضاة والنيابة العامة يؤدي إلى انحلال النظام الاجتماعي وهي جريمة كبيرة تستحق أقسى العقوبات.

١٠,٥٨٣ محاربة الفساد في المحاكم والشرطة واحدة من أكبر مسؤوليات الدولة ولمحاربة هذا الفساد يجب إحداث جهاز خاصّ لذلك.

كل مواطن في المجتمع السعيد يجب أن يكون متيقّناً أن الدولة تحميه من الجريمة وأن أي خرق للقانون سينال عقابه العادل، بغض النظر عن مرتكب الجريمة هل هو ثري جداً أو مسؤول رفيع في الدولة أو سياسيون معروفون. ولكي يتحقق هذا لا بد من جهاز للشرطة مُعدّ بشكل جيد ومحاكم عادلة لا تقبل الرشوة.

الفساد في وسط القضاة والنيابة العامة يسبب في الكثير من الأضرار لأنه يدمّر النظام الذي تقوم عليه العدالة فالقاضي أو النائب العام ليس مجرد ممثل للسلطة أو لمهنة محددة. إنهم المدافعون عن العدالة وتوفير الأمن في المجتمع ويحظون بالثقة الاجتماعية. فإذا حدث وأن عملوا لمصلحة عصابة من المجرمين أو وقعوا تحت تأثير لوبي من اللوبيات بإصدارهم أحكاماً غير عادلة ومُضرَّة، بدلاً من الدفاع عن العدالة والأمن، حينها يستحقون أشد العقوبات التي تتناسب والفعلة ولكن إذا ثبت أنهم خانوا الثقة الممنوحة لهم أكثر من مرة عندها تعامَل فعلتهم على أنها من أشنع الجرائم، كما يجب إنزال عقوبات شديدة على الفاسدين من جهاز الشرطة وخاصة الذين يتقبلون الرشوات ويتعاونون مع عالم الجريمة.

ونظراً للأضرار التي تلحق بالمجتمع يجب أن تصبح محاربة الفساد في النيابة العامة والشرطة أهم مهمات الدولة. مكافحة الجريمة المنظمة واللوبيات السياسية التي تحاول- لتحقيق أهدافها- أن تشتري ضمائر القضاة والشرطة مهمة خطِرَة لذلك لا بد من إحداث جهاز خاص متخصص لهذا الهدف.

١٠,٥٩ القوانين والمؤسسات الجيدة شرط لا بد منه للدولة الصالحة والمجتمع السعيد، فعندما يكون القانون بلا قيمة والقضاء وغيره من مؤسسات الدولة فاسد لن يكون المواطنون مستقيمين ويبدأ المجتمع يتحلل.

المجتمع السعيد هم جماعة من أناس أحرار سعداء والمجتمع الفاضل هو ذلك الذي يدافع عنهم ويعدّهم للعمل المشترك ويخلق الظروف لتطورهم الشخصي وبهذا يمكّنُهُ من تحقيق الذات. في الدولة الفاضلة نجد التربية والقوانين الناظمة تسوّق للعمل المشترك والغايات النبيلة.

عندما يخدم القانون -بدلاً من المصلحة العامة- مصلحة لوبي محدد أي مجموعة ضغط سياسي، وبدلاً من صقل طباع المجتمع يعمّق العيوب فيه، عندما لا يستند القانون على التقاليد والأعراف الاجتماعية، بل يُشرَّع بدون ذلك وعندما لا يعبر عن رؤية الدولة البعيدة المدى بل هو نتيجة الصدفة أو مصلحة سياسية ضيّقة أضف إلى ذلك عندما يكون القضاء وغيرها من مؤسسات الدولة فاسدة حينذاك يفسد المجتمع. ويظهر الانحلال الأخلاقي وتضمحلّ الأمانة والإخلاص وغيرها من مكارم الأخلاق عند

المواطنين، يظهر من خلال مشاكساتهم وعجرفتهم والاهتمام بجيوبهم وحسدهم، وهذا يبدأ من الاقتداء بمن هم فوق. القانون السيء والفساد في أعلى قمة السلطة يُغرق المجتمع بأكمله. القانون ومؤسسات الدولة الجيدة شرط لا بد منه للدولة الصالحة والمجتمع السعيد.

القاعدة الأخلاقية المطلقة الخامسة:

المبدأ الخامس للمجتمع السعيد يطالب: الجميع متساوون أمام القانون، بغض النظر عن الثروة أو المكانة الاجتماعية ويجب أن يخدم القانون تطور الشخصية وتحقيق الذات لدى المواطنين.

المبدأ السادس
المعرفة السياسية

١٠,٦ المبدأ السادس هو المعرفة السياسية.

١٠,٦١ يحتاج المجتمع السعيد إلى معرفة نزيهة عن المجتمع.

١٠,٦٢ بدون معرفة سياسية نزيهة يخضع الناس بسهولة للتلقين والتلاعب.

المعرفة السياسية معلومات مُعمَّقة عن السياسة. هي لا تقتصر على معرفة الأحداث الجارية وأحداث ووقائع المستقبل، بل هي كذلك فهم لماهية السياسة وكيفية اتخاذ القرارت السليمة. هي معرفة نظرية نتيجة للدراسة ومعرفة عملية نتيجة للتجارب.

المعرفة السطحية لظاهرة معقّدة كالسياسة تتجلّى في إطلاق عموميّات متهورة لا أساس لها. من ناحية أخرى نجد أن النظر إلى السياسة من منطلقات إيديولوجية ينعكس في مقولات دوغماتية وتلقينٍ ومحاولات التحكم بتصرف الناس. وعلى عكس هؤلاء فإن المعرفة السياسية الحقيقية هي نتيجة لدراسة معمّقة نظريّة ولرجاحة العقل أي المهارة في اتخاذ أفضل الاختيارت الممكنة. إنها معرفة عملية تعتمد على التجربة ونظرية ناجمة عن الدراسة والحكمة وهي معرفة براغماتية تهدف إلى مصلحة المجتمع.

وهي تركّز على سلامة وفعالية النشاط المفيد للمجتمع. يحتاج المجتمع السعيد إلى معرفة سياسية نزيهة: من الناحية النظرية والعملية والبراغماتية وبدون ذلك يتأثّر الناس بإيديولوجيات مختلفة أو يسهل التلاعب بهم وتلقينهم.

١٠,٣٦ يجب على وسائل الإعلام أن تقدّم معلومات حقيقية حول الأحداث الجارية في البلد وخارجها كما يجب أن يقدموا تحليلات نزيهة سياسية من مختلف وجهات النظر، لا أن يقتصروا على تقارير صحفية و تحليلات منحازة أو مشاحنات السياسيين أو سجل للحوادث.

الديمقراطية نظام سياسي قائم على الحكم الذاتي. إنه حكم مواطنين يمارسون الحكم في الدولة بشكل مباشر، كما كان الحال في أثينا القديمة، أو عن طريق الممثلين، كما هو الحال في البلدان الديمقراطية الآن. ولكي تكون السياسة فناً للحكم فإنها تتطلب براعة ورجاحة عقل ولذلك نجد أن القيادة الحكيمة والمجتمع المحاط بالمعلومات شرط لا بد منه للديمقراطية. في الديمقراطيات الحالية، كما يرى أنصار ما بعد الحداثة ومن بينهم جان بودريلارد (**Jaen Baudrillard**) نجد أن الناخبين أصبحوا كتلة خاملة يمكن أن تُسيّرها وسائل الإعلام ويرون في الانتخابات شكلاً من أشكال التسلية. فإذا كانوا لا يستطيعون تنظيم أنفسهم واتخاذ القرارات السياسية، حينها تصبح الديمقراطية شكلية، ديمقراطية بالاسم. المعلومات النزيهة هي التي تجابه التقنية الدعائية والتلاعب وتجهيل المجتمع. يجب على وسائل الإعلام

أن تقدّم معلومات نزيهة حول الأحداث الجارية في البلد وخارجها كما يجب أن يقدموا تحليلات نزيهة سياسية من مختلف وجهات النظر، لا أن يقتصروا على تقارير صحفية و تحليلات منحازة أو مشاحنات السياسيين أو سجل للحوادث.

١٠,٦٤ لا يمكن أن تكون في السياسة ساذجاً ولا متهكماً (كلبياً).

١٠,٦٤١ أن تكون ساذجاً يعني أن لا تلاحظ في السياسة الأنانيةَ التي غالباً ما تحرّكُ الأفرادَ والأحزاب السياسية واللوبيات والشركات العابرة القارات والدولة، كما أنك لا تعطي للقوة ما تستحقها في العلاقات الدولية.

١٠,٦٤٢ أن تكون متهكماً (كلبياً) يعني رفض القواعد الأخلاقية وإمكانيات العمل المشترك بين الناس، والتفكير في السياسة كشكل لاستخدام القوة والصراع على السلطة.

لا يمكننا أن نكون ساذجين أو كلبيين في السياسة، فالسذاجة والكلبية صفات غير صالحة ناجمة من وجهات نظر مغلوطة في طبيعة السياسة.

مكتبة

يكرر الكلبيون وجهة نظر معروفة لكنها خاطئة تقول إنّ كل إنسان-في السياسة- يسعى نحو منفعته الخاصة ويصل إليها كي يملأ جيوبه، وفي قوله هذا يصبح واحداً منهم، كما أنّ الكلبيين يرفضون القواعد الأخلاقية والعمل المشترك بين الناس. وهم يفكرون في السياسة على أنها هيمنة وصراع على السلطة وهكذا يتصرفون في الحياة ونجد هؤلاء يقتفون آثار هوبز فيرون أن غاية

الدولة الرئيسية هي قهر البلدان المجاورة، لأننا إذا لم نسيطر عليهم سيسطرون علينا كما يرون، ولذلك يبنون السياسة الخارجية على مبدأ الهيمنة.

أما الساذجون فينظرون إلى السياسة وكأنها خالية من عنصر الهيمنة والصراع على السلطة ومن نقاط ضعف بشرية، وهم غالباً سياسيون مثاليون يحاولون أن يبنوا الحياة السياسية على الأفكار السامية والقيم الأخلاقية الرفيعة، دون أن يلاحظوا أن القيم لوحدها لا تكفي في السياسة وهذا هو الفرق بينها وبين السياسة.ففي الوقت الذي تتعلق الفلسفة فيه بالأفكار تتعلق السياسة بالأفكار والقوة، لأن إدراج الأفكار السياسية في الحياة ممكن بفضل دعمها من قبل قوة ما. فكل من يخلط بين السياسة والفلسفة نتيجة التفكير السياسي الساذج، ويحاول أن ينفّذ غاياته السياسية بدون حسابات للقوى يستسلم للأحلام السياسية التي عادة ما تنتهي بانتكاسة للدولة والمجتمع.

لا تعتمد السياسة كفن للحكم على القوة لوحدها كما أنها لا تُختزل بالأفكار فقط. فإذا نظرنا إليها كظاهرة تصبح خليطاً من الفكر والقوة والمصالح التي تشكّل الحياة الاجتماعية. ولا بد منها جميعاً من أجل الصالح العام.

١٠,٦٥ فن الحكم يعتمد على التوازن بين المصالح لمختلف المجموعات والطبقات والمؤسسات في نطاق المجتمع وعلى الحماية من التهديدات من أجل الصالح العام.

بالمفهوم التقليدي فإن السياسة هي فن الحكم. وبما أنّ العمل المشترك هو المبدأ الأول للإنسانية فإن السياسة في حقيقتها تنظيم للمجتمع من أجل العمل المشترك. ونظراً لوجود العديد من المصالح الاجتماعية وصراع على السلطة تُشجّعه مصالح وطموحات الأفراد والمجموعات، لذلك علينا أن نُضيف المهارات في الاستمرار في السلطة إلى فن الحكم. ولكنّ المهارة هذه وسيلة لغاية وهو رفاهية المواطنين أو الحياة الكريمة والأخيرة تشكّل شرطاً للسعادة أي تحقيق الذات.

إذا سرنا على طريق العمل المشترك آخذين بعين الاعتبار الغاية السامية أي المجتمع السعيد والذي يتحقق عندما تعمّ الرفاهية وليس عندما يحقق فرد أو مجموعة صغيرة نجاحاً، حينها يُصبح فن الحكم فناً قائماً على التناغم والتوازن بين مصالح مختلف المجموعات والطبقات والمؤسسات في نطاق المجتمع، وذلك باستخدام مبدأ التنازلات. في مثل هذه الحالات نتجنّب المقترحات الإشكالية والمواقف المتطرفة التي قد تقسم المجتمع. فن حل المشاكل يخدم الصالح العام على أن يوافق الجميع أو الأغلبية المطلقة على الحلول. الحياة الكريمة حياة متكاملة تتيح للإنسان أن ينمّي قدراته وهي في نفس الوقت حياة آمنة. من مسؤوليات السياسة الهامة حماية المواطنين من الأخطار الداخلية (الجريمة، الجوع، الاستغلال، المرض) والأخطار الخارجية (عدوان خارجي، ضغوط اقتصادية).

١٠,٦٦ وُجدت الدولة لتخدم مجموع المواطنين وتحمي المجتمع من التدخل العسكري أو التبعية الاقتصادية أو الاستعباد الثقافي.

١٠,٦٦١ واجب كل دولة هو حماية سيادتها السياسية وتراثها الثقافي وثرواتها الطبيعية.

الحرب أكبر كارثة وأزمة للبشرية وهي خسارة مريعة للمجتمع بأكمله. لأن التطور الشخصي للفرد وثراء الجماعة وغيرها من الخيرات مرهون بالأمن والسلم. أهم ما تقدّمه الدولةُ لمواطنيها هو السلم الداخلي (عدم وجود الأخطار الداخلية) في إطار الدولة والسلام الخارجي مع الدول الأخرى (عدم وجود عدوان خارجي).

الدولة الفاضلة هي المدافع عن المجتمع تحميه من التدخل العسكري من طرف دولة أجنبية ومن الاستغلال أو التبعية الاقتصادية لدول أخرى أو لشركات عابرة للقارات أو الاستعباد الثقافي من قبل الثقافة الاستهلاكية السطحية المعولمة وغيرها من الثقافات الغريبة. إن المكونات الثلاث: السيادة السياسية الثروات المادية والتراث الثقافي تخدم الجماعة وتحدد الأساس الذي تتبني عليه الدولة، لذلك من أوّل واجبات الدولة حمايتها.

١٠,٦٧ إنّ ما يحفظ أمن البلد هو القانون الجيد والجيش القوي المتكوّن من نظام الخدمة الإلزامية.

١٠,٦٧١ القانون الجيد والجيش القوي عنصران للانضباط الاجتماعي، والانضباط شرط لا بد منه في أي منظمة تعمل بشكل سليم.

الصالح العام يتضمن الأمن والثراء في المجتمع، وهذان بدورهما يخلقان ظروف التطور البشري وهذا هو الصالح العام لكل الجماعة وليس لجزء منها. والقوانين الجيدة تخدم الصالح العام فتمكّن من التطور الشخصي وتهذّب المواطنين وتشكل ضماناً لأمنهم. وهي في نفس الوقت عنصر تربوي. ومن ثمار القوانين الجيدة النابعة من القانون الطبيعي المُعتمدة على الأعراف الاجتماعية والتقاليد، العملُ المشترك ووحدةُ المجتمع، وهذا يؤثر في السير السليم لوظائف الدولة. أما الجيش فله كذلك دور تربوي فهو يزرع في نفوس المواطنين مكارم الأخلاق ويحسّن في لياقتهم البدنية ويشجّع على العمل المشترك والانضباط، فالجيش المُعدُّ بشكل سليم ليس قوة للدفاع عن الوطن فحسب بل هو أساس أمنه ومدرسة للتربية بروح المجتمع المدني.

وكما عبر قديماً ميكيافيللي بإنه من دون جيش معدّ بشكل جيد لا يمكن أن نحصل على قوانين سليمة ولا على أي شيء آخر يفيد المجتمع. لذلك فإن الجيش الجيد المكوّن من المواطنين عن طريق الخدمة الإلزامية هو مدرسة لمناقب المواطَنَة مثل: الشجاعة، الانضباط، الحزم، العمل المشترك، روح الزمالة، حب الوطن ، التضحية من أجل الجماعة، احترام الكِبار في السن، واحترام النفس التي تجيء من المهارات المُكتسبة والكفاءة، وهي تتكون بفضل الخدمة العسكرية. يحتاج الدفاع عن الوطن إلى مهارات التعاون المشترك والانضباط وهذه الصفات يكتسبها الإنسان في الجيش.

ولكنّ صفات كهذه ضرورية لعمل أي منظمة وخاصة لسير عمل الدولة. لذلك فإن القانون الجيد والجيش الجيد يعاون أحدهما الآخر، وتجد ميكيافيلي لا يتصور قوانين جيدة بدون جيش جيد ويرى أنه حيث الجيش الجيد هناك القوانين الجيدة. إذا كانت الخدمة العسكرية شاملة ومنظمة بشكل جيد (ليس المطلوب أن تكون لمدة طويلة وأرى أن تستمر لمدة لا تزيد عن خمسة أشهر والتي يختار بعدها من يريد الخدمة الاختصاصية للمتفوقين) فإنها تعلّم المهارات الدفاعية ومناقب المواطَنة، فتفيد ليس فقط في ضمان أمن البلاد بل في تربية المجتمع.

١٠,٦٨ المطلوب أن تكون السياسة الخارجية عقلانية وبراغماتية، تتجنّب المواعظ والإيديولوجيات، قائمة على المصالح الوطنية،باحثةً عن المصالح المشتركة مع الدول الأخرى لبناء أسرة دولية قوية تتكون من دول مستقلة.

المبدأ الأول للإنسانية أي العمل المشترك لا يتعلّق بالسياسة الداخلية للبلاد فحسب بل بالسياسة الخارجية التي تتعلق بعلاقات الدول مع بعضها. والغاية الرئيسية منها ليس السيطرة على الآخرين أو احتلالهم، بل بناء أسرة دولية قوية تقوم على قيم مشتركة مثلاً: احترام القانون الدولي، العمل المشترك من أجلً رفاهية البشرية بأكملها.

السعادة من حقّ البشرية جمعاء ولا تنحصر في أفراد مُختارين أو مجموعة أو شعب. من حقّ كل إنسان أن يتطور شخصياً وأن يحقق ذاته لطالما تحقيق ذاته لا يُلحقُ الضرر بالآخرين. والعمل

المشترك هو الطريق إلى السعادة في كل المجتمعات.في السياسة الخارجية، حيث تصنع المجتمعات دولها، لا بد من التعاون بين هذه الدول باتخاذ مبدأ الحلول السلمية للمسائل الخلافية والبحث عن القيم والمصالح المشتركة. الهدف إذاً بناء أسرة دولية قوية وتحسين العلاقات المتبادلة بين البلدان والسعي من أجل أن تصبّ الجهود المبذولة للبشرية التي تستنفدها النزاعات والتسلّح، في أهداف سلمية.

ولكي نعمل معاً من أجل رفاهية البشرية علينا أن نوازن بين مصلحتين:المصلحة العالمية أي مصلحة جميع الناس في العالم، والمصلحة الوطنية أي مصلحة المواطنين. أن تتّهم دولة مستخدماً حججاً أخلاقية ، ذلكم الموعظة بعينها. أما التفكير الأيديولوجي فيعتمد على التفكير النمطي والدوغماتية. ولطالما بقيت السياسة الخارجية عقلانية وبراغماتية، تتجنّب المواعظ والإيديولوجيات، قائمة على المصالح الوطنية، باحثةً عن المصالح المشتركة مع الدول الأخرى، ساعيةً إلى التعاون، لا إلى الهيمنة، فإنها تستطيع التوفيق بين مختلف المصالح وخاصة المصلحة الوطنية مع المصلحة العالمية.

المحفل المناسب للتعاون والتحكيم بين الدول لحلّ النزاعات الدولية هي منظمة الأمم المتحدة. ورغم نواقص هذه المنظمة التي تدير نظام الأمن الجماعي، ولكنْ لا بديل عنها. والبديل عنها لا يمكن أن تكون الدول منفردةً خاصة وأنها غالباً ما تعمل لأجل مصالحها الضيقة.

ليس من النادر أن تراها تحارب للهيمنة على الآخرين، ولكنّ البديل ليس كذلك الدولة العالمية أو المعولمة التي ستحرم الدول من استقلالها، كما يحدث الآن في الاتحاد الأوربي ولكن بشكل أوسع. مثل هذه الدولة ستصبح قلعة للبيروقراطية والمركزية وسيكرهها الناس. منظمة الأمم المتحدة أي الأسرة الدولية والتي يدخل في عضويتها مختلف الدول هي الحل الذهبي الوسط بين استقلالية بلا قيود لكل دولة من ناحية ودولة بيروقراطية سلطوية عالمية من ناحية أخرى ومن هنا فإن منظمة الأمم المتحدة هي التي ترعى أمن وحرية البشرية.

١٠,٦٩ الدولة الفاضلة قيمة ثمينة للغاية، ودور الدولة كمُدافع عن المجتمعات يكتسب أهمية خاصة، في عصر العولمة.

العولمة تعني إزالة الحواجز التي تفصل بين أبناء البشرية والاندماج والمَغْيَرة (من المعيار- معايير) والوجود المُتلازم الذي يتعمّق يوماً بعد يوم. بفضل العولمة وسهولة التنقل بين الدول تقارب الناس من بعضهم. وتحول كل العالم تقريباً إلى سوق كبيرة تتغلغل فيها الشركات العابرة القارات المرتبطة بعلاقات بين دول مرهونة ببعضها جميعاً. تطور وسائل النقل والاتصالات وخاصة الإنترنيت دفع بدوره إلى انتشار العديد من الأفكار وخلق الوعي المعولم، وكل هذا جعل من الناس أعضاء في مجتمع معولم واحد.

ورغم أن العولمة تفتح آفاقاً جديدة أمام التطور الاقتصادي والتبادل الثقافي والعلمي إلا أنّ الحياة في ظروف العولمة يحمل في طياته العديد من الأخطار. فالنزاعات المسلحة والكوارث الطبيعية

التي كُنّا نعتبرها محليّة بدأت تأخذ بُعداً عالمياً. كما أنّ فتح الحدود بين لبدول يساعد الإرهاب والجريمة المنظمة الدولية. أما التجارة الحرّة فتعرّض المشاريع المحليّة للمنافسة غير الشريفة مما يسبب في انهيار العديد من الشركات أو قطّاعات صناعية بأكملها، وهذا بدوره يؤدي إلى تنامي البطالة وإضعاف اقتصاد الدولة. كما أنّ العمليّات المالية العالمية تشكّل تهديداً للاستقرار المالي لكل دولة على حدة. والإمكانيات الجديدة للحصول على الثروات تجرّ إلى خلل في التوازن الاقتصادي ووجودِ مناطق فقر وبؤس وتوترات اجتماعية. وتصبح الثقافة الاستهلاكية والأفكار المرتبطة بما بعد الحداثة تحدّياً للقيم التقليدية.

لا يمكننا أن نوقف عملية العولمة ولا خيار لنا في العيش في عالم يزداد اندماجاً ويزداد الوعي المعولم فيه. في عالم الإمكانيات والأخطار الهائلة كهذه، يظهر الدور الهام للدولة. ومن سخرية الأقدار أن أهمية الدولة تزداد في نفس الوقت الذي تضعف فيه الدولة تحت ضغوط الشركات المتعددة الجنسيات والرأسمال العالمي وغيرها من المجموعات ذات المصالح. ودور الدولة هنا يكمن في الدفاع عن المجتمع. فهي تحمي المواطنين من الأخطار الداخلية مثل الجريمة والكوارث الطبيعية وكذلك من الأخطار الخارجية كالعدوان الخارجي، ولكنها أيضاً تحميهم من أخطار من العالم الأوسع: الاستغلال الاقتصادي العالمي، والمضاربات المالية الكبرى وكذلك من هجمة الثقافة التجارية المعولمة.

الدولة مدافع عن المجتمع وليست سيداً عليه. لذا عليها أن تقيم شكلاً من أشكال الحواجز الاقتصادية تحمي المواطنين من الاستغلال من السوق المعولمة ذات التوجّه الاستغلالي ومن العمليات المالية العالمية. الحواجز العسكرية لتحمي المواطنين من التهديدات الجيوسياسية و الحواجز الثقافية لحمايتهم من ثقافة البوب الاستهلاكية. هذه الحواجز لن تفصلنا عن العالم الذي يجب أن نكون دائماً منفتحين عليه ومستمدّين إلهاماً من ثقافات الغير، بل تحمينا من الاستعباد السياسي والاقتصادي والثقافي، ولكي نعيش في حرية تمكننا من تحقيق ما نصبو إليه وتحقيق ذواتنا.

المبدأ الأخلاقي المطلق السادس. المبدأ السادس للمجتمع السعيد وهو المعرفة السياسية يتطلب:

لكل إنسان الحق في الحصول على المعلومات النزيهة عن الأحداث السياسية والاقتصادية . هدف السياسة الوطنية والدولية هو السلام والرفاهية للجميع بحيث يفسح المجال لتحقيق الذات.

المبدأ السابع
استمرارية الأجيال

١٠,٧ المبدأ السابع للمجتمع السعيد هو استمرارية الأجيال.

١٠,٧١ التقاليد والدين وذكرى الأجداد تربط الجماعة.

١٠,٧٢ الثقافة المشتركة والهوية أساس لكل مجتمع سعيد.

الأمة رابطة ثقافية إنها جماعة من الناس تحمل نفس الثقافة وترتبط فيما بينها بالانتماء المشترك لها. يمكننا أن نميز في تكوين الأمة مرحلتين: في المرحلة الأولى تبدأ الأمة بالاستقلال عن غيرها من المجتمعات وفي المرحلة الثانية يبدأ التطور الذاتي للروابط بين أفراد المجتمع، فيتوحدون تحت راية ثقافة واحدة نسميها الثقافة القومية ويملكون آمالاً وقيماً وتقاليد وعادات متشابهة تصنع منظومة من القواعد الاجتماعية. وهذا ما يفرقنا عن الآخرين ويجمعنا ويسهّل علينا العمل المشترك. ولكي تستمرَّ كمنظومة مستقلة تتحرك ذاتياً، غير مرهونة بإرادة الآخرين، لا بدّ لثقافتنا المشتركة التي تلعب دوراً إيجابياً موحِّداً وموسّعاً لفعالية نشاط المنظومة واستقلاليتها، لا بد أن لها أن تستمر وتتطور وتنتقل من جيل إلى جيل.ولذلك فإن المبدأ النهائي والأساسي للمجتمع السعيد هو استمرارية الأجيال. إن الهوية الموحدة للجماعة التي تنعكس في الثقافة وتستند إلى التقاليد والدين وتخليد ذكرى السلف أساسٌ لكل مجتمع سعيد.

ما يميز حياتنا المعاصرة هو التغييرات المتسارعة ومن إيجابيات ذلك عنصر الابتكار فبفضل الاختراعات والمنتوجات الجديدة تزداد إمكانيات الناس وبالتالي مجالات الحرية البشرية. ولذلك على كل جيل أن ينظّم المؤسسات التربوية- التعليمية التي تخلق قواعد جديدة كي تستطيع أن تنشر القواعد الاجتماعية التي تدخل في تركيب الثقافة القومية ومن ناحية ثانية كي تمتص وتهضم الأفكار الجديدة التي تساهم في تطوير المجتمع وتغذية الأفراد ذهنياً كي تتأقلم الثقافة مع الحاجات المستجدة. غير أن الإنسان لا يعيش من أجل التغيير أو الاستهلاك أو الحياة الصاخبة المتسارعة، لكنه يحيا من أجل الخلود الأبدي وتحقيق الذات في المجتمع.

الدين: نظام معتقدات وممارسات ومعاملات يوجّه الإنسان صوب المسائل المتعلقة بالآخرة والأبدية في حياتنا ويؤدي دوراً هاماً في المجتمع. إن الوصول إلى السعادة الكاملة بالنسبة للإنسان المتديّن تتم عندما يتقرّب من الله ، فإذا هجرنا الإيمان بالله ورفضنا ديننا الذي ورثناه سيحل في هذا المكان الفكرُ الإلحادي كالفاشية أو الشيوعية وهو ماحصل في الماضي أوتأتي ديانة غريبة على ثقافتنا وتقاليدنا. الدين يحمل بين ثناياه قواعد الأخلاق والقيم التقليدية إنه جوهر كل حضارة.

١٠,٧٣ الدولة القوية تقوم على ربط مختلف الفئات الاجتماعية التي تتعاون مع بعضها نظراً لأنهم يملكون لغةً وعادات وتقاليد وقيم مشتركة.

١٠,٧٣١ عندما تفسد أخلاق المواطنين والروابط التقليدية التي تجمعهم لا يبقى سوى الأنانية التي توصل المجتمع إلى الفساد والدولة إلى الانهيار.

الدولة عنصر حضاري ديناميكي وظيفتها الأساسية حماية وتنظيم المجتمع، كما أنّ الدولة تحمي استقلالها ومواردها الطبيعية والبشرية وثقافتها. وهي تشكل ضماناً للحفاظ على الأمن الخارجي وتجبر على الحفاظ على النظام والاستقرار واحترام القوانين وتقوم كذلك بإدارة نظام التعليم والرعاية الصحية والخدمات البلدية والتأمين الاجتماعي والمواصلات والبنية التحتية بهدف إتاحة المجال للتطور الشخصي وتحقيق الذات للمواطنين. والدور الحضاري للدولة يقوم على خلق الظروف من أجل الحياة الكريمة أي إلى العمل المشترك والحرية والأمان ورفاهية المواطنين أما قوة الدولة فيجب أن تخدم هذه الأهداف.

القوة هي القدرة على الفعل. فلكي تقوم الدولة بوظائفها يجب أن تكون قوية وقوتها تأتي من اقتصادها ومقدراتها الدفاعية العالية وأخلاق مواطنيها المرهون بعملهم المشترك وتضامنهم والمعاملة اللطيفة بينهم والأمانة ومبادراتهم وشجاعتهم وتضحياتهم من أجل الآخرين أثناء الحاجة وإرادتهم للقتال في الفاع عن الوطن.

أعظم قوة في الدولة، هي قوة المجتمع الأخلاقية، وهي أعظم من القوة العسكرية، لأنها تنبع من الثقافة المشتركة التي تصنع الروابط بين المواطنين وتنبع من الحصور الأخلاقي في

الحياة العامة والخاصة. فعندما يجمع المواطنين اللغةُ والتقاليدُ والعادات والدين والقيم وقواعدُ الأخلاق والقوانينُ المشتركة حينها يولد الوعي القومي والشعور بالمسؤولية تجاه الوطن، وهذا الواجب لم يُفرض من أحد على أساس قانوني بل هو التزام أخلاقي- مثالي للمواطن تجاه بلاده. ونجد ذلك عندما تعتمد الحكومات مبدأ الإدارة الذاتية والمبادرات المدنية، مما يؤدي إلى زيادة تماسك وفعالية نشاط الجماعة ويمدّها بقوة عظيمة من أجل البقاء والاستمرار في الظروف الصعبة. ولكن عندما ولأسباب مختلفة تندثر الروابط التقليدية التي تجمع الناس وعندما تبدأ بعض القيم القادمة من مصادر ثقافية أو دينية أو فلسفية مغايرة تفرق الناس، عندما تظهر الانشقاقات الفكرية في المجتمع، ومعها يتأجّج الصراع على السلطة، وعندما تتحول مناقب المواطنين إلى عيوب مثلاً أن يملأ الأشخاص جيوبهم، أو تدخل فيهم المشاحنات، حينها سيُفَسد المجتمع وتنهار الدولة. والمجتمع المتناحر والمشتّت داخلياً يؤدي إلى إضعاف الدولة التي لا تستطيع حماية المواطنين من الأخطار الداخلية والخارجية رغم السلطة المركزية والبيروقراطية المتفشيّة وأجهزة القمع المتمدِّدة. والثمن في الدولة الضعيفة يدفعه المواطنون.

إثارة الخلافات بين المواطنين وتخلخُل الروابط في وسط الجماعة قد تكون استراتيجية لأعداء الجماعة الذين قد يكونون جزءاً من المجتمع ولكنهم لا يرون أنهم من هذا المجتمع ولا من ثقافته، وغالباً ما يمثلون آراء متطرفة بل ثورية يمينية أو

يسارية وهم يُفسدون المجتمع ويقسمونه. بواسطة التفرقة وإثارة النزاعات والأزمات يحاولون استعباد شعوب أخرى والسيطرة على مصادرها والقطاعات الهامة لهذه البلدان. ويصور ذلك برونيسواف مالينوفسكي (Malinowski Bronisław) فيقول ما معناه إن الفرق بين الثقافات الحرة والثقافات المتشرّبة بالاستعباد والاستسلام مصدره أن هدف الأولى تجنّب الأزمات وتقليصها إلى أبعد الحدود، أما هدف الثانية فهو إعداد الأزمات والتطور من خلال الأزمات واستغلال ظهور الأزمات كأداة رئيسية لهدفهم أي العبودية. أضخم أزمة تعاني منها البشرية والتي لم تجد حلاً ليومنا هذا هي أزمة الحروب التي تستنفد الموارد البشرية وتدمّر الحضارة، ونستطيع أن نتأكد من ذلك في قراءتنا للتاريخ ومراقبتنا لما يجري في عالمنا اليوم.

وقد نغامر بالقول إن الرِّهان الذي كان يدور منذ مائتيّ سنة و كتب عنه هوينى فرونسكي منتقداً المبادىء الثورية في فرنسا ومن بعده جاء مالينوفسكي وعبر عن رأيه في أحداث أقرب إلينا تاريخياً هو نفس الرهان الذي أدّى إلى الحروب والثورات والتحولات الكبرى. إنه رهان ضد حضارتنا وهو يجري من أجل إطفاء الأخلاق في العالم وبنتيجة ذلك نصل إلى تحطيم الفلسفة والدين وكل ذلك من أجل أن تسود الأنانية وأن يعادي الجميعُ الجميعَ وأن تسقط الحضارة الكلاسيكية الأوربية-الغربية القائمة على الأخلاق والعقل عن طريق النشاطات الثورية المختلفة. وكذلك من أجل السيطرة على عقول الناس لضمان الهيمنة.

والاستراتيجية الصحيحة الدفاعية تقوم على: الاستناد إلى الهوية القومية والحضارية المشتركة والدفاع عنها، البحث عن قادة حكماء يقدّرون قيمة التقاليد والارتباط بالشعب، التطور الأخلاقي والذهني للمجتمع، الوقوف بصلابة إلى جانب الحقيقة ومقاومة الكذب، تحصين الناس ضد الآراء المتطرفة التي تفرق المجتمع وتزرع الفوضى فيه، عدم التسويق لهذه الآراء في وسائل الإعلام، تعزيز التقاليد والقيم الأخلاقية التي تستند إليها الجماعة.

١٠,٧٤ أساس التعايش بين الثقافات المتنوعة في بلد واحد هي الثقافة الوطنية بمعنى تغلّب الثقافة القومية التي بفضلها نشأت البلاد وتطورت.

١٠,٧٤١ سيادة الثقافة المحلية مرتبطة بالتسامح مع الثقافات الأخرى.

يتزايد تواجد ثقافات متعددة في العديد من الدول، وغالباً ما تكون هذه الثقافات مرتبطة بأديان وحضارات مختلفة وما يميّزها عن بعضها هي النظرة إلى العالم ونظام القيم المرتبط بمنظومة القواعد الاجتماعية. إذا كانت بعض قِيَم مختلف أنواع الحضارت لا تتلائم مع بعضها (مثلاً: الروح المسالمة، روح السلب، الحرية الاستبداد، النشاط، الخمول، الإدارة الذاتية، الإدارة المركزية، السعي نحو الكمال، السعي نحو الهيمنة، الصدق والإخلاص اتجاه جميع الناس، الصدق والإخلاص تجاه أبناء الجلدة أو أبناء دينه) ووُجِدَت في مجتمع واحد وتنافست فيما بينها في الحياة العامة لمنحها صفات مميزة، حينذاك ستظهر

الانقسامات والتزاعات في المجتمع. إنّ التقريب بين مختلف الثقافات والحضارات، مع حرمان الثقافة المحلية من دورها السائد يؤدي إلى إضعاف القواعد الاجتماعية ويخلق شعوراً عند السكان الأصليين بأن ثقافتهم في خطر وهذا يؤدي إلى الاعتراض على التغييرات ثم الاحتجاجات ثم الاضطرابات ثم قيام حركات معادية للمهاجرين وإلى الصراعات الإثنية.

الرأي ما بعد الحداثي الداعي إلى التعدد الثقافي لا يمكن أن يؤدي إلى التعايش الثقافي بل يؤدي إلى التمزّق الداخلي في المجتمع وإضعاف الدولة. التعددية الثقافية لا تعني واقع وجود عدة ثقافات في دولة واحدة فقط، ولكن كذلك وجود معايير للالتزام للاعتراف بالقيم الإيجابية المزعومة لتعددها وتمتّعها بنفس الأهمية. لأن النتيجة ستكون خلع الثقافة الوطنية من عرشها مع دينها المرتبط بها وتقديمها على أنها واحدة من بين الثقافات. تقبّلُ بعض الدول الغربية لفكرة التعددية الثقافية يؤدي إلى الإقلال من أهمية الحضارة الغربية التقليدية القائمة على الفلسفة الكلاسيكية.

التعددية الثقافية تمزّق وحدة المجتمع وتحطّم تقاليده المشتركة وتعصف بهويته كما تؤدي إلى تقسيم المجتمع إلى تجمعات ثقافية مستقلة، وكل واحدة تتباهى باستقلاليتها. عندما نقرّب بين ثقافات مختلفة وفي نفس الوقت ننفي وجود ثقافة سائدة نقوم بخلق حالة تقوم فيها الأقلية الثقافية والدينية بفرض قواعدها على الأغلبية من سكان البلاد الأصليين وتسبب

في قيام نزاعات لمختلف الأسباب التي غالباً ما تكون عدم انسجام القيم الدينية والاجتماعية مع بعضها. فإذا لم نوقف عملية إبدال المبادئ القديمة بجديدة سينتشر بين السكان الأصليين الشعور بعدم المسؤولية وتتعمق اللامبالة الاجتماعية والتي هي رمز للانحلال الأخلاقي والخمول والموافقة على الشرّ. سيكفُّ الناس عن الاهتمام بالسياسة فيهربون إلى الشؤون البيتية والذاتية وستسيطر على بلادهم حضارة غريبة عنهم تلغي قواعدهم الاجتماعية وقيمهم الثقافية. من الممكن أن يعيش في إطار دولة واحدة عدة شعوب على أن يكونوا من دائرة حضارية واحدة، غير أن تأثيرات عدة حضارات متضاربة على مجتمع ما سيولّد توترات داخلية وأخطاراً على هوية الجماعة ووجود الدولة.

لا يقوم المجتمع السعيد إلا على نظام للقيم متّسق بمعنى أن أساسه من حضارة وثقافة واحدة. وفي حالة وجود أكثر من حضارة وثقافة في دولة واحدة فإن أساس تعايشهم معاً لن يكون مبدأ التعددية الثقافية التي غالباً ما تحمل بين ثناياها النزاعات الاجتماعية، بل مبدأ "الثقافة الأم" أي منح الامتيازات للثقافة الأم في الدولة أي تلك التي بفضلها قامت الدولة وتطورت. ومن الأمثلة المعاصرة على مبدأ "الثقافة الأم" الإمارات العربية المتحدة حيث أكثرية السكّان من الأجانب الوافدين الذين يمثلون العديد من الثقافات والأديان، ولا يوجد هناك نزاع حضاري أو ثقافي، لأنه مجتمع يدار بشكل راقٍ أرستقراطي أي من قبل نُخبة وهو مجتمع منظم يلتفّ حولَ قيمِ دينٍ واحد هو الإسلام وثقافةٍ أمٍ واحدة هي العربية.

تحقيق الذات حقٌّ لكل إنسان بغض النظر عن انتمائه الثقافي أو الديني أو الحضاري لطالما في عملية بحثه عن السعادة لا يسيء إلى الآخرين، لذلك فإن سيطرة الثقافة الأم في الدولة ترتبط بعلاقات وثيقة بمبدأ التسامح مع كافة الثقافات والحضارات. يجب أن نتسامح معها ونضمن تطورها دون عوائق لطالما لا تجرح المشاعر الدينية أو القومية للآخرين أو تسبب في زعزعة النظام الاجتماعي.

أن نتسامح يعني أن نسمح بشيء لا يتفّق مع آرائنا أو مبادئنا ويثير تحفُّظاتنا. التسامح هو السماح للآخرين أن يسيروا على طريق نحن لا نريد أن نسير عليه. أن تتسامح مع الآخرين لا يعني أن توافق على سلوكهم أو معتقداتهم. الحياة البشرية مرتبطة بالبحث عن الحقيقة، لذلك لا يمكن إجبار الناس على تقبّل شيء يرونه زائفاً أو ليس صحيحاً من الناحية الأخلاقية. من الممكن أن نكون متسامحين تجاه ثقافة أو حضارة، ولكن هذا لا يُلزمنا الموافقة على قيمِهم.

كانت مسألة التسامح مطروحة في الحضارة الغربية منذ أقدم الأزمان ونجد آثار ذلك في القرن الخامس قبل الميلاد. فعندما يقول هيراقليط لن نسيء إلى جارنا لأنه يفعل شيئاً يستطيبه.

ولكنّ روح التسامح وخاصة التسامح الديني لا تتوفر في كل الحضارات، ومن هنا وفي حالة وجود فروق حضارية كبيرة بين الناس واندلاع نزاعات حادة في الدولة، فإن الحل الوحيد للتعايش السلمي هو:

٣,٦٤٥ سيادة واحدة منها تكون أكثر تسامحاً على بقية الحضارات، وإلا يجب أن يخضع الجميع لديكتاتورية واحدة تهدف إلى ضمان السلم الاجتماعي.

قد لا تصلح الديكتاتورية أو الحكومات المتسلطة للحكم نظراً لتقييدها للحريات، ولكن في حالة الانقسامات والنزاعات الاجتماعية الحادة بشكل يتحول فيه المجتمع إلى مجموعات تتصارع فيما بينها فتخلق الفوضى في الحياة الاجتماعية مهددةً أمن المواطنين، قد يكون النظام الديمقراطي أو غيره من أشكال الحكم غير مجدٍ لحلّ النزاعات ولا ينفع في الحفاظ على الأمن في البلاد. هنا يأتي دور الأنظمة الملكية والفردية بل والديكتاتورية. لأن الهدف الأول للدولة ليس ضمان الحريات السياسية للمواطنين وهو ما تضمنه الديمقراطية للجميع، بل الحفاظ على الأمن والرفاهية والتطور الشخصي وتحقيق الذات لهم. وهذا غير ممكن في ظروف النزاعات الحادة وتهديد الحياة. لذلك من الخطأ المطالبة بإحلال الديمقراطية في كل أنحاء العالم. وعندما نريد أن نحدد أفضل نظام سياسي لبلد ما، علينا أن نأخذ بعين الاعتبار تقاليده وظروفه وعلى الأخص طباع الناس، ومستوى الثقافة السياسية فيه.

١٠,٧٥ الفضل في استمرارية المجتمعات يعود إلى أهم مؤسسة في تاريخ البشرية، إلى الأسرة التي تبدأ بالزواج بين الرجل والمرأة لهدف إنجاب الأطفال.

١٠,٧٥١ الأبوّة الجنسية[1] هو امتياز لطبيعتنا الجنسية.

١- يستخدم المؤلف تعبيراً جديداً يراد منه الإنجاب من العلاقة الجنسية بين الأبوين المتزوجين.

الثقافة التي يصنعها الإنسان تأتي من ميوله الطبيعية المساعدة على التطور البشري لتُشكّل فيما بعد قواعد مطلوبة تخدم الحياة الاجتماعية. المؤسسات التي تكونت بفعل التطور الثقافي تخضع لتجارب الزمان فإذا نجحت استمرّت في الوجود، وإلا اندثرت ومعها أحياناً مجتمعات بأكملها.

المؤسسة البشرية التي استمرت عبر آلاف السنين هي الأسرة، وتبدأ بالزواج بين الرجل والمرأة لهدف إنجاب الأطفال. الميل الطبيعي المشروط بالدافع الجنسي بين الرجل والمرأة والرغبة في إنجاب الأطفال يتجسد ثقافياً في القوانين ويأخذ شكل صك زواج فيصبح واقعاً اجتماعياً. بفضل الأطفال يصبح الزواج جماعة مؤلّفة من الوالدين والأطفال فتتشكّل الأسرة. الأسرة المترابطة التي تعتمد على الحب والاحترام المتبادل بين الزوجين وبينهما وبين الأطفال هي ضمانة لاستمرارية المجتمع وتطوره وهذا شرط من شروط المجتمع السعيد. فالأسرة كما كتب يان شليجانوفسكي (Jan Śledzianowski) تُضاعف عدد أفراد المجتمع وتبعث الشباب فيه وتمنحه إمكانية الاستمرار البيولوجية والاجتماعية والوطنية والثقافية.

أساس الأسرة هو الزوج والزوجة والأطفال. وتتوسّع بأشخاص ترتبط بأوّاصر قرابة مع الرجل والمرأة اللذين يتزوجان فتتوسع إلى الأجداد والجدات وأفراد من أسر أخرى. عنصر النمو العاطفي لدى الطفل هو الأم، فهي من تلفّه بالحنان وغيرها من المشاعر وتزرع فيه الشعور بالأمان والرعاية والعلاقة بالآخرين

أما دور الأب الرئيسي فتكوين شخصية الطفل. ويؤكّد علماء النفس أنّ حبّ الأب ليس مطلقاً كما هو الحال في حب الأم لطفلها، لأن الأب يتوقّع من هذا الحب نتيجة. فهناك شروط محددة لكي يمدح الأب ابنه. وعلى كل الأحوال هناك تكامل بين دور الأب والأم لأن الطفل يحتاج إلى علاقات حميمة لطيفة مليئة بالحب مع أبيه وأمه. في الأسرة المترابطة المُحبّة يشكّل الوالدان ضماناً لتطور شخصية الطفل. ويأتي الأجداد ليكمّلوا المهمة وهم أول المعلمين في إيصال التقاليد. وعندما يتشربون بالعلاقات العائلية الاجتماعية يتقبّلون العادات والتقاليد فيتابعون فكرة استمرارية الأجيال.

التنظيم الأسري يفترض الالتزام ببعض القواعد، منها تقسيم العمل بين الزوج والزوجة وغيرهم من أفراد الأسرة، احترام الصغير للكبير وكذلك واجب الوالدين برعاية الأطفال وتربيتهم. الأُسُر التي قد لا تحترم هذه القواعدَ ولا تَقوم بواجباتها لن تستمر في الوجود على المدى البعيد.

لا بدّ من إبعاد التوجّهات المرتبطة بالميول الجنسية التي يؤدي انتشارها إلى تفسّخ المجتمع واندثاره بسرعة وهذه الميول هي: العلاقات الجنسية بين المحارم (زنا المحارم) أي العلاقات الجنسية بين أشخص تربطهم صلات دم قريبة جداً تؤدي إلى تشوّهات في نمو الطفل وانحلال المجتمعً، الشذوذ الجنسي أي المِثْليَّة أي العلاقات الجنسية بين شخصين من نفس الجنس مما يؤدي إلى انقطاع النسل. على هذه الشاكلة ينعدم الأساس لوجود

الأسرة وبالنتيجة يجب عدم السماح بالزواج المثليّ، وعدم السماح لهم بتبنّي الأطفال. في السنوات الأخيرة وبتأثير من المنظمات اللوبويّة (مجموعات الضغط) سُمح بالزواج بين شخصين من نفس الجنس وقد حصلت هذه التغييرات بفضل قَوْنَنَة حقوق الإنسان وتفسيرها المنحاز والتي جاء في حيثيّاتها أنها تستند إلى مبدأ الكرامة الإنسانية. ولكنَّ مفهوم الكرامة الإنسانية كما ذكرتُ سابقاً، ليس مُعرَّفاً بدقة في التشريعات القانونية، بل على العكس نجد تقلُّباً وغموضاً فيه مما يفسح المجال إلى تفسيرات كثيرة مختلفة بل متناقضة. واحد من هذه التفسيرات هو السماح بالزواج المثلي.

الكرامة الإنسانية قيمة فريدة يملكها الإنسان، وهي ناجمة عن مهاراته في تحقيق الذات والسعي نحو الكمال. إذا استندنا إلى هذا التعريف الذي قدمناه لتحديد مفهوم الكرامة يجب أن نسأل هل الزواج المثلي يخدم تحقيق الذات وصقلها وهل يمكن تبريره تحت شعار الكرامة الإنسانية. سيأتي الجواب بالنفي كما أرى، لأنه وعلى فَرَض أن مثل هذا الرِّباط يخلق بعض القيم كالتفاهم المتبادل، الشعور بالأمان والاستقرار الناتجة من طبيعة العلاقات بين الناس، ولكنه-الزواج المثلي- لا يصنع القيمة الرئيسية التي ترافق ظاهرة الحياة منذ وُجِدت أي الحفاظ على النوع- النسل. من ناحية ثانية فإن شرعَنة الزواج المثلي لا يمكنه أن يستند إلى الغريزة الجنسية لأنها ليست إلا الجزء الحيواني من الطبيعة البشرية، بينما الكرامة الإنسانية قيمة فريدة يملكها الإنسان، وهي

ناجمة عن مهاراته في تحقيق الذات والسعي نحو الكمال وهذا يعني التفوق على الحيوانية. وإلى جانب ذلك لو استبدلت البشرية الزواجَ المبني على المغايرة الجنسية بالمبني على المثلية الجنسية لاندثرت بسرعة. لذلك من الصعوبة بمكان هنا أن نتحدّث عن تحقيق الذات على المستوى الفرد أو الجماعة.

أن نتسامح يعني أن نسمح بشيء لا يتفّق مع آرائنا أو مبادئنا ويثير تحفُّظاتنا. التسامح هو السماح للآخرين أن يسيروا على طريق نحن لا نريد أن نسير عليه. أن تتسامح مع الآخرين لا يعني أن توافق على سلوكهم أو معتقداتهم. ولكن الشذوذ الجنسي لا يثير تحفّظ بعض الناس فحسب بل يثير النفور لديهم. وقد يُسمح به على أن لا يقتحم وبشكل حاد إلى مجالات الحياة العامة ويتدخّل في العملية التربوية. المجتمع على عكس الرؤية الليبرالية ليس مجموعة أفراد منعزلة عن بعضها بل هو تجمّع لأفراد مرتبطين مع بعضهم. ويمكن للأفراد والمجموعات أن يفعلوا ما يحلوا لهم على أن يحترموا القوانين، ولا يتجاوزوا حقوق الآخرين أو يضرّوا بالصالح العام. المظاهرات الصاخبة للمثليين ومحاولاتهم إقناع الآخرين أن : تكون مثلياً شيء يدعو للفخر وكل أنواع الميول الجنسية متساوية وأنه علينا أن نربي الشباب بهذه الروح. كل هذه الأشياء لا خير فيها. لا يوجد شيء في المثلية ينتفع منه المجتمع، كما لا يوجد في الجنس الخليع ما يفيد التطور الأخلاقي أو الذهني للبشرية.

الرد على " التنوع الجنسي" في أيامنا هذه أي على الفكر ما بعد الحداثي المعادي للأسرة التقليدية والذي يدعو إلى تنوّع الشهوات ويستنكر أي امتياز لأي ميل جنسي هو"الأبوة الجنسية"أي:

٨,٧٨٥١ منح الامتيازات للعلاقة الجنسية التقليدية بين الرجل والمرأة اللذين ارتبطا مع بعضهما من أجل تأسيس الأسرة وإنجاب الأطفال.

بدون العلاقة الجنسية التقليدية، من الطبيعي أن يحكم المجتمع على نفسه بالفناء على المدى الطويل. حتى إذا لم يمت من تلقاء نفسه سيسيطر عليه أو يحتلّه مجتمع آخر من ثقافة أخرى، تسود فيه العلاقات الجنسية التقليدية ويولون اهتماماً للأسر الكبيرة. ومن هنا فإن "الأبوة الجنسية" لوحدها تضمن للمجتمع وجوده وتطوره.

١٠,٧٦ للأسرة استقلالها ويجب أن تُشمل الأسرة بالرعاية الخاصة خاصة في حالة الفقر.

١٠,٧٦١ لا تتدخل الدولة في شؤون الأسرة إلا في الحدود الدنيا.

الحرية إمكانيةٌ لتحقيق الذات والاستقلالية، أي حيِّز ممنوح للمواطنين يمكّنهم من تكوين حياتهم كأفراد ومجموعات: أسرة، حي سكني، طائفة دينية، المجتمع بأكمله. من إمكانيات تحقيق الذات تتبع الديمقراطية على أنها شكل من الإدارة الذاتية. الديمقراطية كنظام سياسي قائم على الإدارة الذاتية يستند إلى الحرية بمعنى أنها مناقضة للعبوديةً والاستبداد السياسي وترفض

المركزية في الحكم التي تفرض رقابتها على كل مناحي الحياة، كما أن الديمقراطية تفترض وجود مؤسسات مستقلة تتعاون مع بعضها من أجل الصالح العام. والمقصود بالمؤسسات الوحدات الإدارية للإدارة الذاتية، الجمعيات الثقافية والعلمية المستقلة، وحدات اقتصادية خاصة وتعاونية. ومن الوحدات الأساسية الأسرة.

استقلال الأسرة أي استقلالها عن الدولة يعني أن لا تتدخل الدولة في شؤون الأسرة الداخلية المتعلقة بعلاقات الزوجين أو تربية الأطفال أو الآراء وإذا حدث ذلك ففي حالات الضرورة القصوى وإلى أقل الحدود الممكنة. من هذه الحالات عندما يتعرض أحد أفراد الأسرة إلى خطر يهدد صحته أو حياته والتي جاءت بنتيجة إهمال واجبات الوالدين أو النزاع أو اللجوء في الأسرة إلى العنف.قبل ألفي عام كان أفلاطون ينصح أن تفكر الزوجة الشابة وزوجها أن تنجب للجمهورية قدر الإمكان أفضل وأجمل أنواع النسل. الأسرة المتماسكة المتعددة الأطفال تشكل قيمة هامة للمجتمع. فهي أول مؤسساته التربوية التي تضمن له البقاء والتطور. لذلك يجب أن تحظى الأسرة دائماً بعناية خاصة في الدولة في حالات إخفاقات في حياة الأسرة أو غيرها من حالات العوز. لا يمكن أن يكون الفقر سبباً لنزع الطفل من والديه فلا بديل عن الأسرة للطفل وفي حالات كهذه لا بد من البحث عن سُبل لمد يد العون لهذه الأسرة وهذا هو التضامن الاجتماعي. ويجب إحداث مؤسسات من الإدارة الذاتية والحكومة لهذا الهدف.

١٠,٧٧ لا يوجد نموذج مثالي واحد كامل للتطور البشري والحضاري وللمجتمعات يمكنه أن يصبح مثالاً يحتذي الجميع به. تتوزّع البشرية بين شعوب ووحدات ثقافية مستقلة تتعلم من بعضها مما يشكّل أساساً للتقدم.

قد تكون الدولة دولة قومية ولكن الشعب والوطن ليسا نفس الشيء، لأن الدولة وحدة سياسية بينما الشعب وحدة (جماعة) ثقافية. هي جماعة تربطها صلات ثقافية وتتطور ككل موحّد وأعضاء الشعب يحملون نفس الثقافة ويشتركون في اللغة والتقاليد والتاريخ والعادات والقيم الاجتماعية والدينية.

وتوزّع البشرية إلى شعوب ووحدات ثقافية مستقلة تشكّل أساساً للتطور لأن التقدم ناتج عن انتشار الأفكار من مختلف الثقافات. وتوحيد البشرية ثقافياً يعني الركود. ونظراً لعدم كمال الفكر البشري لا توجد فكرة أو مذهب يصلح للجميع كما لا يوجد نموذج بشريةٍ أو دولةٍ أو مجتمع مثالي واحد يمكن أن يكون نموذجاً يقتدي به الجميع. كما لا يوجد ثقافة عالمية أو نظام قيم يصلح للجميع كأفضل نظام. إن محاولة فرض نموذج حضاري واحد أو اجتماعي مثلها مثل إكراه الجميع على تقبّل دين من الأديان ستثمر عنفاً وعقائد تؤدي إلى الركود وتشكل عائقاً أمام تحقيق الذات.

التقدم البشري الثقافي لا يأتي من فرض فكر ما بل عن طريق نشر الأفكار التي يتقبلها الآخرون ويرون أنها قيّمة وسليمة. أساس تقدم البشرية يكمن في توزعها إلى شعوب ووحدات ثقافية مستقلة تنتج ثقافتها بنفسها وتتعلم من بعضها وتنخرط في دول.

لذلك يجب ألا نسعى لإقامة دولة كونية وتوحيد البشرية. تعدد الدول وتنوع الثقافات التي تؤثّر في بعضها ولكنها مستقلة عن بعضها عنصر خلاق يمكّننا من التقدم.

١٠,٧٨ المعاصرة وما بعد المعاصرة يحلان محل التطورية. في عصر التطور هذا علينا أن نبني الجديد على أساس تقاليدنا وقيمنا الإيجابية ونظراً لمساهمة الأديان في تطور البشرية علينا أن نكشف النفيس فيها وهو الروحانية.

التقليدية أي عصر المجتمعات التقليدية والمعاصرة وما بعد المعاصرة ثلاثةمراحل في تاريخ البشرية ولكنها أيضاً ثلاثة أنظمة ثقافية أو فكرية. المفاهيم-المفاتيح التي يمكن أن تكون على صلة بالمجتمع التقليدي منذ انبلاجه في عصور ما قبل التاريخ هي: الأسرة، الأخلاق، التديّن، الجماعة. وعلى الرغم من الفروق الحضارية التي كانت تفصل المجتمعات التقليدية في الماضي وخاصة الفروق الدينية تبقى هذه المفاهيم- المفاتيح تمثّل أهم القيم المشتركة بينها. والتي أصبحت في خطر في المرحلتين المعاصرة وما بعد المعاصرة الغربيتين.

الفكر الحداثي(البدعوي) الذي جاء من الفلسفة الحديثة وخاصة من فلسفة توماس هوبز بأن الناس تحرّكها الشهوات بدافع من المصلحة الشخصية، تضعف العلاقات البشرية والمجتمعات التقليدية. أما فكر ما بعد الحداثة حول تنوّع الشهوات وأنه لا امتيازات لأي ميل من الميول الجنسية فقد أدت إلى إضعاف الروابط الأسرية التقليدية، ولذلك وبرغم تأثيرهما الإيجابي في

بعض مناحي الحياة إلا أنهما أحدثا تغييرات اجتماعية راديكالية وأوصلا إلى التنافر في العالم المعاصر. إن ما بعد الحداثة التي اتفق ظهورها مع العولمة لم تنقل البشرية إلى عالم أفضل وأكثر عدالة يعم السلام فيه.

العصر الذي نعيش فيه هو عصر تعدد النزاعات ويمكننا أن نصف النزاع بين الحضارات " نزاعات بين حضارية". هناك نزاعات بين العصور وبين المنظومات الفكرية وهذه نسميها "نزاعات بين عصورية". إضافة لذلك هناك نزاعات " نزاعات بين حضارية داخلية" وكذلك " نزاعات بين عصورية داخلية" وإنهاء النزاعات مرهون بمقدرتنا على العودة إلى العقلانية الكلاسيكية، إلى العقل غير المُقيَّد بوظيفته كأداة فقط: إلى التفكير بالشكل الأفضل للاستفادة من الإمكانيات المتاحة للوصول إلى الهدف، ولكنه يشتمل كذلك على التفكير فيما هو حقيقي وما هو زائف، ما النافع وما الضار، وما الأخلاقي الحسن وما السيء. وبشكل عام التفكير في معنى حياتنا بالاستناد إلى التأمل الأكسيولوجي- التفكير بالأخلاق، وخاصّةً بقيم الحرية والعمل المشترك وتحقيق الذات- يمكننا أن ندرك الحياة الجيدة لنا كأفرادٍ ومجتمعات وأن نقوم بالتكوين الواعي لذواتنا ونسعى إلى كمال شخصيتنا وسعادتنا الشخصية وإلى مجتمع سعيد منسجم.

العودة إلى العقلانية الكلاسيكية لا يعني العودة بالتاريخ إلى الوراء، لأن العقلانية الكلاسيكة الأكسيوبوجية عقلانية تطورية كذلك، تفسح المجال أمام التكوين والتهذيب الأخلاقي

فهي تؤمن بطبيعة الإنسان العاقلة الاستثنائية وقدراته على التأمل الأخلاقي، لذلك فإن العودة إلى العقلانية الكلاسيكية هي عودة نحو عصر جديد في تاريخ البشرية يحل محل عصر الحداثة وما بعد الحداثة. إنه عصر التطور أو التطورية. والملهم لهذا العصر هو تصور العالم في المذهب الكُلّاني أو الهولستي والذي يظهر الآن في العلوم المعاصرة ومن إمكانيات الاستفادة من المنجزات العلمية- التقنية في تطوّر الإنسان الجسدي والذهني ومن ناحية ثانية اكتشاف القيم الدينية من جديد كأشكال روحية.

الروحانية تعني الصقل الأخلاقي: عدم الإساءة، عمل الخير، الحب والنمو الذهني أي الحكمة وتطور الوعي بشكل يسمح للتقرّب من الله وهي أعلى درجات الوعي.

عندما يصل الإنسان إلى الوعي التطوري سيدرك أنه بفضل الغور في الداخل أي النمو الباطني والأخلاقي والذهني سيتحرر درجةً درجة من ظروفه الفيزيقية والبيولوجية فيصبح عنصراً لتطوره نفسه والذي هو مرحلة تالية في حلقة تطور البشرية.

١٠,٧٩ يعيش الناس في ظل أبعاد متعالية (trascendence) هدفها النهائي معرفة الله، وبما أن التسامح أساسٌ للمجتمع السعيد فلا بد من ضمان تعددية الدروب إلى هذه المعرفة وذلك في كل دولة.

رغم أنه ليس جميع الناس متدينين فإننا حين نقدم صورة للمجتمع السعيد لا بد من الأخذ بعين الاعتبار هدف الإنسان النهائي فالأديان والفلسفات التي تحدثتْ عنها وسألت عن معنى الوجود البشري على الأرض ومعنى قَدَرِنا. الفلسفة تصل إلى ذلك عن طريق الإدراك والبرهان بينما الدين عن طريق الوحي والحدس والإيمان.

وحين يعيش الناس في الأبعاد المتعالية فإنهم يسمحون لروحانيتهم المتجسدة بفضائل كالورع والإرادة والطيبة والمعاملة اللطيفة والحكمة أن تشعّ على حياتهم الفردية والاجتماعية. الدين ليس شِعراً كما عبر عن ذلك فويرباخ وليس أفيون الشعوب كما قال ماركس أو عُصاب جماعي كما عبر عن ذلك فرويد بل هو مركب أساسي للثقافة فهو مصدر الفضائل أي مصدر القيم الثقافية الفردية منها والجماعية. فالدين يولّد التعاون والمعاملة الحسنة والشجاعة والحب والصبر والمثابرة ويؤدي إلى تماسك الجماعة وتقويتها في حالات الخطر ويضع أمام أعين الناس أهدافاً روحية ويحدد أنماطاً من السلوك الأخلاقي. بفضل التأمل والصلاة نرقى إلى مستويات عُليا من الوعي ونمنح الحياة قيمة أعمق. إزاحة الدين من الحياة العامة يُفقرِها ويؤدي إلى تكاثر العيوب البشرية.

ومن أثمن أدوار الدين تذكرة الإنسان بهدفه الأعلى الذي يتجاوز الحياة اليومية وهو الصلة بالله والروحانية والخلاص. الروحانية - صقل الإنسان داخلياً- ترتبط بالتحولات الأخلاقية وتكوين العقل ومن نتائجها: الحب والتركيز والسكون الداخلي أما

الجانب السلبي للدين فهي الخرافات التي تحيط به والتزمّت. يفقد الدين ميزاته الروحانية عندما يعتمد على الخرافات ويتزمّت وخاصة عندما يفقد تسامحه تجاه الأشخاص الذين يفهمون حقائق الإيمان بشكل مغاير فيضطهدونهم بدلاً من خدمة الناس وإظهار الدين على أنه نظرة متسامية للواقع والدرب إلى تطوير قيمهم. في هذه الحالة يدخل الدين إلى ميدان السياسة ويتخذ شكلاً أصوليّاً متعصباً ويكفّ عن تأدية مهمته الروحية فيتحول إلى أيديولوجيا. لذلك من الضروري أن تحتفظ الأديان بطابعها الروحي وأن تبقى درباً للسمو الأخلاقي لأبناء البشر. كان إضعاف دور الأديان التقليدية من أكبر خسارات الإنسان المعاصر الثقافية وهي التي قدّمت تصوراً متكاملاً للواقع وكوّنت القيم الأخلاقية في الإنسان ووضعت أمام ناظريه أهدافاً روحية عليا، وقد استُبدِل كل هذا بالأصولية الدينية أو الأيديولوجيات العَلمانية.

الدين ناقل للثبات في المجتمع ومذكّرٌ بالخلود ومنجز لقداسة الحياة وهو يتغلغل في كل مناحيها وهو الغارس فينا القيم الأخلاقية والاجتماعية، إنه مصدر قوّة التعاون بين الناس، يمنح الشعور بالقوة النابعة من الله. الناس المعاصرون غير المقدِّرين أهمية الدين والتقاليد والمتحررون من تأثيرهما الرافضون للقيم التي تحسّن سلوكهم والمرتبطة بالعمل المشترك. إنهم ظاهريّاً يملكون إمكانيات لا حدود لها في السعي نحو أهدافهم الأنانية للإثراء وإشباع الرغبات الشخصية. لكنّ حريتهم حرية صورية. فانعدام مكارم الأخلاق والأهداف العليا في الحياة يجعلهم ينسون

تطورهم الشخصي كما أنّ أنانيتهم تدفعهم إلى النزاعات وفي حالات متطرفة إلى الانهيار الأخلاقي والمهانة وعدم تمكينهم من العمل المشترك.

كما إنه لا يوجد طريق واحد نحو الحقيقة في الفلسفة، كذلك لا يوجد طريق واحد نحو الله. من حق كل إنسان أن يختار طريقه في الحياة وما الأديان إلا هذه الطرق المتنوعة الموصلة إلى الله، فالتسامح الديني إذاً عماد المجتمع السعيد ويجب ضمانهفي كل البلدان.

واحد من أهم المفكرين الذين اشتغلوا في قضية التسامح الديني كان جون لوك والذي قدّم الحجج الداعمة للتسامح الديني بناء على مبدأ الفصل بين ما هو شخصي وما هو عام، فالدولة تتعامل مع القضايا العامة وليس القضايا الخاصة، بينما الدين ومعه الأخلاق وأسلوب الحياة تخضع للمجال الشخصي ولذلك لا يمكن للدولة أن تتدخل في هذه القضايا. ولكن وعلى عكس ما يرى جون لوك، فإن التسامح الديني لا يمكن أن يعتمد على إزاحة الدين إلى الحيِّز الشخصي، لأنّ هذا سيعني عَلمانية الحياة العامة من جهة أي إلى حرمانها من القيم التي تكوّن السلوكيات الأخلاقية عند المواطنين والتي في أساسها جاءت من الدين ومن ناحية أخرى سيعني وضع الدين في موقف معارض لكافة الأديان حتى تلك التي يعتنقها قليل من الناس. في الوقت الذي كوّن فيه الدين ثقافة البلد وبناءها الأخلاقي الذي يعتمد المجتمع عليه.

التسامخ الديني لا ينفي منح الامتياز لدين من الأديان نظراً لتواجده الملموس في الحياة العامة وغَرْف الأخلاق منها. فالدين كما الأخلاق لا يمكنها أن تصبح مسألة شخصية فليس هناك من إمكانية لإزاحة القيم الأخلاقية من الحياة العامة لأنها جوهر التربية ونجدها تنتقل إلى التشريعات وهي جزء لا يتجزّأ من حياة الإنسان.

المبدأ الأخلاقي المطلق السابع: المبدأ السابع للمجتمع السعيد وهو استمرارية الأجيال يطالب:

من حق كل إنسان أن يعيش وفقاً لما يراه في إطار القانون، ولكن يجب الاعتراف بتلك القواعد الاجتماعية التي تجلب المنفعة للمجتمع بأكمله وتضمن استمراره وتطوره.

مكتبة
جديد الكتب والروايات
t.me/ktabrwaya

الفهـرس

مدخل..... ٥
المقدمة - التناغم الاجتماعي ونتائجه ٩
مشكلة التنافر في عالم اليوم ١١
الإنسان والثقافة والحضارة ١٧
مفهوم الحضارة ٢٢
من هو الإنسان ٢٥
العمل المشترك: المبدأ الأول للبشرية ٣١
التنوع والطبقات الاجتماعية ٣٦
النزاعات في وقتنا الحاضر وسبل حلّها ٤٢
الواقع والسعادة ٤٨
التناغم والمجتمع السعيد ٥٣
مبادئ المجتمع السعيد ٥٥
المبدأ الثالث: حكمة القادة ومكارم أخلاق المواطنين..... ٨٩
المبدأ الرابع: التربية السليمة ١٠٧
المبدأ الخامس: القوانين الصالحة ١١٩
المبدأ السادس: المعرفة السياسية ١٣٥
المبدأ السابع: استمرارية الأجيال ١٤٧

جوليان كوراب . كاربوفيتش فيلسوف ومفكر سياسي متميّز وبروفيسور في جامعة زايد في دولة الإمارات العربية المتحدة، حاصل على شهادة الدكتوراه من جامعة أكسفورد. يركّز اهتمامه في أبحاثه على مسألة السعادة والسلام في العالم.له العديد من المؤلفات منها: رسالة سياسية فلسفية: اتجاهات جديدة لمستقبل تطور البشرية.

اطروحة الأستاذ جوليان كوراب . كاربوفيتش في كتابه هذا تكمن في البرهنة على ان التناغم هو جزء من الطبيعة البشرية ومن خلال العمل المشترك سنصل الى التناغم ومن ثم نحقق السعادة المشتركة.الكتاب يستحق القراءة من ناحية موضوعه ومن ناحية ثراء الأفكار العلمية المتضمنة في ثناياه وهو في نفس الوقت يعد إضافة معرفية للمكتبة العربية.

الأستاذ الدكتور عبد الجليل كاظم الوالي

عندما قرأت كتاب فلسفة المجتمع السعيد للبروفيسور جوليان كوراب . كاربوفيتش استفدت كثيرا مما طرحه في هذا الكتاب من أفكار تقود المجتمعات إلى السعادة. وأتمنى أن يدرس هذا الكتاب في الجامعات لما يتناوله من مواضيع مهمة حول مفهوم السعادة والوصول إليها في المجتمعات.

موزة بالجافلة

This publication has been
supported by the
©POLAND
Translation Program

ISBN 978-9948-24-334-2

جميع كتبنا متوفرة على موقعنا makabook.net

BOOK INSTITUTE ©POLAND

مكتبة